العطاس لـ"النداء":

ثمة شروط يتعين على الحكومة اليمنية تنفيذها

مفقودات يمنية في عرض البحر بانتظار استردادها

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 6 محرم 1432هـ الموافق 13 ديسمبر 2010 العدد (257) Mon. 6/1/1432 - 13 December 2010 70 ريالاً 16 صفحة

صاحب قصيدة «لاعاد يا وحدة» لـ«النداء»:

بعد أن نضج الحراك وامتد في كل الجنوب ظهرت أنانية بعض قياداته

راقب ممثلك في مجلس النواب وتواصل معه

مرصد البرلمان اليمني www.ypwatch.org

● تقارير يومية ودورية ● استطلاعات راي ● موسوعة تشريعية..

الوجيه: الرئيس أطاح باتفاق كادت تتوصل له لجنة تنفيذ اتفاق فبراير، وهو يريد انتخابات بشروطه

مؤتمر صحفي للمعارضة عن موقفها من انقلاب "الحاكم" و"الراعي" هدد نواب المشترك بالطرد من البرلمان

يتأزم المشهد السياسي اليمني أكثر، مع إقرار مشروع قانون الانتخابات غير المتوافق عليه بين المؤتمر والمشترك، ومصادقة رئيس الجمهورية عليه أمس، فيما وصفت نية المؤتمر التفرد بالانتخابات دون شركاء الحياة السياسية، بأنها إرادة الرئيس في انتخابات بشروطه تضمن له السلطة.

أعضاء الكتل البرلمانية لأحزاب المعارضة والمستقلين واصلوا اليوميين الماضيين تصعيد فعاليتهم الاحتجاجية داخل مجلس النواب ضد إقرار القانون رغم تعرضهم للتهديد بالطرد خارج القاعة من قبل يحيى الراعي رئيس المجلس.

ومن المقرر أن تعقد أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤها في اللجنة المشتركة للإعداد والتهيئة للحوار الوطني، صباح اليوم، مؤتمرا صحفيا تطلع فيه الرأي العام على موقفها من انقلاب الحزب الحاكم على اتفاق فبراير والإجراءات اللادستورية التي اتخذتها أغلبيته في البرلمان.

وكان أعضاء المشترك في البرلمان علقوا لافتات تطالب بالعودة إلى الحوار وعدم اللجوء إلى

التتمة في الصفحة 4

مجلس الحراك السلمي في حضرموت ينتقد علي سالم البيض ويتنصل من نتائج يافع

■ "النداء":

يواجه الحراك الجنوبي أزمة عاصفة جراء "بيان يافع" الذي صدر في 29 نوفمبر، عقب اجتماع للمجلس الأعلى للحراك السلمي قاطعه بعض أقطاب الحراك.

وقال مصدر خاص إن اجتماع يافع جرى بمباركة من علي سالم البيض. وقد خرج الاجتماع ببيان حمل بشدة على المؤامرات الحزبية ضد الحراك، ويتبنى الدعوة إلى "جنوب عربي"، الأمر الذي يُعد تجاوزاً لمقررات سابقة بشأن تحييد القضايا الخلافية.

وحمل بيان صدر أمس عن مجلس الحراك السلمي في حضرموت "اجتماع يافع" مسؤولية تخريب محاولات توحيد الحراك وإقرار وثائقه الأساسية. وقال البيان إن مجلس حضرموت ليس معنياً بنتائج لقاء يافع.

وانتقد ضمناً علي سالم البيض إذ أشار إلى أن أوزان الأقلية والأكثرية لا تتقرران وفق أجهزة قياس تعمل من ألمانيا.

وصدر موقف مماثل عن مجلس الحراك السلمي في الضالع.

(تفاصيل أخرى ص3)

الشرعية الرياضية!

■ سامي غالب

يمكن وصف ما جرى صباح السبت الماضي في مجلس النواب، بأنه "تدشين يمن ما بعد خليجي 20".

أقرت الأغلبية البرلمانية الكاسحة بالإجماع، مشروع قانون انتخابات سبق سحبه مرتين خلال العامين الماضيين، ما يعني عزم السلطة الذهاب منفردة إلى الانتخابات في 27 أبريل المقبل.

الخطوة الانفرادية تمت بغطاء الشرعية الدستورية، فقد شدَّد الرئيس علي عبدالله صالح، غير مرة، مؤخراً، على الالتزام بالمواعيد الدستورية، خصوصاً بعد بطولة خليجي 20، التي لم تنته مفاعيلها السياسية المحلية في اليمن، إذ تحولت هذه البطولة، بدلالاتها الإيجابية، في الإعلام الحكومي والموالي، إلى ما يمكن حسبانه المصدر الجديد لشرعية الحكم في اليمن!

كذلك صار انعقاد بطولة إقليمية (دون قارية) في بلد مشتعل بالأزمات الوطنية الكبرى، إنجازاً تاريخياً يغني عن "الحوار الوطني" و"الإصلاح الاقتصادي". وأكثر من ذلك، فإن نجاح اليمن في تنظيم البطولة، بصرف النظر عن النتائج المخيبة للمنتخب الوطني، بات كلمة السر لحرب جديدة ضد كل الأعداء!

لإجلاء حقيقة هذا المشهد البائس لا مفر من استحضار مشهد كروي مسيَّس وقع عام 1978، وبالتحديد قبل شهر من وصول الرئيس علي عبدالله صالح إلى سدة الحكم في اليمن الشمالي. ففي يونيو

التتمة في الصفحة 4

بعد أكثر من 15 عاماً على اعتقالهم من دون محاكمة

الإفراج عن 4 كاميرونيين من سجن الأمن السياسي

أفرج جهاز الأمن السياسي عن 4 مواطنين كاميرونيين كانوا معتقلين لديه منذ أكثر من 15 عاما دون محاكمة.

وحسب مصدر في منظمة هود فإن السلطات اليمنية قامت الأسبوع الماضي بترحيل بقية المعتقلين الكاميرونيين على متن طائرة مدنية إلى دبي برفقة ممثلين عن الصليب الأحمر لينقلوا منها إلى بلادهم التي اتصلوا منها مؤخرا بـ"هود".

وقالت هود إن جثة زعيم المعتقلين الملياردير دونسيان الذي توفي في السجن في ظروف غامضة، منتصف العام الحالي، لا تزال في ثلاجة الموتى، ولم يفتح تحقيق في سبب وفاته.

وطالب مصدر في "هود" النائب العام بتكليف النيابة بالتحقيق في سبب وفاة دونسيان وتشريح الجثة لمعرفة ما إذا كان هناك جانب جنائي في وفاته، والتحقيق في جريمة الاعتقال التعسفي الذي تعرض له المواطنون الكاميرونيون.

وكانت منظمة "هود" الحقوقية تلقت رسالة في

أغسطس 2004 باسم 4 من الكاميرونيين بعثوها من سجنهم، وقالوا فيها إنهم اختطفوا من الشارع العام في منتصف الليل من فندق "صنعاء بلازا" في مارس 1995 من قبل الأمن السياسي، كما أنهم يجهلون سبب اعتقالهم وعدم تقديمهم للنيابة.

وعبروا عن معاملتهم في السجن والتي وصفوها بالقاسية والمذلة، وقالوا: "هذا السجن قذر، والطعام الذي يقدم لنا سيئ للغاية حتى الحيوانات تأبى أن تأكله".

"النداء" نشرت في العام 2007 خبراً عن تقديم النائب صخر الوجيه استدعاء لوزير الداخلية آنذاك رشاد العليمي، إلى مجلس النواب لاستفساره عن سبب استمرار احتجاز الكاميرونيين الـ5 منذ مارس 1995 دون أن يحاكموا أو يحالوا إلى النيابة إن كانوا مذنبين.

وكان العليمي في رده على سؤال وجهه إليه

التتمة في الصفحة 4

مفقودات يمنية في عرض البحر بانتظار استردادها: أرواح، كرامة، قوارب، ثروة، وسيادة

■ هلال الجمرة

معركة الصيادين اليمنيين مع القراصنة وقوات بحرية متعددة الجنسيات، تزداد ضراوة بمرور الأيام. وضعف السلطات اليمنية وتماديها في خذلان المستضعفين من صياديها، يفقد اليمن ما هو أبعد من السيادة وأخطر من الاعتداء على صيادين عزّل. فبأحذية وبيادات قراصنة إريتريين أو صوماليين أو قوات "إريترية أو سعودية أو مصرية"، تداس كرامة الصيادين اليمنيين بصورة شبه يومية. ويتعرض عدد منهم للاعتداء والإخفاء لأيام، كما تتعرض قواربهم للمصادرة أثناء اصطيادهم داخل المياه اليمنية أو في منطقة المياه الدولية.

يوافينا مركز الإعلام الأمني، التابع لوزارة الداخلية، بأنباء اختطاف أو فقدان قوارب صيد يملكها صيادون يمنيون. فيما تقتصر مهمة شرطة خفر السواحل اليمنية على إبلاغ الإعلام الأمني عن الحوادث، وتطمين الرأي العام بأن "الصيادين المفرج عنهم (المنهوبين) وصلوا إلى الميناء وهم بصحة جيدة". لتؤكد على أنه تم التحقيق معهم للتأكد من "ملابسات احتجازهم" بهدف متابعة الإجراءات في القضية وإعادة قواربهم. وتمني الصيادين "التواصل مع الجهات المعنية (الخاطفة) لبحث استرداد المفقودات". مع أنها لم تعلن عن أي أنباء تفيد بأنها استردت "قارباً واحداً" منذ ما يزيد على 3 سنوات.

منذ 5 يناير الماضي حتى مطلع ديسمبر الجاري، تعرض نحو 106 قوارب صيد يمنية للاختطاف والمصادرة، طبقاً لمركز الإعلام الأمني التابع لوزارة الداخلية. تم اختطافها ومصادرتها من قبل الإريتريين والصوماليين والسعوديين والمصريين. وخلال هذه الفترة لم يكشف الموقع عن أية عملية أمنية أو تواصل قامت بها خفر السواحل من أجل استرداد القوارب "المخطوفة". ولم يُعد الخاطفون سوى قارب واحد أفرجت عنه السلطات السعودية –دون تدخل الجانب اليمني في عملية الاسترداد– واستمرت في التحفظ على 13 قارباً آخر احتجزتهم في نفس اليوم.

وخلال عام 2009، تكبّد قطاع الاصطياد السمكي خسائر تقدر بنحو "150 مليون دولار"، فضلاً عن خسائر لحقت بسلامة الملاحة البحرية في المياه الإقليمية اليمنية. وطبقاً لتقرير أداء الحكومة المقدم إلى مجلس النواب، فإن "القرصنة البحرية والسطو المسلح ضد السفن في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي تسببت بتلك الخسائر". مؤكداً أن أعمال القرصنة ازدادت في العام الفائت إلى ضعفي حالاتها خلال العامين السابقين.

اختطاف القوارب والاعتداء على الصيادين واحتجازهم وإخفاء عدد منهم يكلف قطاع الصيد واليمن عموماً خسائر مادية ومعنوية باهظة يستحيل تعويضها دون استعادة المفقودات ورد الاعتبار للصيادين وحمايتهم كأغلى رقم في السيادة الوطنية. ليس مغيباً عن الحكومة ما يجري، ففي تقرير أدائها للعام الماضي كشفت أن خفر السواحل سجّلت خلال العام 2009 نحو 47 عملية قرصنة و181 محاولة قرصنة، وهو رقم كبير ومؤشر مخيف على تزايد العمليات عن العامين السابقين، إذ بلغ عدد عمليات القرصنة عام 2008، 42 عملية و69 محاولة، مقابل 25 عملية و16 محاولة خلال عام 2007.

ويتبيّن من خلال تقرير الأداء أن الحكومة تدرك خطر القرصنة ومدى تهديدها للأمن الوطني والإقليمي والدولي، وأنها تغض الطرف عن التهديد الأشد فتكاً بالمياه البحرية والصيادين، المتمثل في: نهب الصيادين والاعتداء عليهم من قبل قرصنة رسمية تتمثل في قوات بحرية تابعة لبلدان شقيقة.

يمكن أن نستشف من تصريحات مسؤولين أمنيين في الحديدة خطورة ما يجري. ففي أكتوبر الماضي، زار مراسلنا في الحديدة، عبدالرحمن رامي، مدير الأمن البحري بميناء الاصطياد السمكي بالحديدة، العقيد محمد عبدالله السنحاني، لمعرفة موقف السلطة تجاه ما يتعرض له أبناؤها في قلب مياهها الإقليمية، لاستكمال تحقيق حول الانتهاكات التي يواجهها الصيادون. فسأله عن عدد ومضمون البلاغات والشكاوى التي يتقدم بها الصيادون أو أسرهم، وعن الممارسات التي يتعرضون لها من قبل الناهبين، ودور الأمن البحري اليمني في الحد من هذه الظاهرة. لكن السنحاني أبدى تحفظه، وامتنع عن تزويده بأية معلومات بهذا الخصوص، معتبراً الخوض في تلك الانتهاكات أمراً بالغ "السرية". وشدد مندوب الأمن السياسي هناك بأنها "أسرار دولة ولا دخل للصحافة والإعلام بهذه المعلومات".

قتلى ومخفيون

بات من الصعوبة على الصيادين أن يتفاءلوا بوعود خفر السواحل والأمن البحري، وأن يثقوا بقدراتها في تأمينهم من ثالوث النهب والقتل والضياع. كيف لا، وهاتان الجهتان عجزتا عن الكشف عن مصير 10 صيادين أبحروا على متن قارب "شباب" في 7 يونيو 2009، ولم يعد بحمله حتى اللحظة. علماً أنه أبحر بترخيص رقم ص2/ 5194 من الأمن البحري بميناء الحديدة.

حتى اليوم ما يزال ذوو الصيادين، يترددون على الأمن البحري، على أمل الحصول على خبر يؤكد لهم حياة أو موت أبنائهم المختفين. كما تتضاعف شكوكهم وقلقهم بسماع ردّ مدير الأمن البحري (اللامسؤول): "أبناؤكم قضوا غرقاً أو أنهم في قبضة جهات خارجية بعيدة".

قبل 4 أيام، لم يتعامل مركز الإعلام الأمني مع حادثة مقتل صيادين يمنيين قتلا برصاص قراصنة صوماليين في خليج عدن، رغم أن القراصنة اختطفوا القارب أيضاً، إذ كان المركز مختصاً فقط بإعلان حوادث اختطاف القوارب. الصيادان "رازح علي عليان وإسماعيل حسونو مجلس"، قتلا، فيما أصيب زميلهما الثالث أحمد هبة، وجميعهم ينحدرون من مديرية الخوخة بمحافظة الحديدة. هذان الصيادان هما نموذج جديد لما يحدث من انتهاكات، فهناك العشرات من المخفيين والقتلى لا يُعرف عنهم شيء.

النائب عن مديرية الخوخة عبده ردمان (مؤتمر) قال في تصريح لـ"نيوز يمن" إن الإهمال الرسمي لما يتعرض له الصيادون من اعتداءات أدى إلى جعل القراصنة يهاجمون الصيادين داخل المياه الإقليمية والجزر كعبد الكوري وسمحة، وعلى مرأى ومسمع من الحامية اليمنية المتواجدة هناك.

بعد فترة لن يجد الصياد اليمني موضعاً للصيد منه. يؤيد ذلك ردمان في تساؤله الموجه للحكومة: أين يذهب الصياد اليمني للاصطياد وهو يصارع الخوف في كل مكان في البحر الأحمر، يواجه البحرية الإريترية والسودانية والسعودية، وفي خليج عدن وبحر العرب القراصنة الصومال والقوات الدولية، دون أن تحرك الحكومة ساكنا لمعالجة المشكلة.

عزيمة للبحث عن قوارب الأجانب

لم يحدث أن أعادت السلطات الإريترية أي قارب صيد يمني قامت بمصادرته حتى لو تمت عملية المصادرة داخل المياه اليمنية. ومع ذلك فهي تتعامل بلاإنسانية تجاه من تجردهم من قواربهم، إذ تقوم بتسفيرهم على ظهر أضعف وأردأ قارب. فمثلاً في 30 نوفمبر صادرت 6 قوارب صيد يمنية بعد أن اقتادتهم البحرية الإريترية إلى جزيرة حواطم الإريترية، واحتجزتهم لعدة أيام، ثم قامت بترحيل 45 صياداً على متن أسوأ القوارب، طبقاً لموقع المركز الإعلامي الأمني.

على النقيض من ذلك، تتعامل السلطات اليمنية مع الإريتريين، فعندما تاه قارب صيد إريتري بعد مغادرته لميناء الاصطياد بالحديدة، في 14 سبتمبر الماضي، أعلنت شرطة خفر السواحل اليمنية حالة الطوارئ خلافاً لتصرفها لو كان القارب تابعاً لصياد يمني. وبعزيمة قوية جهّزت الشرطة أفرادها للبحث عن القارب الإريتري. وفي اليوم التالي أعلن المركز الإعلامي أنه تم العثور على القارب معطلاً على بعد 18 ميلاً من ساحل الحديدة.

لماذا لا تتحرك الشرطة بذات العزيمة مع الصيادين اليمنيين، سيما هؤلاء قد أبلغوا عن الجهة التي "نهبت قواربهم"؟

سجناء تعز مستاؤون من قرار إدارة السجن مصادرة التلفونات فجأة والسماح لهم بالاتصال من التلفونات الثابتة

موجة غضب بدأت بقرار مصادرة التلفونات ولن تنتهي بوفاة 2 من النزلاء

■ حمدي الحسامي

توفي اثنان من نزلاء السجن المركزي بتعز خنقاً، فيما أصيب آخرون جراء تأثير القنابل الدخانية والمسيلة للدموع التي أطلقتها كتيبة من مكافحة الشغب أثناء مداهمتها السجن الساعة السادسة من صباح الخميس الماضي.

مصادر في السجن قالت لـ"النداء" إن السجين عبدالجبار أحمد قائد الحيمي توفي مختنقا داخل زنزانته رقم 18 لعجزه عن النجاة بنفسه من الاختناقات التي سببتها القنابل كونه مصاباً بالشلل، كذلك توفي زميله عاطف ياسر الحيمي وهو يحاول مساعدته في الخروج من الزنزانة. مشيرة إلى أن هذين السجينين اللذين نقلت جثتاهما إلى ثلاجة مستشفى الثورة، كانا مسجونين على قضايا بتهمة قتل.

وأوضحت المصادر أن قوات مكافحة الشغب لم تكتف باقتحام السجن وإطلاق القنابل المسيلة للدموع ومصادرة تلفونات المساجين، إذ وعند مغادرتها أخذت مجموعة من المساجين إلى جهة غير معروفة.

وتأتي أحداث الخميس كتداعيات لأحداث الفوضى، التي يشهدها السجن المركزي بتعز منذ أسابيع. إذ دشن السجناء فعاليات احتجاجية في ساحة السجن، ونفذوا عصياناً قوياً لأوامر السجن التي تفيد بمنع استخدام التلفونات المحمولة التي كان مسموحاً بها في السابق.

مداهمة السجن جاءت بعد لقاء اللجنة البرلمانية المكونه من علي المعمري، علي القشيبي، عبدالوهاب معوضة، عبدالكريم السنيني، ومنصور الحنق، لتقصي الحقائق حول الأحداث التي شهدها السجن الأسبوع قبل الماضي، بعدد من المساجين، الذين أبدت إدارة السجن انزعاجها من اللقاء.

وشهد السجن المركزي الخميس قبل الماضي، عقب قرار إدارة السجن بمنع استخدام النزلاء الهواتف المحمولة، والسماح لهم باستخدام الهاتف الثابت، مثلما هو معمول به في سجون العديد من دول العالم، كما عللت إدارة السجن ذلك، تظاهرة من قبل السجناء، وقاموا بإحراق فرشهم في باحة السجن، احتجاجاً على مصادرة تلفوناتهم وسوء معاملتهم.

وتحتجز الأجهزة الأمنية على خلفية الأحداث 15 سجيناً يشتبه بوقوفهم خلف أعمال التحريض والشغب، للتحقيق معهم.

واستعانت إدارة السجن للسيطرة على احتجاجات السجناء، بـ6 أطقم من الأمن العام وشرطة فض الشغب، بالإضافة إلى قوة الدفاع المدني لإخماد الحرائق التي أشعلها نزلاء السجن، وقاموا بتفريق المتظاهرين بقنابل مسيلة للدموع.

وزارة الداخلية وجراء الأحداث التي شهدها السجن وما نتج عنها من وفاة سجينين وإصابة آخرين، وجهت مصلحة السجون بحظر استخدام الهواتف السيارة من قبل نزلاء السجون، وكذا الأدوات الحادة.

كما زار السجن أمس الأول السبت، رئيس مصلحة السجون، ووعد بإصلاح الضرار داخل أقسام السجن نتيجة الاحتجاجات.

السبت الماضي، وعند إدخال إدارة السجن كبينتي اتصال، شهدت تزاحماً عليهما من قبل المساجين حتى الليل، كما تكرر أمس مشهد الازدحام كما أفاد مصدر من داخل السجن.

وقال إن تكلفة الاتصال للدقيقة إلى التلفون الثابت بلغت 5 ريالات وإلى شبكة يمن موبايل 10 ريالات وشبكتي سبأفون وmtn بـ20 ريالاً.

وقالت منظمة هود إن فريقها في محافظة تعز تأكد من وجود 11 سجيناً من بين 15 سجيناً تتهمهم إدارة السجن بالتحريض على أعمال شغب في حجز الأمن السياسي، بينما 4 منهم لا يزال وضعهم غامضا.

وأعلنت المنظمة في بيان لها بخصوص الأحداث، عن مخاوفها الجدية من تعرض المختفين للتعذيب داخل حجز الأمن السياسي الذي نقلوا إليه بمخالفة لقانون تنظيم السجون، مطالبة اللجنة البرلمانية بمواصلة التحقيق في ملابسات ما حدث، والنائب العام بتكليف لجنة خاصة بمباشرة التحقيق في هذه

طالبت بإطلاق صحيفة "الأيام" وإيقاف المحاكمات غير الدستورية بحق ناشرها ومحرريها داعية إلى التضامن مع حيدر وإدانة ما تعرض له

ندوة تطالب بالضغط لإسقاط مشروع قانون الصحافة الجديد

أعرب رئيس بعثة الاتحاد الأوربي في صنعاء ميكيليه سيرفونه دورسو، عن قلقه من مشروع قانون الصحافة الجديد في اليمن، الذي ترفضه نقابة الصحفيين اليمنيين، مؤكداً أن ذلك المشروع "شيء لا يحتاجه اليمن".

وفي الندوة التي نظمتها منظمة صحفيات بلا قيود وبعثة الاتحاد الأوروبي باليمن، أمس الأحد، تحت عنوان "حرية الصحافة في اليمن.. الضمانات والمسؤوليات وآليات الحماية"، قدمت 4 أوراق عمل لصحفيين وقانونيين.

وأكد ميكليه على عزم الاتحاد الأوروبي العمل بشكل أوسع مع المجتمع المدني وتواصله مع المدافعين عن حقوق الإنسان، متمنيا دعم الإعلام اليمني في المستقبل للمساهمة في دعم مستقبل اليمن.

وطالب الحكومة اليمنية بتمكين وتشجيع الإعلام المستقل في ظل المشهد الإعلامي العام باليمن، وكذا تشجيعه الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها في مجال الحرية الصحفية.

وقال عبدالباري طاهر نقيب الصحفيين الأسبق، إن مشروع قانون الصحافة في اليمن "معركة سياسية"، لافتا إلى امتلاك اليمن 20 محطة إذاعية و5 فضائيات نصيب البرع فيها أكبر مساحة ولا يضاهيه إلا البرع السياسي حول الحاكم.

وتحدث طاهر عن وضع "شائك" في ملكية وسائل الإعلام و7 مشاريع قوانين صحافة شهدها اليمن ابتداء من العام 1994، متمنيا لواحد منها وهو المشروع المقدم من اللجنة الإعلامية في البرلمان، ألا يقر من قبل المجلس.

وطالب المحامي خالد الآنسي بإنشاء مؤسسات صحفية ذات نشاط اقتصادي، مقترحا في هذا السياق تحويل الصحف الحزبية إلى مؤسسات وصحف ذات نشاط اقتصادي، معتبرا قناة السعيدة الفضائية أكثر مهنية وذات نشاط اقتصادي أكثر من قناة سهيل التي قال إن "هدفها سياسي وهي أسوأ من قناة اليمن الفضائية".

ودعا الآنسي الاتحاد الأوروبي للضغط على الحكومة اليمنية لأجل خصخصة الإعلام الحكومي باعتباره عبئا على الميزانية العامة، وكذا مطالبته بوقف الدعم الذي يقدمه للإعلام الحكومي، الذي اعتبره عبئاً وبلا جدوى، مؤكدا عدم دستورية قانون الإذاعة والتلفزيون الذي يمنح الدولة احتكار امتلاكها.

من جهته، ربط المحامي الدكتور محمد المخلافي في ورقته بين استقلال الصحفي واستقلال وسائل الإعلام الذي بدونه فاليمن تتجه نحو الفوضى حسب تعبيره، داعيا الإعلام الأهلي الذي قال إن الحرية فيه أقل، للبحث عن حلول لأنفسهم، منتقدا عدم مناقشة الوسط الصحفي والحقوقي والسياسي لأخلاقيات المهنة.

وأكد المخلافي أن صحف الأحزاب لا تقوم على مؤسسات إعلامية، وأن الصحفي العامل في الصحف الحزبية لا يمكن له أن يتحرر ما لم تتحرر الأحزاب من الضغط الذي تواجهه.

وانتقد الصحفي نبيل الصوفي التعاطي الذي تظهر به بعض المؤسسات الرسمية مع الإعلام، والذي يبدو فيه الأمن القومي على سبيل المثال أكثر التصاقا بالإعلام من بعض وزارة الزراعة، وتلك هي مشكلة تعاني منها الصحافة اليمنية.

ولفت إلى أن الوصول لمجتمع المعرفة وسوق المعلومة يتطلب إصلاحات إدارية من قبيل ترتيب ملكية وسائل الإعلام العامة والحزبية والأهلية بما يمكنها من تجاوز مرحلة الصحيفة الحزب، الصحيفة الشخص، كما طالب بإعادة النقاش حول وسائل الإعلام العامة.

وتناولت الكاتبة هدى العطاس في ورقتها "التدفق الحر للمعلومة وأهمية الحصول عليها". إذ أشارت إلى أن الوقوف على واقع التدفق الحر للمعلومة في اليمن سيسوقنا لما أبانته أغلب التقارير الدولية حول اليمن التي تشير إلى شحة أو ندرة وجود معلومات حول الموضوعات التي ترصدها وتقوم بدراستها وبحثها. معتبرة هذا الحكم "يفسره قراءة حال واقع البلاد ويعطي ملمحا عن مدى حجم مشكلة الحصول على المعلومة وحرية تدفقها".

وأكدت على أن التدفق الحر للمعلومة "مقترن بمنظومة سياسية وحكومية تنتهج الديمقراطية في الحكم والشفافية في الإدارة وتمايز الوحدات المختصة بتوفير المعلومات داخل الأبنية الإدارية والتنظيمية". وهذا سيولي إضافة إلى حق الحصول على المعلومة وحرية تدفقها أهمية انسيابية هذا التدفق وسهولة وصوله إلى القنوات المعنية بإيصاله.

وقد تخللت الندوة العديد من المداخلات والنقاش، وقد طالبت رئيسة منظمة صحفيات بلا قيود توكل كرمان في كلمتها وباسم المشاركين في الندوة، بإطلاق صحيفة "الأيام" وإيقاف المحاكمات غير الدستورية بحق ناشرها ومحرريها.

كما دعت إلى التضامن مع الصحفي عبدالإله حيدر شائع، وإدانة ما تعرض له من انتهاك وإرهاب، مقدمة شكرها لرئيس المفوضية الأوروبية بصنعاء على ما يبذله من جهود في رعاية الحريات الصحفية في اليمن ومساندة حقوق الإنسان ودعم التنمية الديمقراطية.

واعتبرت امتلاك وسائل الإعلام للجميع مقروءة ومسموعة ومرئية وضمان حق الحصول على المعلومة الوسيلة الفاعلة والأسلوب الأنجع لكبح الانتهاكات الصحفية.

يافع تختار قيادات المجلس الأعلى للحراك السلمي.. والضالع تشكو الإقصاء!

■ نشوان العثماني:

ليس جديدا أن تدب الخلافات بين مكونين من مكونات الحراك الجنوبي أو أكثر، كما أنه ليس بجديد أيضا القول إن قيادة الحراك في الخارج تعيش بخلافات في ما بينها، فأرض الواقع تحكي، ومن زمن، أن هناك خلافات، وأن الحراك الجنوبي حتى اللحظة، لا يزال في حالة من عدم التوافق بين مكوناته منذ انطلاقته بداية العام 2007.

لكن القيادي في الحراك الجنوبي صلاح الشنفرة، نفى أن تكون هناك أي خلافات بين مكونات الحراك.

البرلماني الشنفرة، وهو الشخصية الوحيدة التي تمكننا من الاتصال بها، أوضح لـ"النداء" عدم علمه بالانشقاقات الموجودة داخل الحراك في ما يتعلق بالبرنامجين المقدمين من علي سالم البيض وحيدر أبو بكر العطاس، مشيرا إلى أن هناك من يريد شق الصف الجنوبي، حد تعبيره.

الأسبوع المنصرم، كان لما أسمي بـ"بيان يافع" الصادر عن سلسلة الاجتماعات المتواصلة لقيادات في المجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب، المنعقد في يافع، في 7 ديسمبر، أن يجعل للخلافات تلك شكلا ولونا آخرين.

البيان قال إن أعضاء مجلس الحراك السلمي الجنوبي ورؤساء مجالس المحافظات ونوابهم سواء التي حضرت الاجتماعات، المستمرة منذ الـ5 وحتى الـ7 من ديسمبر، أو التي تم التواصل معها، كانوا أقروا ما أسماها بـ"وثائق الاستقلال"، وهي: "البرنامج السياسي، وميثاق الشرف الوطني"، إضافة إلى اعتماد "وثائق الجنوب".

وكان من أهم أم جاء في البيان، هو الاتفاق على:

- اختيار قيادات لمختلف المراتب التنظيمية للمجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب.
- تشكيل الدوائر التنظيمية لتفعيل المجلس الأعلى في كافة المجالات.
- الدعوة إلى عقد المؤتمر الوطني للحراك بعد تهيئة المحافظات؛ كون تهيئة المحافظات هي الخطوة الأولى في نجاح المؤتمر.
- تشكيل لجنة قانونية تتولى مهمة إعداد ملف جنائي للمطالبة بإجراء تحقيق دولي حول جرائم نظام صنعاء المرتكبة ضد المدنيين من أبناء الجنوب، على أن تقدم الدعوى القانونية إلى محكمة العدل الدولية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وإبادة جماعية.

ويَذكُر البيان، أن المجتمعين في يافع كانوا أقروا، في الـ7 من ديسمبر الجاري، تشكيل قيادة المجلس الأعلى للحراك الجنوبي لتحرير الجنوب.

في المقابل، كان قد صدر بيان مناوئ عن اجتماع لهيئة رئاسة مجلس الحراك السلمي لتحرير الجنوب ورؤساء فروع مجالس المديريات بمحافظة الضالع، الجمعة الماضية.

يقول بيان الضالع: "مع الأسف، ظل بعض الإخوة في قيادة مجلس المحافظة، يعملون بكل ما في وسعهم لتعطيل عمل هيئات المجلس بالمحافظة، وممارسة السلوكيات الانفرادية والتهميشية والإقصائية، وغيرها من الممارسات الذاتية الغبية، بعيداً عن هيئات المجلس التي ضرب بها عرض الحائط، وتخويل أنفسهم بتمثيل مجلس المحافظة بشكل انفرادي"، معيبا حضور اجتماع يافع "دون الرجوع إلى المجلس وهيئاته الذي لا يعد سوى عمل تدميري يسعى إلى افتعال واصطناع الأزمات، لنسف كل ما بناه شعب الجنوب وأوتاده بدماء أبنائه الشهداء، وتضحيات الجرحى ومعاناة المعتقلين في سجون (...)، ودق أسفين جديد كإحداث شرخ واسع في بنية الوحدة الجنوبية العصية على الاحتلال والإجهاز عليها".

وعبر البيان عن إدانته الكاملة واستنكاره الشديد لما يسمى بـ"لقاء يافع والبيان الصادر عنه"، محملا أبناء الضالع الذين شاركوا وأيدوا هذا البيان المسؤولية الشخصية عن تصرفاتهم الفردية التي لا تمثل مجلس الحراك السلمي بالمحافظة مطلقاً، وإنما يمثلون أنفسهم فقط، طبقا لما جاء فيه.

وكلا البيانين لم يوضحا على وجه الدقة الشخصيات التي تقف وراءهما.

اختطاف 10 جنود وإصابة 5 آخرين بينهم جنديان

مظاهرات وقطع للطريق واحتجاجات متواصلة في الضالع عقب صدور حكم بإعدام المتهم بتفجيرات نادي الوحدة

■ فؤاد مسعد

في وقت متأخر من مساء أمس أثمرت وساطات محلية في محافظة الضالع إطلاق سراح الجنود الذين تم اختطافهم السبت الماضي من قبل مسلحين في مدينة الضالع.

وكان قد أصيب 5 أشخاص بينهم جنديان في مدخل الضالع، صباح أمس الأحد، إثر تعرض حافلة النقل التي كانوا عليها لإطلاق نار من عناصر مسلحة. وبحسب مصادر محلية فإن محتجين كانوا يقطعون الطريق العام في مفرق الأزارق بمنطقة حبيل جباري جنوب مدينة الضالع، باشروا إطلاق الرصاص صوب الحافلة بعد محاولتها المرور، ما أدى لإصابة السائق و4 آخرين، جراح بعضهم خطيرة. وقد جرى نقل بعض المصابين إلى صنعاء لتلقي العلاج.

وفي ذات الصعيد، تم اختطاف 5 جنود في مدينة الضالع، بينهم ضابط يتبع معسكر صلاح الدين. وجاء التصعيد والاضطرابات الأمنية الأخيرة في الضالع وردفان منذ أمس الأول، إثر صدور حكم يقضي بإعدام فارس عبدالله صالح المتهم الرئيس في ما عرف بـ"تفجيرات نادي الوحدة"، وهي الحادثة التي شهدتها مديرية الشيخ عثمان بعدن منتصف أكتوبر الماضي، وراح ضحيتها حوالي 20 بين قتيل وجريح.

وفي ردفان قامت مجموعة مسلحة أمس الأول السبت باختطاف 5 جنود ينتمون القطاع العسكري في الحبيلين. وفي حين عزت المصادر المحلية في ردفان اختطاف الجنود إلى الحكم بإعدام فارس، فإن مصادر محلية أخرى أرجعت ذلك للمطالبات المستمرة بإطلاق سجناء تم اعتقالهم في فعاليات سابقة للحراك الجنوبي.

كما اندلعت يومي السبت والأحد مظاهرات في الضالع جابت الشوارع وهي ترفع صور فارس وأشقائه، معتبرة الحكم الصادر حكما سياسيا، وتطالب بإلغائه، والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين. وعاشت المدينة في اليومين الماضيين حالة من الخوف جراء تطور الأوضاع نحو مزيد من التوتر بين الأمن والعناصر المسلحة التي شرعت في قطع الطريق واستحداث نقاط تفتيش في مداخل الضالع، كما أغلقت المحلات التجارية.

وذكرت لـ"النداء" مصادر محلية أن العناصر المسلحة فرضت إغلاق المحلات وهددت بنهبها في حال فتحت، وهو ما زاد من مخاوف المواطنين من اندلاع أعمال عنف، سيما بعد محاولة الأجهزة الأمنية تعزيز إجراءاتها تحسبا لردود الفعل الناجمة عن صدور الحكم القاضي بإعدام فارس عبدالله.

يذكر أن المحكمة الجزائية المتخصصة بعدن حكمت السبت بإعدام المتهم الأول فارس عبدالله صالح، وحبس المتهم الثاني رائد عبدالله صالح مدة 5 سنوات. كما أقر الحكم الذي تلاه رئيس المحكمة القاضي محمد الأبيض، براءة المتهمين الثالث علي عبدالله صالح، والرابع حازم يحيى صالح، والخامس مختار محسن أحمد، وفور صدور الحكم صرخ فارس: هذا ظلم، فخاطبه القاضي قائلا: من حقك أن تستأنف، وكل ما توفر في الملف يدينك يا فارس، والله لو حصلت على شيء يشكك في الأدلة ما ترددت لحظة في تبرئتك.

من جهته، قال المحامي عبدالسلام الهديانى، عضو هيئة الدفاع عن المتهمين، إن الحكم باطل، وإن القاضي الذي أصدره اعتمد على أقوال المتهمين في النيابة العامة، بينما كافة إجراءات النيابة باطلة وغير صحيحة، ولا يوجد أمر قبض لدى النيابة، وتمسكت بأن الجريمة مشهودة دون أن تثبت ذلك، ولم تستطع تقديم شاهد واحد.

وأضاف في تصريحه الصادر عقب تلاوة منطوق الحكم، قائلا: إن ما جاء في محاضر النيابة لا يتطابق مع الوقائع، فالأقوال التي جرى انتزاعها بالقوة من المتهمين تحكي أن أداة التفجير كانت عبوات ناسفة (TNT)، وهي اعترافات تحت سطوة التعذيب، لكن محاضر وتقارير المعاينة أثبتت أن التفجير تم بقنابل يدوية، كما أن ما أوردته السلطات الأمنية من مضبوطات في وسائل الإعلام إثر التفجير تختلف تماماً عن المضبوطات التي جرى عرضها في المحكمة.

وفي بيان أصدره عقب صدور الحكم حذر مجلس الحراك السلمي بالضالع السلطة من المساس بفارس الذي وصفه البيان بـ"المناضل البطل"، وأن الاتهامات باطلة وكيدية، حسب البيان الذي قال "إن أي مساس بحياة المناضل الشاب فارس عبدالله سيقود إلى تداعيات خطيرة".

ودعا البيان أبناء الضالع "للتعبير السلمي الحضاري لرفض محاكمة الأبطال والتضامن معهم ومع كافة المعتقلين".

والجرحى هم: علي سعد طاهر، محمد سريح، يوسف رشيد مثنى، ونبيل يحيى محمد قطران.

وأما الجنود المخطوفون في ردفان، فهم: مجاهد يحيى علي القدسي، صالح أحمد عيسى، قاسم علي محمد، محمد بن محمد حسن الموجري، وعلي أحمد بن أحمد محسن.

بانتهاء خليجي 20، عدن تعيش أزمات انعدام "الديزل" وانطفاءات الكهرباء، وانتشار الأمن!

■ عدن - شفيع العبد:

خابت توقعات سكان محافظة عدن بشأن إخلاء الشوارع والأحياء السكنية من قوات الأمن الذين انتشروا فيها بهدف الحماية الأمنية لبطولة خليجي 20، وبرغم انتهاء فعاليات البطولة منذ أكثر من أسبوع، إلا أن المظاهر المسلحة والانتشار الأمني ما زالا حاضرين بقوة في شوارع المدينة.

مواطنون أعربوا عن استيائهم من بقاء تلك الأعداد الهائلة من أفراد الأمن واستمرار النقاط العسكرية التي نصبوها في مختلف الجولات بما تمثله من عائق أمام حركتهم، وتثير حالة من الخوف بين أوساطهم.

من جانب آخر، تشهد عدن هذه الأيام ومنذ انتهاء خليجي 20، أزمة خانقة في مادة "الديزل"، ويلحظ ذلك الأمر المواطن العادي من خلال ازدحام السيارات والمركبات أمام محطات الوقود.

عدد من سائقي السيارات عبروا عن غضبهم من تلك الحالة، حيث يبقون لساعات طويلة في طوابير أمام المحطات منذ ساعات الفجر الأولى وتمتد لوقت متأخر من الليل دون أن يحصلوا على شيء، بسبب عدم تزويد أصحاب المحطات بالكميات اللازمة، مشيرين إلى أن مظاهر الأزمة كانت قد اختفت أثناء البطولة، لكنها سرعان ما عاودت مع مغادرة آخر وفد خليجي لعدن.

بدورهم ذكر بعض ملاك المحطات أن شركة النفط اليمنية قامت بتخفيض الكمية المخصصة لكل محطة عن تلك التي كانوا يحصلون عليها أثناء البطولة.

جدير بالذكر أن ملاك المحطات في محافظات "عدن، لحج، أبين، الضالع" سبق أن أغلقوا محطاتهم ونفذوا إضرابا كلياً عن العمل في شهر أكتوبر الماضي، احتجاجاً على سياسة توزيع المشتقات النفطية التي تنتهجها شركة النفط اليمنية تجاههم وقيامها بتخفيض النسبة المعتمدة لمحطاتهم البالغ عددها أكثر من 250 محطة، والتي هي عبارة عن مليون ونصف المليون لتر يوميا إلى 400 ألف لتر.

الإضراب المذكور استمر ما يقارب الأسبوعين قبل أن تتم تسوية الأمور مع ملاك المحطات من قبل اللجنة التي شكلت من قبل السلطة المحلية في تلك المحافظات، وأسفرت تلك التسوية عن زيادة الكميات المعتمدة بما يقارب 800 ألف لتر يومياً لجميع المحطات في المحافظات الأربع، بينما كان ملاك المحطات الأهلية يطالبون بمليون ونصف مليون لتر.

من جانب آخر، عانت بعض أحياء مديريات محافظة عدن "الشيخ عثمان ودار سعد وخور مكسر"، خلال الأيام الماضية، من انقطاعات التيار الكهربائي، مما أثار استياء المواطنين.

متابعون للشأن المحلي في عدن ذكروا لـ"النداء" أن حالة الاستقرار "المؤقتة" التي عاشتها المحافظة خلال فترة بطولة خليجي 20، تحديداً في مجال الخدمات كالكهرباء والمشتقات النفطية، ما هي إلا عبارة عن "تخدير موضعي" للألم، ومحاولة بائسة لوضع كثير من الماكياج على وجه مليء بالتشوهات، سرعان ما تنكشف أمام أشعة الشمس الحارقة.

وأضافوا: "مؤلم أن يتم النظر لعدن من قبل السلطة بهذه الصورة التي لا تنم عن اهتمام وحرص بقدر ما تبحث لها عن انتصارات وهمية غير مكترثة بأوجاع الناس وتلبية احتياجاتهم الضرورية، وهذا ما عمقته دورة خليجي 20".

النظافة العامة أساس الإيمان والصحة والجمال
YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي
www.yementourism.com

جبارة في سجن المحويت بدون تهمة أو إنصاف

السجين الذي أحرق بالأسيد وسط زنزانته

■ ماجد المذحجي

منذ 2010/11/19، ثالث أيام عيد الأضحى الماضي، ينزل يحيى محمد حفظ الله جبارة، 22 سنة، في السجن المركزي بالمحويت، نتيجة لخصومة مع بيت النزيلي، حيث حدث بينهم عراك في السوق المركزي وتعرض شقيقه للطعن نقل إثره للمستشفى، بينما تم التوجيه بحبس يحيى من قبل مدير الأمن لاتهامه أيضاً بالاعتداء بالطعن أثناء العراك، وظل خصومه خارج السجن. منذ ذلك الحين لم ينته البحث الجنائي من تحقيقه في القضية، ولم تتم إحالتها إلى النيابة أو توجيه أية تهمة إليه، ما يجعل بقاءه في السجن مخالفة صريحة للقانون.

عقب ذلك بـ10 أيام فقط تعرض يحيى جبارة، وأثناء بدئه مضغ القات في زنزانة انفرادية نقل إليها أخيراً ويقطنها محبوس مُصاب بمرض نفسي كان نائماً حينها، للاعتداء بمادة حمضية حارقة (أسيد) سببت حروقاً شديدة في الوجه والصدر وأجزاء متفرقة من الجسم، وتركت آثار تآكل حمضي بيضاء على شباك الزنزانة الحديدي وعلامات أخرى على الجدار. أسعفت إدارة السجن يحيى جبارة فوراً للمستشفى حيث تلقى إسعافاً أولياً للحروق التي تعرض لها، ومن ثم تمت إعادته للسجن، ووفق إدارة السجن فإنها قامت بإبلاغ إدارة البحث الجنائي ونيابة المحافظة بالحادثة.

يتهم يحيى جبارة عدداً من خصومه من آل النزيلي المحتجزين على ذمة قضايا متعددة، بالاعتداء عليه بـ"الأسيد"، خصوصاً بعد أن تم تهديده بالقتل من قبل أحمد حرمل وعلي عبدالكريم، وطارق همدان، وعارف النزيلي أمام عدد من السجناء، وهو ما أكده لفريق منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عدد من السجناء أثناء تنفيذه لزيارة لسجن المحويت ضمن برامجه لمناهضة التعذيب ومناهضة العنف ضد النساء والأطفال.

يتكون سجن المحويت من 3 مبانٍ رئيسية؛ اثنان منها للذكور والآخر يتضمن قسماً للنساء وعنابر للرجال، تقع الزنزانة التي تعرض فيها يحيى للاعتداء ضمن المبنى السفلي المحاذي لسور السجن، بينما يقع المبنى الذي خرج منه المتهمون بالاعتداء على يحيى في وسط ساحة السجن أمام البوابة الرئيسية، وبموقع مشرف على المبنى الأول، وتفصل بين المبنيين مسافة لا تقل عن 150 متراً نزولاً على عدد كبير من الدرجات الحجرية، مروراً بجوار حجرة الحراس الخاصة بالبوابة، وضمن مساحة مكشوفة تماماً أمام حراسة السجن. لم يتم حتى الآن توجيه اتهام مباشر لأحد في قضية يحيى جبارة. وفي زيارة من فريق "الشقائق" لإدارة البحث الجنائي أفصح مدير البحث العقيد ناصر الأعوش أنهم ما زالوا يجرون التحقيقات في القضية رغم إبداء عدد من عناصر البحث موقفاً منحازاً ضد الضحية، بل واتهام بعضهم ليحيى جبارة بتشويه نفسه بالحمض! مما يشكل مؤشراً على وجود ضغوط باتجاه حرف التحقيق، وهو ما نفاه الأعوش للشقائق، ووعد بتحقيق واسع يجيب على أسئلة كيف تحرك المتهمون ضمن مباني السجن دون علم الحراس، وكيف قاموا بإدخال مادة "الأسيد" للسجن الذي يخضع زواره للتفتيش كما يفترض، وكيف عاد من قام برمي الحمض على جبارة إلى مبناه البعيد بعد كل الجلبة التي أثارها الاعتداء، ودون أن يلفت انتباه أحد؟!

القاضي علي فرج القائم بأعمال وكيل نيابة المحويت الابتدائية، وفي إجابة لفريق الشقائق بعد سؤاله عن دور النيابة في قضية جبارة، أفاد بأنه ما زال ينتظر الملف من قبل البحث الجنائي، ولم يكن واضحاً إذا كان يتم الحديث عن القضية الأولى المحبوس فيها خارج القانون حتى، أو الثانية التي تعرض فيها لاعتداء وحشي تم تشويه جسده فيه بالأسيد ولم يتم توجيه أي اتهام في القضية حتى الآن.

يحيى جبارة ضحية للنفوذ والتحيزات وعدم كفاءة الأجهزة الأمنية وفشل ممثلي القانون في حماية حقوق المواطنين، وهو بأمس الحاجة للحماية والانتصاف وحماية القانون والتحرك العاجل.

لقد وعد محافظ المحويت أحمد علي محسن فريق الشقائق أثناء لقائه به، بأن يأخذ على عاتقه هذه القضية، وأن يوفر الإنصاف لجبارة، وحتى الآن لم يحدث ذلك وما زال جبارة في السجن دون تهمة أو علاج فعلي لإصابته البليغة، والأهم دون أي إحساس بالعدالة.

الشرعية...

من ذلك العام استضافت الأرجنتين المنكوبة بحكم عسكري انقلابي سيئ الصيت، المونديال، وتمكن منتخبها الوطني من الفوز بكأس العالم للمرة الأولى، لكن اللقب العالمي لم يحل بعد سنوات دون إسقاط الحكم العسكري وإدانة الحقبة العسكرية وفظاعاتها ضد حقوق الإنسان.

ما يُدهش حقاً هو هذا التبجيل المكرس لبطولة كروية لم يحصد فيها المنتخب اليمني نقطة واحدة، والمثابرة الخرقاء على تسييسها من قبل إعلام السلطة وكتابها، وتحويلها إلى محطة تاريخية فارقة، يستحق الرئيس أن يكون بطلها الأوحد بعد خروج مبكر وموجع للمنتخب المضيف من الدور الأول.

●●●

تطورات الأيام القليلة الماضية تبرهن على أن هناك من يتصور إمكان استيلاد شرعية جديدة من رحم بطولة رياضية، تماماً كما توهم بعض الحراكيين في الجنوب، قبل أشهر، تحقيق مكاسب ميدانية ودعائية عبر إفساد أجواء مناسبة رياضية تصوروا أنها تضر بقضيتهم وتضعضع شعاراتهم.

مهما يكن، فإن تمرير مشروع قانون الانتخابات في مجلس النواب ضداً على المعارضة وعلى اتفاق فبراير 2009، هو إجراء خلو من الروح الرياضية يرتب لمرحلة جديدة في العلاقة بين الرئيس علي عبدالله صالح وأطراف النظام السياسي الذي أطرته حرب 1994. فهذا التصعيد الخطير والمغامر يستهدف كل أطراف نظام ما بعد حرب 1994 وشريكي الوحدة (الاشتراكي) والحرب (الإصلاح) معاً.

وهو يقوّض معنى الأغلبية الكاسحة للأداة الحزبية للحكم، ذلك أن مسوغ وجود الأغلبية الكاسحة (الكسيحة في الواقع) يتلاشى في غياب عملية انتخابية تنافسية محدودة.

استطراداً، فإن الأداة الحزبية الانتخابية الموسمية (المؤتمر الشعبي العام) ستزداد ضعفاً وضموراً خلال المرحلة المقبلة، إذ إن قيمة هذه الأداة في وجود معارضة سياسية حزبية تشارك دورياً في الانتخابات.

والثابت أن تدهور دور "المؤتمر الشعبي" سيزداد حدة في مرحلة "ما بعد خليجي 20"، مخلياً المزيد من المساحات لمعاوني الرئيس الجدد وللأجهزة الأمنية.

استطراداً، فإن دائرة مستشاري الرئيس صالح ستزداد انكماشاً.

كذلك فإن عبدالكريم الإرياني صاحب مقولة الأغلبية البرلمانية الساحقة في منتصف التسعينيات، ثم مقولة الأغلبية الكاسحة، قد يخلي قريباً آخر مواقعه السياسية داخل السلطة المشخصنة، إذ لا مكان لهاتين المقولتين خارج السياسة، وفي ظل "الشرعية الرياضية" التي دشنها البعض الأسبوع الماضي.

مؤتمر...

الاستفزاز وزرع الألغام، رافضين تعرضهم لمصادرة حقهم في الحديث واستغلال الأغلبية في تمرير قوانين كان الأحرى بها التوافق سياسياً. كما قاموا بالتجمهر أمام منصة هيئة الرئاسة وترديد شعارات تهتف ببطلان قانون الانتخابات الذي أقره المجلس بصورته النهائية السبت، الأمر الذي دفع رئيس المجلس (يحيى الراعي) إلى تهديدهم بالطرد بالقوة خارج القاعة إثر رفضهم البقاء في أماكنهم، ما حث عليه أيضا -وبشدة- رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الحاكم (سلطان البركاني).

المشترك الذي يؤكد تمسكه باتفاق فبراير كما يقول، يرى في التوافق السياسي حلاً أمثل بعيداً عن فكرة الأغلبية والأقلية، فيما بوغت بسير المؤتمر وحيداً من خلال قيامه بالتصويت على قانون الانتخابات عبر كتلته المستريحة جدا.

ولقد اعتبرت قيادات مؤتمرية التصويت على القانون انتصارا لحزبها على ما تصفه بعرقلة المعارضة للاستحقاقات الانتخابية في موعدها، وحتى لا تدخل البلاد في ما تسميه فراغا دستوريا، فيما اعتبرت المعارضة ذلك عرقلة لدعوات الإصلاح التي تطرحها منذ مدة.

والمعروف أنه تم التمديد للبرلمان لسنتين من عام 2009 إلى عام 2011، لتنفيذ اتفاق فبراير القاضي بالدخول أولا في حوار تطوير النظام السياسي من خلال تعديلات دستورية، وتطوير النظام الانتخابي، وشرعية البرلمان في السنتين هي شرعية توافقية بحيث إنه كل ما يتعلق بالانتخابات والتعديلات الدستورية يجب أن يتم التوافق عليه كما ترى المعارضة.

وقالت كتل المعارضة في البرلمان في بيان لها إن إصرار الحاكم على التفرد بالتصويت على مشروع تعديل قانون الانتخابات يعد امتدادا لسياسته الخاطئة التي أوصلت البلد إلى الأوضاع الراهنة، كما أنه استخفاف بالتعامل مع القضايا الوطنية واستمرار لنهج التنصل من كل الاتفاقات التي تمت مع شركاء الحياة السياسية.

وقال كما جاء في محضر الجلسة "تم ضبطهم بواسطة الانترنول، بتهمة أعمال تخريبية تستهدف الاقتصاد الوطني، عبر ممارسة أعمال تجارة المخدرات وغسيل الأموال وتزييف العملات"، واعداً أعضاء البرلمان، بإحالة قضية الكاميرونيين إلى النيابة.

وكانت مصادر أمنية خاصة، أفادت "النداء" بأن الكاميرونيين محبوسون لتورطهم بعملية تزوير مبلغ مالي كبير من الدولارات مع قيادات عليا في السلطة، وأن اعتقالهم جاء بأوامر تلك القيادات التي اكتشفت خللاً واضحاً في العملة التي زورها الكاميرونيون.

التصويت المؤتمري النهائي على مشروع القانون تم بعد إضافة فقرة إلى المادة 12 من القانون تبقي على جدول الانتخابات السابق وتعتبر جداول الناخبين التي سيتم بها إجراء الانتخابات نهائية مع صدور هذا القانون، ما ولد موجة من الاستياء والرفض لدى كتل المعارضة في البرلمان، حيث إن المادة لم تمر بمراحلها الدستورية، في حين أن إصرار الحاكم على التفرد بالانتخابات في الوقت الراهن يمثل بداية لفتنة جديدة، ولا يعد أكثر من ذر الرماد في عيون الشركاء الدوليين تحت غطاء خليجي 20، بحسب البيان الاحتجاجي الذي أصدرته هذه الكتل.

البرلماني صخر الوجيه علق على ذلك بالقول إن المعارضة قد تنزل إلى الشارع، وتنتقل إلى مرحلة العصيان المدني احتجاجاً على هذا التفرد من قبل الحاكم، مشيراً في تصريحات صحافية إلى أن الرئيس يريد انتخابات بشروطه تضمن له السلطة وتوريثها لأولاده من بعده.

وبين الوجيه لـbbc أنه منذ أن تم توقيع اتفاق فبراير ظل الحزب الحاكم وظل النظام السياسي يماطل إلى 17 يوليو 2010، حيث تم التوقيع على محضر لتنفيذ اتفاق فبراير، وبدأنا في تنفيذ هذا المحضر، وشكلت لجنة مكونة من 200 وهيئة رئاسة اللجنة المشتركة كادت أن تتوصل إلى اتفاق لولا الإطاحة بهذا الاتفاق من قبل رئيس الجمهورية.

في السياق، اعتبر زيد الشامي، نائب رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الإصلاح، التهرب من الإصلاحات السياسية سبباً في دخول البلد في أزمات وطنية كبرى، وتهديداً كبيراً للوحدة اليمنية. وقال في تصريحات صحفية: "كان ينبغي على السلطة أن تعد سجلا مدنيا وفقا لتوصيات الاتحاد الأوروبي. محذرا من تداعيات خطيرة تنجم عن التفرد بإجراء الانتخابات من قبل الحزب الحاكم.

كما وصف رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي عيدروس النقيب، تصويت المؤتمر على قانون الانتخابات بأنه نوع من الاستهتار بقضايا الناس، متهما رئيس كتلة الحزب الحاكم بأنه أورد الكثير من المغالطات في حديثه عن تقديم حزبه تنازلات بالنسبة للحوار، ومشيرا إلى أن البركاني يعرف جيدا أن المؤتمر تنصل من جميع الاتفاقات رغم توصل طرفي الصراع السياسي إلى اتفاق بعقد المؤتمر الوطني قبل نهاية العام الجاري.

ومن ناحيته، حذر رئيس كتلة المستقلين علي عبد ربه القاضي، مما وصفها بخطورة الأخطاء الفردية التي ترتكب بهدف الاستفزاز للآخرين، مشيرا إلى أن الشعب وحده من سيدفع ثمن تلك الأخطاء، وداعيا في الوقت نفسه الكتلة البرلمانية للمؤتمر إلى تقوى الله في إدخال البلد في نفق مظلم.

الإفراج...

صخر الوجيه في جلسة 17 سبتمبر 2005 عن أسباب احتجاز 4 أشخاص يحملون الجنسية الكاميرونية، أقر بما ورد في السؤال، وكان أكثر دقة: "إنهم 5 كاميرونيين وليسوا 4". كما انتقد إجراء حبسهم طول هذه الفترة (بلغت حينها 10 سنوات ونصف السنة) بدون أمر قضائي.

المداد
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
هلال الجمرة
سكرتير التحرير
حمدي الحسامي
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

صاحب قصيدة "لا عاد با وحدة" يتحدث لـ"النداء":

بسبب "الطيش الثوري" في الجنوب هربت خوفاً على حياتي

ربما باتت قصيدته "لا عاد با وحدة" هي الأشهر بين القصائد التي تكتظ بها ساحة الشعر الشعبي، وربما كذلك هي الأبرز بين قصائد شعراء الحراك السلمي الجنوبي.

يحفظها غالبية الناس ويستمتعون بها، لكنهم لا يعرفون الكثير عن صاحبها، بل لعل بعضهم لا يدري من هو قائل أبيات تلك القصيدة التي كسرت حاجز الخوف لدى الشعراء بحسب صاحبها الذي نستضيفه في هذه المقابلة الصحفية التي أجريناها معه في منزله حيث يسكن شقة بالإيجار في "عدن"!

إنه الشاعر علي حسين عبدالرحمن البحيري؛ من مواليد منطقة الحضن مديرية لودر بمحافظة أبين، في 1950، متزوج وأب لـ9 "ذكور وإناث"، وقد تجلت قريحته الشعرية للمرة الأولى بينما كان في الـ20 من عمره.

• البحيري

■ حوار: شفيع العبد

■ عشت فترة طويلة في الغربة، حدثنا عن الأسباب الحقيقية التي دفعتك لمغادرة الوطن ومتى كانت بداية رحلتك مع الغربة؟

– بداية نشكركم على هذه الاستضافة عبر صحيفة "النداء". وإجابة على سؤالكم فقد غادرت الجنوب بسبب العنف الثوري أو ما نستطيع أن نسميه "الطيش الثوري" الذي مرت به التجربة الخاطئة في الجنوب، حيث إنني كنت ضد فكرة التأميم وتشريد الناس إلى الشمال وإعدام آخرين لمجرد تهم كيدية لا ترتقي إلى الحقيقة، وكنت أجاهر بذلك علناً. فاضطررت بعدها للمغادرة إلى الشمال خوفاً على حياتي، حيث غادرت قريتي "الحضن" في منتصف الليل على الأقدام إلى منطقة "عوين" التابعة للبيضاء، وعند وصولي إلى هناك تم اعتقالي بتهمة الجاسوسية لصالح النظام في الجنوب، ومكثت في السجن لمدة أسبوع تقريباً ولم يفرجوا عني إلا بعد ضمانة شخصية من قبل شخص يدعى عبد ربه علي العولقي. وبعد الإفراج عني سافرت إلى صنعاء، واستغرقت الطريق مدة يومين لعدم وجود طرق معبدة. ومكثت في صنعاء فترة شهرين تقريباً لمتابعة جواز سفر، وبعد استخراجه سافرت إلى السعودية ومكثت فيها حتى عام 1987.

■ ما هي حكاية لقائك بالرئيس الشهيد "سالمين" في السعودية؟

– أثناء تواجدي في السعودية تقريباً عام 1977، زارها الرئيس الشهيد سالمين بطلب من جلالة الملك خالد بن عبدالعزيز في ذلك الوقت، كأول زيارة لرئيس جنوبي بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وطلب الرئيس الالتقاء بأبرز الشخصيات في الجالية، وكنت من بينهم، وكان اللقاء في السفارة الجنوبية لمناقشة أوضاع الجنوب، وطرحنا ملاحظاتنا على الرئيس سالمين الذي طلب منا العودة إلى أرض الوطن، وكل أدلى بدلوه، وقلت له يومها رحمه الله: "كيف تريد الناس يعودون والمؤامرات والتصفيات لا زالت مستمرة، وهم اليوم يحفرون تحت أقدامك يا سيادة الرئيس". وأتذكر أنهم امتعضوا من هذه الكلمة وساءتهم، ولكنها الحقيقة.

■ هل تعرضت لمضايقات بعد هذا الموقف؟

– بعد هذه الحادثة بحوالي شهر التقيت بشخص يعمل في السفارة وقال لي ضاحكاً: متى ستجدد جوازك؟ وعند سؤالي له عن السبب أكد لي أنهم أدرجوا اسمي ضمن قائمة الأشخاص الممنوعين من تجديد جوازاتهم، دون أن يعلم أنني أحمل جوازاً من الشمال بصفتي من البيضاء من بني عامر، لأنهم أخوالي.

■ هل هناك من أسباب تقف وراء خروجك من السعودية وانتهاء فترة الغربة؟

– عدت إلى البلاد عام 1987 بعد دخولي في مهاترات بعد أحداث يناير 86، مع بعض الشعراء المغتربين، وشعرت بأن السلطات السعودية تنوي القبض عليَّ فخرجت إلى صنعاء، وكانت نهاية علاقتي بالغربة.

■ لماذا عدت إلى صنعاء وليس إلى عدن؟

– بسبب التصنيفات التي كانت قائمة في عدن فضلت العودة إلى صنعاء وجلست فيها إلى يوم الوحدة، وقد حصلت على عضوية اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام بعد وصولي من الغربة حيث كنت محسوبا على جماعة "الزمرة"، وعُرضت عليّ عدة مناصب فرفضتها.

■ طيب متى كانت زيارتك الأولى إلى عدن؟

– أثناء التنقل بين الشطرين بالبطاقة الشخصية عام 89، زرت عدن، وطلبني المرحوم سعيد صالح سالم وزير أمن الدولة آنذاك، ورحب بي ترحيباً شديداً، واستقبلني استقبال الأخ لأخيه، وعرض علي ترتيب وضعي، وأعطاني توجيهات في 3 قطع أرض في عدن، ولكني لم أذهب لمتابعتها إلى اليوم. وسألني سؤالاً لا زلت أتذكره جيداً: ما رأيكم كيف تنظرون للوحدة وكيف تصفون لنا الإخوة في الشمال بحكم معرفتكم بهم من زمان؟ فردت عليه: الوحدة نعمة من الله سبحانه وتعالى، وهي لصالحنا نحن المشردين من قبلكم أكثر (وقد قلتها في جو من المزاح والضحك). ولكنكم إذا لم تحسبوا حسابكم جيداً فأنتم قطرة من غيث سقطت في بحر.. قلتها ونحن نسير بسيارته فطرق بيده على مقود السيارة. وقال: يجب أن أحدد لك موعداً مع الرئيس البيض.. ولم أمانع من ذلك..

■ (مقاطعاً) وهل التقيت البيض في تلك الفترة؟

– جلست في أحد فنادق شارع الميدان بعدن لمدة أسبوع على حساب الأخ سعيد صالح رحمه الله، في انتظار تحديد الموعد الذي لم يحصل نتيجة لانشغال البيض وبعدها اعتذرت من سعيد صالح وعدت إلى صنعاء.

■ كيف نظرت لتوقيع اتفاقية الوحدة؟

– نظرت للوحدة بتشاؤم وتوقعت أن الحزبين "الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام" سيتواجهان بالسلاح، وقلت الكلام هذا لعلي البيض بعد الوحدة مباشرة، وهو ما زال على قيد الحياة يتذكر ذلك جيداً.

■ ماذا قلت له؟ وأين كان اللقاء بينكم؟

– عندما بدأت الاغتيالات تحصل للجنوبيين وعندما بدأت المعاملة تسوء للجنوبيين في صنعاء وبعدما شاهدنا القهر والإذلال يمارس بحقنا، يومها دخلنا عند البيض وهو في القصر الجمهوري بصنعاء، واستقبلنا استقبالاً جيداً، كنت بمعية عدد من الإخوان، وقلنا له: "لقد طرتم إلى الوحدة بجناح واحد، وكان المفروض أن تطيروا بجناحين حتى تأمنوا شر الجناح الآخر". والآن نحن نعتبر الوحدة جبت ما قبلها بالنسبة للجنوبيين وصفحة جديدة، وهذه المجموعة التي معي من ضباط وصف ضباط من أبناء الجنوب، أتوا اليوم يسلمون عليك ومستعدين أن يأتوا بزملائهم جميعاً، فبادروا بضمهم إلى جيشكم قبل فوات الأوان، ما لم فإن هؤلاء يوماً من الأيام سيكونون في صف من يواجهكم. يومها كان حاضراً مع البيض كل من محسن الشرجبي وأحمد عبدالله العبادي مدير مكتب البيض.

■ كيف كانت ردة فعل البيض لما قلتموه؟

– أتذكر أنه كلف قائد الحرس الشخصي التابع له بأن يتواصل مع وزير الدفاع هيثم قاسم طاهر، وقال له بايجيك علي حسين البجيري بمعية مجموعة من العسكريين ضباط وصف اجلس معهم.. وطلب مني الذهاب لهيثم وأن الأمور مرتبة، فذهبنا إلى عند هيثم صباح اليوم التالي في منزله بشارع حدة، وأخبرته أنني سوف أحضر إليه بمعية 60 ضابطاً وصفاً وجندياً من جماعة "الزمرة"، وأنه يجب عليه الإسراع في ضم إخوانهم إلى جيشهم قبل فوات الأوان. والأخ هيثم قاسم ما زال حياً يرزق يعرف هذا جيداً.

■ ماذا عمل لكم هيثم؟

– كان كلام وزير الدفاع حينها جيداً، ولكن دون أي عمل ملموس، وتكررت وعوده ولم يفِ بها للأسف الشديد، مما جعلنا نقتنع ونرفض الذهاب إليهم مرة أخرى. وقد دارت الأيام، وبعد حرب صيف 94، التقيت الأخ هيثم في أحد فنادق مدينة "جدة"، حيث كنت في زيارة للشيخ سعيد عبدالله الجساري، وجاءنا هيثم بينما كنا في صالة الفندق، واستقبلني بحرارة وقال للشيخ الجساري: "أشهد الله أن البجيري حكيم وأن كل ما قاله حصل"، قال ذلك وهو مستحٍ من عدم الوفاء بوعوده السابقة.

■ أين كنت أثناء اندلاع حرب صيف 94؟

– اندلعت حرب صيف 94 وأنا في لودر.

■ التقيت بالشيخ عبدالله بن حسين الأحمر بعد حرب 94، فماذا دار بينكما؟

– بعد حرب صيف 94 أتذكر أنني قابلت الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، حيث تربطني به علاقة قديمة ومتينة، وقلت له: الآن انتصرتم على الجنوب وسيطرت قواتٍ الشرعية على الجنوب، والناس هناك يريدون نظاما وقانوناً وعدالة ومساواة، لأن الحاصل اليوم في الجنوب من بعد الحرب مباشرة لا يبشر بخير، وينذر بعواقب وخيمة، فالفوضى والفساد والرشاوى وهتك كرامة الناس والتعالي عليهم أصبحت هي سيدة الموقف في الجنوب، وأرجو أن تعملوا حلاً لهذه التصرفات لأنها ستوصل الناس إلى ما لا تحمد عقباه. فشكرني على ملاحظاتي وقال إنه سيرفعها للرئيس.

■ أيضاً التقيت بالرئيس علي عبدالله صالح، حدثنا عن ذلك اللقاء.

– في 95 طلبنا الرئيس وكنا مجموعة كبيرة من بينها الإخوة عمر صالح الصمة والعقيد سالم عبدالله أحمد وعمر محمد أحمد وآخرون لا أتذكرهم، وتكلمنا مع الرئيس بكل صراحة ووضوح وقلنا له إن الوضع مأساوي وإن البلاد ينخر فيها الفساد وإن الشعب في الجنوب لم يألف هذه الحياة التي فرضت عليه اليوم، وإن العسكر يمارسون قهر وإذلال الناس بصورة يومية، وإن دور الشرطة انتهى في المجتمع ولم يعد المواطن قادراً على الذهاب إلى الشرطة إذا لم يكن جيبه عامراً بالفلوس، وأصبحت الشرطة تأخذ قضايا الناس من قبل ضباطها وجنودها كمقاولات لمن يدفع أكثر. وغضب الرئيس وقال إن الأمور بخير وإن هذه أفكار خاطئة وإنه لا يوجد شيء من هذا.

■ كنت من أوائل الداعين إلى التصالح والتسامح بين أبناء الجنوب، حدثنا عن البدايات.

– كنت على رأس أول وفد من أبين وشبوة وحضرموت وعدن يزور الضالع لتقديم العزاء في مقتل أحمد شكع وإصابة آخرين عام 2000 على أيدي قوات الأمن المركزي، حيث استقبلنا أبناء الضالع استقبالاً حاراً، وكان معي من أبين عبدالكريم حسين عبدالرحمن وأحمد سالم محمد، ومن شبوة جلال بن ضباب رحمه الله، وآخرون، والسفير عوض كرامة راشد وآخرون من حضرموت، ورشاد سالم علي وآخرون من عدن. كما أنني لا أنسى حضور الناشطين السياسيين عباس العسل وأحمد القمع. وأخذنا أبناء الضالع إلى منطقة شكع، وهناك وجدنا حشداً جماهيرياً كبيراً استقبلونا بالأحضان، وأذكر يومها أنهم طلبوا مني إلقاء قصيدة وألقيت قصيده ألهبت المشاعر وطالبت فيها بفتح صفحة جديدة في ما بين أبناء الجنوب وطي ملفات الماضي بكل مآسيه، وقلت لهم بأنها لن تقوم لنا قائمة ولن نكون أقوياء إلا بتوحيد صفوفنا أمام هذا الظلم الغاشم في كافة محافظات الجنوب. وقد ظهر على وجوه أبناء الضالع الكرام البهجة والسرور بحضورنا فلم يكونوا يتوقعون أن تأتيهم وفود من هذه المحافظات في الوقت الذي ما زال فيه الجرح لم يندمل ولا زالت الحواجز النفسية قائمة، فقلنا فلنبدأ تبادل الزيارات من اليوم والعمل على توحيد الصف.

■ ممكن تقول لنا أهم ما جاء في تلك القصيدة..

– أنتم من أبين وأهل أبين منكم
ملعون بعد اليوم من ينوي انتقام
الظلم وحدنا ووحد صفنا
أنتو أهلنا وإحنا لكم إخوه كرام
ندفن جميعاً ما مضى من بيننا
صفحه جديده والمخوه للأمام
الأرض تجمعنا ويجمعنا هدف
والود واجب والتسامح والوئام
نحنا غلطنا كلنا ماحد بري
أنتم ونحنا ما على واحد ملام
بالأمس دقينا بلدنا بيدنا
لأن العقول الحاضره كانت نيام
واليوم وحد بيننا رب السماء
من بعدها لا عنصريه لا انقسام
والعفو وانتو مثلنا قولوا أسف
على الشرف والجود نبني الانسجام

■ لكن التصالح والتسامح كما هو معروف لم يعلن إلا في 2006 من جمعية ردفان بعدن؟

– أنا أعتبر أن حجر الأساس وضعت للتصالح والتسامح في قرية شكع بالضالع، وما حدث في جمعية ردفان ما هو إلا تتويج لتلك الجهود السابقة.

■ لماذا لم تحضر ملتقى التصالح والتسامح الذي عقد في جمعية ردفان؟

– كنت أمني النفس بالحضور لكن الظروف كانت أقوى من أمنياتي ونيتي، حيث كنت أثناء عقد الملتقى متواجداً في العاصمة السورية دمشق برفقة زوجتي المريضة التي توفاها الأجل.

■ أثناء تواجدك في دمشق هل التقيت الرئيس علي ناصر محمد؟

– نعم التقيت الرئيس علي ناصر محمد في تلك الفترة، وشرحت له الوضع، وسألته أين وصلنا في موضوع التصالح؟ وبعدها جاءت مبادرته عبر صحيفة "الأيام".

■ بعد مرور أكثر من 4 أعوام من تجربة التصالح والتسامح، كيف تقيمها اليوم؟

– التصالح والتسامح راسخ في نفوس الناس الذين نريد منهم جميعاً أن يجعلوه نابعاً من القلوب وليس من الألسن فقط، ويجب علينا تنمية روح التصالح والتسامح وإسقاؤه لأطفالنا كسقاء الحليب حتى تشب أجيالنا والنشء الصاعد على هذه الروح السامية، وأنا على ثقة أن شعبنا استوعب الدرس جيداً وبات على درجة من الوعي بالخفافيش التي تعمل في الظلام الدامس لتدميره وتشتيته وتناحره.

■ البجيري غاب لفترة طويلة عن المشاركة في فعاليات الحراك، ما هي أسباب الابتعاد أو الغياب؟

– كنا مجتمعين في منزل الدكتور مسدوس في خور مكسر بعدن سنة 2007، نناقش هموم قضية الجنوب وحصل أن أحد "المتطفلين" تطاول علي واتهمني بالخيانة في الوقت الذي أنا فيه متواجد في مقدمة الحراك وأنا أول من دعا للتصالح والتسامح قبل الجنوبيين كلهم، ويأتي من يخوّنني، وكادت أن تنشب بيننا معركة بالأيادي، وكنت منفعلا جداً فاقسمت بأغلظ الإيمان إنني لن أشارك في أية فعالية طالما ونحن على عادتنا التي كانت في السبعينيات، وقلت لهم نحن في السبعينيات دفنّا نصف شعب الجنوب أحياء بسبب هذه التهم الباطلة، واتضح لنا بعد دفنهم أنهم من أنبل الرجال وأشرفهم، واليوم نبكي عليهم وكلنا ندم، واليوم نشاهدكم تكررون نفس السيناريو تخونون الأحرار والنبلاء ولا ندري ما هو القصد من ذلك. ومن يومها اعتكفت في بيتي ولم أشارك في أي مهرجان حتى جاء مهرجان 27 أبريل 2009، الذي كان حماسياً وقوياً بانضمام الشيخ طارق الفضلي، وتفاجأت الجماهير بحضوري في الوقت الذي نسجوا عني كثيراً من الشائعات والأقاويل الكاذبة.

■ كيف تنظر لواقع الحراك السلمي الجنوبي اليوم؟

– أنظر لواقع الحراك بألم شديد وحسرة، فبعد أن نضج الحراك وامتد في كل الجنوب للأسف الشديد ظهرت الأنانية من بعض قيادات الحراك دون أن أخص أحداً بالذكر، وظهر حب الذات وحب التسابق على منصات الخطابة وعلى إطلاق التصريحات والبيانات في الصحف والمواقع الالكترونية في الوقت الذي قضية الجنوب وأبناء الجنوب بأمس الحاجة إلى وحدتهم وتوحيد كياناتهم وتوحيد خطاباتهم وبرامجهم حتى نصل إلى ما نصبو إليه وإلى ما يطمح إليه شعب الجنوب في استعادة دولته المنهوبة وحقوقه المغتصبة.. لذا فإنني أنصحهم وأقول لهم بأن يتسابقوا للتنازل لبعضهم البعض وألا يتسابقوا على تخوين بعضهم البعض وبغضهم لبعضهم البعض، وأن يأخذوا العبرة من التاريخ وأن تكون لديهم الروح النضالية الصادقة، ويجب ألا نمن على شعبنا بما قدمناه له، ويجب أن نترك للقواعد الجماهيرية الحكم في ذلك، وألا نفرض أنفسنا فرضاً على الجماهير؛ أنا وإلا الطوفان، فهذا لا يجوز ولا يسمى نضالاً.

■ قصيدة "لا عاد با وحدة" تعتبر ربما القصيدة الأولى من حيث جماهيريتها وانتشارها، ما هي حكاية هذه القصيدة؟ ومتى قلتها؟

– هذه القصيدة كتبتها عام 2004، وقيلت في لقاء التصالح والتسامح في جمعية ردفان 2006، أثناء سفري لسوريا، وبعدها ألقيت في أكثر من فعالية في محافظات الجنوب في الوقت الذي لم يكن أحد قادراً على الحديث بتلك الصورة، وكانت بمثابة كسر حاجز الخوف لدى شعراء الجنوب.

■ هناك من يتهمك بكتابة قصيدة أخرى على نفس وزن وقافية "لا عاد با وحدة" تمدح فيها الرئيس صالح.

– أنفي هذا الكلام وبشدة أن أكون قد ألقيت قصيدة بعدها مدحاً في الرئيس، فأنا ما زلت متمسكاً بقصيدتي وموقفي إلى أن أدخل قبري. ولكن هناك من طلب مني إجراء مقابلات صحفية لتغيير موقفي، وعرضت علي مناصب كبيرة ولم أطلب إلا تعويضي عن منزلي الذي استولوا عليه بعد حرب 94 في خور مكسر، وصرفت لي قطعتا أرض كتعويض عن منزلي واستلمتهما، وهناك 4 قطع لم أستلمها حيث تم التحفظ عليها لديهم بعد رفضي أي تغيير لمواقفي أو كتابة قصيدة أو إدلاء بتصريح يتعارض مع مواقفي من قضية الجنوب.

■ يدور الحديث حالياً عن لقاءات جنوبية في الخارج وفشل يرافقها في كل مرة، ما هي نصيحتك لتلك القيادات في الخارج؟

– أقول للقيادات الجنوبية في الخارج اتقوا الله في أنفسكم وفي شعبكم الذي أعلن التصالح والتسامح، فلماذا أنتم كقيادة تاريخية لم نسمع بالتصالح والتسامح في ما بينكم قد تم، فماذا تنتظرون وقد بلغ الواحد منكم السبعين من العمر إذا لم يكن قد تجاوزها، وماذا ستقولون لربكم يوم أن تلاقوه؟

لقد ارتكبتم أخطاء فادحة بحق شعب الجنوب الأحياء منكم والأموات، أليس من واجبكم أن تختموا حياتكم المنتهية بالخير والصلاح والظهور بصورة جماعية لتعلنوا لشعبكم في الداخل والخارج وللعالم أنكم قد تصالحتم وتسامحتم، وتعملون على إخراج برنامج عمل موحد تنضم تحت لوائه كل المكونات، ويعمل الجميع في الداخل والخارج في خط واحد وبرنامج عمل واحد وخطاب إعلامي واحد، وهذا طلب منكم يا قيادات الجنوب التاريخية في الخارج، وهو طلب كل جماهير الجنوب، فمن يا ترى منكم يكون المبادر؟

■ ما هي حكاية القصيدة التي قلتها مدحاً في أمير دولة قطر في مهرجان 27 أبريل 2010 بمدينة لودر؟

– ليست مدحاً وإنما اعترافاً وعرفاناً بدوره تجاه ترتيب أوضاع فنان الجنوب عبود الخواجة بعد مضايقات تعرض لها في إحدى الدول العربية بسبب أغانيه الجنوبية، يضاف إلى ذلك الدور العربي والإقليمي الذي يقوم به الأمير في إصلاح ذات البين في كثير من البلدان العربية، وحسن المعاملة لإخواننا المغتربين في دولة قطر.

■ ماذا قال للرؤساء "الشهيد" سالمين والبيض وصالح؟!

■ ما زلت متمسكاً بقصيدتي وموقفي إلى أن أدخل قبري

■ بعد أن نضج الحراك وامتد في كل الجنوب ظهرت أنانية بعض قياداته

■ علينا تنمية روح التصالح والتسامح وإسقاؤه لأطفالنا كسقاء الحليب

المجتمعات المتخلفة هي -بالتعريف- مجتمعات ناقصة التحليل. فمثلما كان الاستشراق -كمثال- مشروطاً بعجز العالم الإسلامي عن تحليل ومعرفة ذاته، يبدو، حالياً، أن الدراسات والأبحاث والتقارير الدولية، الصادرة عن جهات دولية، حكومية وغير حكومية، بشأن اليمن، مشروطة، هي الأخرى، بعجز المجتمع اليمني، وتحديداً النخب السياسية، في الحكم والمعارضة على السواء، عن تحليل ومعرفة الظواهر السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، للمجتمع والدولة، التي تمثل مظاهر وأعراض الأزمة اليمنية العميمة، ووضع الحلول والمعالجات الناجعة لها.

ففي حين أن الدراسات والأبحاث والتقارير الدولية تلك، تُجمع -أو تكاد- على أن اليمن بات يمثل ما يمكن أن يسمى بـ"الدولة المشكلة"، لنفسها، ولمحيطها الإقليمي والدولي، يلاحظ أن الإنتلجنسيا اليمنية(1) منخرطة في أتون سجال سياسي عقيم، وأن هذه الفئة -الإنتلجنسيا- أفراداً وجماعات، تنقسم، بالنسبة إلى أوضاع البلد، إلى قسمين رئيسيين، أحدهما متفائل بإسراف، إلى حد مثير للسخرية والإشفاق، ويفضل خداع النفس لإراحة البال، ويمارس السياسة بوصفها فن استغفال الناس (وإن كان بغير إجادة في معظم الأحيان)، وهو ما يمكن أن يوصف بـ"إنتلجنسيا التعمية السياسية". والآخر متشائم بإفراط، إلى حد قابض للنفس، ويفضل تشويش البال لإراحة الإرادة، ويمارس السياسة بوصفها فن الصبر، وإرجاء اتخاذ القرارات إلى حين تحل المشاكل -توهماً- من تلقاء نفسها. وهذا الأخير، هو ما يحلو لنا أن نسميه بـ"إنتلجنسيا نبات الصحراء"، إذ هي تقاوم قسوة المحيط، ولكن ذلك هو كل ما تفعله، حيث يستغرق جهد البقاء كل طاقتها، فلا يبقى لها ورد ولا ثمر ولا ظل.

وأياً ما كان الحال، فلم يعد بإمكان أحد أن ينكر أن البلد، حالياً، ليس في أحسن أحواله، إن لم تكن في أسوأها على الإطلاق. غير أن هذا يقتضي، فضلاً عن بحث الظواهر، عمقاً واتساعاً، تحليلاً وتوليفاً، كشرط أساسي لفهم الواقع، اتخاذ قرارات، عملية، حاسمة وعاجلة، بغية السيطرة على هذا الواقع، والحيلولة دون انزلاق البلد إلى الاضطراب والفوضى. وليس النظر إلى الأمور، بتفاؤل أو تشاؤم، على نحو قدري، اتكالي، ركوناً إلى الأمنيات الطيبة بحلول سحرية للأزمة، أو استسلاماً لمواقف تأملية، بائسة، بشأنها.

الإنتلجنسيا اليمنية: الوعي الإشكالي.. وانسداد الأفق! (2-1)

(ملاحظات على جدار الأزمة الراهنة)

هائل سلام
h_sallam2010@hotmail.com

■ (إلى روح فيصل بن شملان... الإنسان، القيمة، والموقف. حقاً إن أعظم منجزات العمر، أن يخلد المرء عملاً ما، ينفع الناس. إليه في كنف بارئه الأعلى.. ذكرى عرفان ومحبة، من أحد الناس).

إن انسداد أفق الحلول السياسية، كما هو حاصل الآن، يرجع، برأينا، إلى ما يسميه جورج لوكاش بـ"الوعي الإشكالي"، ويقصد به، أن نعي، في آن، أن الواقع بحاجة إلى تغيير، وأننا عاجزون عن إحداث هذا التغيير. ووعي كهذا، هو، دون شك، وعي شقي، إذ يصير عائقاً يثبط عزائمنا، ويحول بيننا وبين قدرتنا على إحداث التقدم المنشود، من حيث هو -أي التقدم- سيطرة على المصير، تجاه قانون الطبيعة وقانون السلطة. ما يجعلنا نعيش حياتنا كشقاء مؤبد. ذلك يعود إلى عدة أسباب، حسبنا هنا، أن نشير إلى ما نعتقد أنه أهمها، وهو المتمثل بالاستبداد، من حيث هو قهر وإذلال. فالإذلال المديد يفسد القدرة على التفكير المنظم، ويولد الشعور باليأس من أية إمكانية للتغيير. اليأس ثمرة الاستبداد، هو الحصاد المر له. فلكي يتآلف المرء مع وضعية القهر التي يعيشها، يؤلف نفسه على أخذ جرعات متزايدة من اليأس (= الاستيئاس)، ويعودها على عدم توقع الكثير من الحياة، ما يولد لديه الشعور باللاجدوى، وبفقدان الأمل من أية فرصة للتغيير. واليأس من الخلاص، يؤدي إلى انهيار الاعتبار الذاتي، كنتيجة للشعور بالعجز وبانعدام الكفاءة الاجتماعية، والمعرفية. وبمقدار ما ينهار الاعتبار الذاتي، يتضخم التقدير للمستبد، إذ يرى فيه نوعاً من الإنسان الفائق القدرة، فينظر إليه، لا بوصفه واحداً من الناس، بل بوصفه معطىً من معطيات الطبيعة، كالماء، والهواء والشمس، والقمر، وحتى القدر... الخ. وإن له حقاً إلهياً في السيادة والثروة. وعلى الرغم من أن التسلط، أو الاستبداد، لا فرق، يأتي، أساساً، كانحراف حاد، عن المعايير والقيم المتوافق عليها اجتماعياً، ويخلخل تلك القيم والمعايير. ومع أن الأصل، في المثقف، أن يبقى -على الدوام- وعياً وتأكيداً للقيم، إلا أن الثقافة القشرية، لا تسمح إلا بتواصل سطحي مع الواقع وظواهره. والتواصل، على هذا النحو، يولد -عادة- الشعور بالغربة، لدى القشريين من ذوي الوعي السطحي، ويؤدي بهم إلى تفكك الأنا، وتفجير انسجامه، وخلخلة قناعاته، وإلى صدمة القيم. لهذا، وبتأثير صدمة القيم هذه، لجأ، ويلجأ، قسم من الإنتلجنسيا اليمنية، تباعاً، إلى وهم الخلاص الفردي، من خلال ميكانزم (= آوالية) التماهي بالمتسلط. هؤلاء هم المغادرون إلى نعيم المتسلط، الذي يوظفهم للقيام بدور التعمية السياسية في المجتمع. فالفرد من هؤلاء -إلا ما ندر- لا يمكنه تصور نهضة وطنه، بمعزل عن مصالحه الذاتية المباشرة، فيسعى إلى حل مأزقه الشخصي، بالتماهي مع المتسلط، بتمثل قيمه ومثله الخاصة، التي يعمد إلى فرضها اجتماعياً -بالترغيب والترهيب- موحداً بينها وبين الأخلاق، ومساوياً إياها بالمواطنة الصالحة وبحسن السيرة والسلوك، اعتباراً بأن ذلك -حسبما يتراءى لهم- نموذج وحيد، بل أوحد، للخلاص الفردي، والارتقاء بالذات. والاستلاب، والسعي اللاهث وراء مظاهر الوجاهة الزائفة، المرتبطة بأسلوب حياة المستبد وسلوكياته، يقودان إلى التنكر للذات، ولانتماءاتها الاجتماعية، التاريخية، ولتطلعاتها المستقبلية. والمتماهي، على هذا النحو، يصبح، إمعياً، دائم الهروب من ذاته. يحل مشكلته من خلال التنكر لها. والخلاص الفردي، هذا، هو وهم، لأن الواحد من هؤلاء، يكسب مالاً، ويحسن وضعه المادي، غير أن ذلك يأتي على حساب خسارته لذاته. فالتنكر للذات هو تنكر لمصالحها الحقيقية، التي تكمن في التغيير الجذري للواقع، وإعادة الاعتبار لقيم ومعايير الحياة، بما يكفل حياة كريمة لكل الناس (هذا بالذات، ما يفسر كون هؤلاء، دائمي الشكوى، في مجالسهم الخاصة). والاستلاب يتأتى من كون أن المتسلط والمستبد، عديم كفاءة، جاء ضداً على القيم والمعايير المتوافق عليها جميعاً. ولذلك فهو لا يخشى المساءلة فحسب، بل يخشى، بذات القدر، وضعه موضع تساؤل، وهذا شرط الاعتراف بشرعية أي حاكم. وبالتالي فإن الطريقة الوحيدة، لبقائه في مأمن من الشك، والتساؤل، والشعور بعدم: الكفاءة، والجدارة والاستحقاق، هي (إلغاء) الآخر/ الكفء، كشاهد على وعي آخر وسلوك مختلف. ولهذا فهو لا يسمح بالصعود إلا لمن هم على شاكلته، والمتماهين معه. والعلاقة بينه وبين هؤلاء، ليست علاقة تراتبية، كعلاقة الرئيس بالمرؤوس، القائمة على أساس من الأنظمة واللوائح والقوانين، بل هي علاقة زبائنية، تُخلو من الاعتبار الإنساني، وتقوم على تضخيم أناه، وتغذية نرجسيته، التي يحتاجها، باستمرار، لمنع بروز مركبات النقص لديه. فالمستبد، عموماً، لا يحتاج إلى رفاق أنداد، ولا إلى فرق عمل، يحتاج فقط إلى أتباع، مجردين من الحس الإنساني، يوظفهم كدمى، يحركها كيفما، وحينما، وحيثما، يريد. وقد قيل -بحق- (ليس العظيم، الذي نشعر ونحن معه بأننا أقزام. العظيم، حقاً، هو ذاك الذي نشعر ونحن معه أننا، جميعاً، عظماء). وإذا ما أجلت النظر في المشهد السياسي الراهن، فستجد -بالعين المجردة-، ولكن وبدون تعميم، أن من يديرون شؤون البلاد، من يفترض أن يكونوا رجال دولتنا، زبدة مجتمعنا وزهرته، هم، على العكس مما تقوله المقولة في شطرها الأخير -فرغم مظاهر الوجاهة الزائفة- هم كائنات بشرية، مستلبة، بوجوه ممسوحة الملامح والقسمات، تخلو تماماً من أي تعابير، تنم أو تشف عن الشعور بالجدارة، وروح المبادأة والمبادرة، والقدرة على التقرير. ذلك أن الاستبداد يفرض على الموظف العام، إجمالاً، أن يعي، منذ أول يوم في مكتبه، أن أية مبادرة منه، سوف تشكل نهاية مسيرته المهنية، حتى قبل أن تبدأ، وأن عليه أن يدرك، أنه ليس هناك ليثبت جدارته، بل، ليدرك بجدارة مستوى قصوره، فطريق الألف ميل، بالنسبة لهؤلاء، يبدأ بـ"حظوة"، وقد ينتهي بـ"حظوة"، مما يفقد هؤلاء أية إمكانية لتغيير السياسات، بما يخدم المصلحة العامة. وإذا كان المتصوفة قد قالوا: "الكمال يزهر بالنقص"، فمن غير المنتظر، ولا المتوقع، أن يزهر هؤلاء بالكمال.

والتماهي بالمتسلط/ المستبد، كعملية نفسية معقدة، لا تتم على نحو حدي، بالنسبة لأفراد وجماعات محددة، بل تتم، بنسب ومستويات مختلفة الدرجة والأثر، بالنسبة لأفراد وفئات المجتمع ككل. فمن يذلك كل يوم، يجبرك على أن تشبهه، محققاً انتقامه منك حين سقوطه. هكذا كما لو كان قد ربط مصيرك بمصيره، بحبل سري، مولداً لديك الشعور بأن سقوطه هو سقوطك. ومن هنا تأتي التحذيرات التي يروجها البعض من فئة الإنتلجنسيا، في الحكم والمعارضة على السواء، القائلة بسقوط البلاد في حال سقط الحاكم، ومن هنا أيضاً شيوع المقولة السمجة، القائلة بـ"ثقافة السفينة الواحدة"، وما شابه ذلك من مقولات، وأقاويل، لا تعبر إلا عن استسلام، إضافي، لسلطة المقولات الخادعة. ومن هنا كذلك، جاءت العبارة (اللاهوتية) القائلة بـ"المصلحة الوطنية العليا"، الواردة في اتفاق فبراير 2009، بشأن التمديد لمجلس النواب الحالي، إذ لا معنى لها، سوى الإيحاء بأن هناك مصالح وطنية (عليا) لا يدركها سوى قلة من كهنة السياسة. وإلا فعلى أحدهم أن يقول لنا، ما هي المصالح الوطنية (العليا)؟! وهل هناك مصالح وطنية (عليا) وأخرى (دنيا)؟!

ويتعاضد التماهي بالمتسلط، مع الوعي الإشكالي، لخلق أيديولوجيا مضادة للتغيير الاجتماعي الجذري، ويدفعان إلى تقبل الشروط المنتجة لليأس، وعدم السعي إلى تغييرها. فيغدو الأمل بالتغيير، وتحسين المصير، كالأمل بربح اليانصيب، لا يقوم على منطق. ما يجعلنا نعيش حالة من انعدام اليقين. اللايقين هو نواة اليأس. تبدو الإنتلجنسيا اليمنية -ولا أزكي نفسي، فملاحظاتي النقدية هذه هي في الأساس ملاحظات في نقد الذات الجمعي- كما لو أنها لا تزال تراوح خلف مرحلة التطور الحيواني الأولي، المتمثلة بترك الطريق المسدود، أو الذي يبدو كذلك، وسلوك غيره. هكذا، دون أن تلاحظ حتى، أن فصائل حيوانية عديدة، تعدت مرحلة التطور الأولي هذه، إلى سلوك غريزي، ذكي، بموجبه يعمد الحيوان إلى سلوك طريق آخر، ولكن ليس لأن الطريق مسدود، أو تكتنفه الصعاب فحسب، بل وللوصول، على نحو أكثر فعالية، إلى الفريسة (= الغاية، الهدف)، وهو ما يعرف بسلوك الالتفاف.

وبالإضافة إلى التماهي والوعي الإشكالي، المشار إليهما، فإن اتباع المتسلط لسياسة الإطفائي، المعتمدة، أساساً، على فكرة، بدائية، قوامها إشعال الحرائق، والعمل، من ثم، على إطفائها، فضلاً عن تعدد مشاكل البلد، بفعل سياساته نفسه، تجعل الحاكم/ المتسلط، يلعب دور الطاغية الممدوح والمكروه، في آن. مما يعزز الشعور بضرورة بقائه، كشر لا بد منه. ولذلك، وبسبب انهيار علاقات التفاعل والمشاركة في الحياة السياسية، بفعل الاستبداد، القائم على إقصاء الآخر وإلغائه، يجد القسم الآخر من الإنتلجنسيا اليمنية (= إنتلجنسيا المعارضة، إن جاز التعبير) حلاً وهمياً هو الآخر، لمأزقه، و(مأزق البلد) من خلال ميكانزم أو آوالية، الانشطار العاطفي، المعروف بـ"التجاذب الوجداني" الذي يمتزج فيه، الحقد بالإعجاب، النفور بالانجذاب، الصراع بالتعاون... ذلك أنه على الرغم من أن مشروع رؤية للإنقاذ الوطني (الصادر عن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني) كان قد أكد -نظرياً، وبحق- على ما نصه: "إن هذه الأزمة التي استحكمت حلقاتها مهددة حاضرنا ومستقبلنا، لم تظهر فجأة وبدون سابق إنذار، وإنما تراكمت عواملها تدريجياً حتى وصل بها المطاف إلى أن غدا التصدي لها يتطلب فعلاً سياسياً وطنياً، جماعياً، أكثر فعالية وحزماً من خارج السلطة"(2).

إلا أن، إنتلجنسيا المعارضة هذه، تلجأ -عملياً- إلى ما تصفه بـ"الحوار" مع الحاكم وحزبه، مؤكدة، بعناد المحب من طرف واحد، على أنه -أي "الحوار"- الحل الوحيد، والسحري، على ما يبدو، لأزمات البلد المتفاقمة. أي أنها، تنتهي، عملياً، إلى التقرير، بما يخالف ما كانت قد انتهت إليه -هي نفسها- من تقريرات تشخيصية، نظرية، سديدة، في مشروعها المشار إليه، على نحو يعكس الوعي الإشكالي، بصورة نموذجية. فمع كونها، مافتئت، تؤكد، في أكثر من موضع ومناسبة، أن: "أحزاب اللقاء المشترك، دعت إلى حوار وطني، شامل، بعد أن انسدت طرق الحوار السياسي بين السلطة والمعارضة، حول مواجهة الأزمة..."، وعلى أن: "السلطة والحزب الحاكم حينها، أنكرت على أحزاب المعارضة حديثها ورؤيتها عن وجود أزمة وطنية خانقة..."، وعلى أن: "السلطة والحزب الحاكم استنفدوا كل ما لديهم من خيارات لتكريس لغة الإنكار لوجود الأزمة إلى استخدام الأدوات المالية والأمنية لتهديد كل المطالبين بالحقوق المدنية والسياسية والقانونية..."، وبأن: "هذه الخيارات المتطرفة لمن بيدهم غالبية الحلول للأزمة الوطنية أفرزت بدورها خطابات وخيارات متطرفة أخرى من الأطراف المقابلة، تدعو إلى فك الارتباط والعودة إلى ماضي التجزئة والتشطير، وبعضها الآخر يدعو إلى ما قبل الدولة والثورة..."، بل وأكثر من ذلك: "فأصبحت السلطة نفسها البؤرة الأكبر لإنتاج وتفريخ واستفحال الأزمات".

إلا أنها، تعود، فتؤكد على "... الحوار كقيمة سياسية ومنهج حضاري، وطريق وحيد ووسيلة لا بديل عنها، لحل الخلافات وجمع كلمة اليمنيين..."(3)، في موقف، مشوش الرؤية، يعكس بجلاء الوعي الإشكالي، ويعبر، بوضوح، عن الانشطار العاطفي، الناجم عن التجاذب الوجداني تجاه الحاكم، على النحو المعروض قبلاً. والأسوأ من ذلك، أنها، وإزاء تعنت الحاكم وحزبه، تجاه "الحوار"، وشكواها الدائمة، من التفافهما على أهدافه، وقضاياه نجدها، لائذة، بوضعية اتكالية، نكوصية، مستسلمة، قولاً بالرجوع إلى "الشعب"، في حال فشل "الحوار" بهدف توسيع نطاق التأييد الشعبي، لحلول الإنقاذ، ووضع كافة فئات الشعب أمام مسؤولياتها الوطنية، حيث تؤكد، في موضع آخر، على ما نصه: "وإزاء هذا الواقع الأليم بكل تعقيداته، أضحى واجباً على الشعب، وهو صاحب الحق الأول، أن يلم شعثه، ويجمع طاقاته، لتغيير هذا الوضع، وإنقاذ الوطن وإخراجه من حالة الأزمة المستحكمة، وصولا، إلى وطن آمن ومستقر، تصان فيه الحريات والحقوق، ويعاد فيه الاعتبار لمبادئ وأهداف الثورة اليمنية..."(4).

وهو الأمر، الذي، دأبت، على تأكيده في تصريحاتها ومقابلاتها الصحفية. هكذا في حالة من قلب الأدوار، لا يمكن فهمها، أو تفهمها، إلا في ضوء مفهوم "الوعي الإشكالي" سالف الذكر. ذلك، أن المتصور، المنطقي، المتوقع، المعتاد، أن يتطلع الشعب المقهور إلى الخلاص عن طريق النخب السياسية (= الإنتلجنسيا) نفسها، باعتبار كونها الفئة الطليعية، الأكثر وعياً، وثقافة، المؤهلة لقيادة التغيير في المجتمع، أما أن تتطلع هذه الفئة، ذاتها، إلى الخلاص، على يد "الشعب"، ودون أن تعطي لنفسها دوراً في السعي لهذا الخلاص، سوى دور "مشخص الشاخص"، المنتظر للمعجزة، فأمر لا يعبر إلا عن وعي شقي، يقلب الأدوار، تطلعاً إلى حلول سحرية وهمية، إذ هي، وعلى نحو ما يظهر من تصريحاتها وبياناتها، ... تأمل أن تستيقظ يوماً ما، لتجد أن الأمور قد انقلبت، بصورة مفاجئة، وحلت أزمات البلد، وحصل الخلاص، وتحقق، ربما، مبدأ التداول السلمي للسلطة ... إن علاقتها بـ"الشعب" على هذا النحو، هي علاقة هوامية، لكونها ليست علاقة، مع أناس، أفراد وجماعات، فعليين، لهم وعيهم ورؤاهم، وقدراتهم القيادية، ... الخ، بل هي نوع من التماهي الإسقاطي، الذي تسقط من خلاله، كل تصوراتها، بالقوة، والكفاءة، والجدارة، والقدرة على القيادة، على "الشعب"، لتجعل منه الصورة النقيضة، لصورتها عن نفسها، تلك التي تجهد في الهروب منها، كونها صورة عن اليأس والعجز والإحباط. بمعنى أنها لا تحيا، في علاقتها بالشعب، علاقة، فعلية، إيجابية، كنخبة قائدة للتغيير، وكجماهير مؤيدة ومناصرة، بل كعلاقة بينها وبين تصورات خرافية، تسقط على الشعب وجماهيره. هذه العلاقة هي بالضرورة علاقة مأزقية، للإنتلجنسيا وللجماهير على السواء.

ذلك، أن الجماهير –هنا أو في أي بلاد– تتطلع إلى النخبة السياسية (الإنتلجنسيا) لتقودها إلى التغيير، اتساقاً مع طبائع الأشياء ومنطق الأمور. أما أن تتطلع النخبة إلى الجماهير لتقوم بالتغيير وتقوده، فهو موقف لا يعبر إلا عن حالة من الصد المعرفي، والعمى الإدراكي التام. فتخاذل النخب السياسية، وتراخيها وترددها عن قيادة التغيير، وركونها الاتكالي إلى حلول، أو تصورات وهمية، سيدفع الجماهير إلى الكفر بالسياسة والسياسيين. وستتحرك –الجماهير– فعلاً، في نهاية المطاف، ولكن على شكل انفجار قيامي، بطريقة رد الفعل الحيوي (= رد الفعل الحرج)، على هيئة هبات وفورات غضبية عارمة، وعنفية، على نحو يصعب ضبطه أو التحكم به، أو حتى التنبوء بمآلاته وآثاره. كما حدث –كمثال– في الهبة الشعبية، الشغبية، الغاضبة، عقب تنفيذ الحكومة جرعة جديدة عام 2005. كما أن الغضب الجماهيري، المتصاعد، في المحافظات الجنوبية، ومواجهة الحوثيين المسلحة للسلطة والجيش، أمثلة أخرى، شاخصة، لجماهير كفرت بالسياسة، والسياسيين، وأصيبت بخيبة أمل من النخب السياسية (= الإنتلجنسيا)، في السلطة والمعارضة على السواء. وفضلاً عن ذلك، فإن ما تشهده الساحة من تناسل لتكتلات، قبلية، جهوية، وحتى سلالية، مثال آخر، لجماهير لم تعد تعول على تلك النخب، فلجأت، نتيجة تضعضع هيبة الدولة، وانحسار، سلطتها، واتساع المخاوف من انهيار وشيك لمؤسساتها، ومع غياب أي مشروع تغييري، إلى التماس الأمن والحماية، على نحو نكوصي، بالعودة إلى إحياء تكوينات، ما قبل الدولة. وذلك يأتي، للأسف، على حساب الحياة المدنية عموماً، وخصماً من أرصدة النخب والأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني كافة. مما يهدد –جدياً– الكيان اليمني، مجتمعاً ودولة، بالتهتك والتفسخ والانحلال. هذه الأخطار، التي نرى نذرها، رأي العين، على امتداد التراب الوطني، تحتم على الإنتلجنسيا اليمنية، عموماً، وإنتلجنسيا المعارضة، بوجه خاص، الخروج من حيرتها، وترددها، والتخلي عن أخلاق الطاعة، للتحلي بأخلاق المسؤولية (الأولى تقوم على الخوف، فيما تقوم الثانية على فكرة الواجب)، لتحريك دينامية المجتمع، بقيادة الجماهير، وحشد وتوظيف طاقاتها، في عمل تغييري، سلمي، يغير ميزان القوى، ويقضي على أسباب العنف المتراكم، ويسرب التوتر العام في المجتمع، الناجم عن مشاعر الغبن الاجتماعي، ومشاعر القهر والإذلال، والضيم والظلم، المتراكمة لدى الجماهير طيلة العقود السابقة. فبهذا، وبهذا فقط يمكن المحافظة على تماسك البنية الاجتماعية، وتعزيز مشاعر التضامن والتلاحم بين جماهير الشعب، وتأكيد حاجتها، إلى "الدولة"، ككيان جامع، يكفل الحماية والأمن لكل أفراد الشعب، وتعزيز مشاعر الأفراد بالانتماء إليه. فالثورة –أية ثورة– إنما تعني، في ما تعنيه، أن على الرجال النهوض بواجب الرجولة وتحمل أعبائها. ومن حسن الطالع، أن استبعاد فكرة التغيير، بواسطة الثورات المسلحة، واعتماد وسائل النضال السلمي، بدلاً عنها، في عصرنا هذا، قد خفف، إلى حد كبير، من تلك الأعباء.

وإذا كان من المسلم به، أن حل أزمات البلد يكمن في التغيير، فالسؤال هو: كيف السبيل إلى التغيير إذن؟!

الإجابة على هذا السؤال، تقتضي –بداهة– تحديد أساليب التغيير الممكنة ابتداءً، وتقييم، وتقويم، كل منها على حدة، انتهاءً إلى اختيار الأمثل والأفضل، منها. فمن المعروف أن التغيير، في عالم اليوم، يتم بإحدى طريقتين: الانتخابات، أو النضال السلمي، وليس هناك طريق ثالث، في رأينا، باعتبار أن التغيير بالوسائل العنيفة، أضحى، في عصرنا هذا، خياراً مستبعداً، ومرفوضاً تماماً، من قبل الجميع.

غير أن باب الجدل، لا ينبغي أن يغلق في مواجهة أي خيارات أخرى، كخيار حل الأزمات عن طريق التفاوض، أو ما يسميه البعض –خطأ وبحسن نية على الأغلب– بـ"الحوار"، ولكن في سياقات، وبشروط، محددة، ووفق إستراتيجية، واضحة المعالم والأهداف. وبالبداهة، فإن اختيار –والسياسة هي اختيار– أحد هذه الخيارات يتوقف على نتيجة بحث ودراسة كل الخيارات ابتداءً، وبخاصة خيار الانتخابات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن بروز وتفاقم أزمة الوحدة والحرب، أو ما يعرف بـ"القضية الجنوبية" و"قضية صعدة"، ضاعف من أزمة البلد، وزادها، تكثيفاً على تكثيف، وهو ما يفرض على الإنتلجنسيا اليمنية، عموماً، وإنتلجنسيا المعارضة خصوصاً، إعادة ترتيب أولوياتها، والعمل على تدارك النتائج الوخيمة، الناجمة أصلاً عن التراخي في التعامل مع هاتين المشكلتين منذ بدأتا. فهاتان المشكلتان، ضاعفتا من أزمة البلد، لتصير، معضلة حقيقية، بكل ما في الكلمة من معان ودلالات، وتفرضان حلهما كأولوية قصوى، تسبق كل شيء.

ذلك أن التغيير المنشود، على أهميته، وسواءً أكان بواسطة خيار الانتخابات أم بخيار النضال السلمي، سيصير مغامرة كبرى، غير محسوبة، إذا ما تم دون حل القضية الجنوبية، وقضية صعدة أولاً.

إذ حتى لو تم الاتفاق مع النظام الحاكم على توفير كافة الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات، حرة ونزيهة، على سبيل الفرض والجدل (مع أن الأمر في الواقع لا يعدو كونه ضرباً من الأمنيات)، فلا شيء يضمن إجراء هكذا انتخابات في المحافظات الجنوبية، وفي محافظة صعدة خصوصاً (وربما امتد الأمر ليشمل محافظات أخرى، كالجوف وبعض أجزاء من محافظتي حجة ومأرب). وهكذا، في حال تفضيل خيار النضال السلمي، إذ لا شيء يضمن عدم إعلان قيام جمهورية في الجنوب، وإمارة مستقلة في صعدة، وربما في المحافظات الأخرى، المشار إليها، كلا أو بعضاً، لحظة انهيار النظام القائم، كنتيجة للنضال السلمي المفترض. وهو الأمر الذي تنبه له، واضعو "مشروع رؤية للإنقاذ الوطني"، إذ مثل ما وصفوه بـ"أولا: المهام والمعالجات الإنقاذية العاجلة (وقف الانهيار)"، الوارد في القسم الثاني، من المشروع، المعنون بـ"الحلول والمعالجات"، الخاص بحل القضية الجنوبية وقضية صعدة، انتباهة ذكية، جديرة بالتنويه والإشادة. غير أن القسم الثالث من المشروع المتعلق بـ"الآليات"، جاء ضبابياً، مشوشاً، ليعكس "الوعي الإشكالي" بصورة نموذجية حسبما سلف الذكر. إن تفاقم أزمات البلد على هذا النحو الخطير، يوجب على "العقل السياسي اليمني" –إن جاز التعبير– التفكير بشكل خلاق، لابتكار حلول عملية (إبداعية) لهذه المعضلة، كمدخل أساسي لحل أزمة البلد الشاملة.

ولأهمية هذه القضايا، فلا بأس من مناقشتها بشيء من التفصيل، بقدر، وفي حدود، ما يسمح به المقام. على أن هذا لن يعدو كونه مجرد محاولة لإثارة الأسئلة، والتساؤلات، بغية تحفيز التفكير الجمعي، وليس للإتيان بإجابات سهلة، للأسئلة الصعبة. فالإجابات على هكذا أسئلة وتساؤلات، هي –لا شك– مسؤولية جماعية للإنتلجنسيا اليمنية، بكل أطيافها. ولكن ذلك لا يمنع من المساهمة في إنارة بعض المسائل المحورية، مما قد يساعد على اختيار، الخيار الأنسب، من بين البدائل الممكنة للتغيير.

«الديمقراطية والغنيمة»، ديكتاتورية.. ذات مسؤولية محدودة:

بقطع النظر عن الفكرة القائلة –بحق– بأن "الديمقراطية" هي منظومة قيم، نشأت في سياق التطور التاريخي، الفريد، للمجتمعات الغربية، الأوروبية أساساً، لتمثل، لاحقاً، أي الديمقراطية، "نمط حياة" أكثر من كونها نظرية، قابلة للاستنبات، والاستزراع، في بيئات اجتماعية مختلفة. وهذا ما يفسر الصعوبة الكبيرة، في نقل "العقلانية" التي أنتجت الديمقراطية، المرتبطة صميمياً بتراث تاريخي، إلى مجتمعات مختلفة، لم، ولن، تمر بسياق تطور تاريخي مماثل. بقطع النظر عن ذلك، إلا أن ما يجب ملاحظته، هو أن نجاح الديمقراطية، كنظام حكم، يكمن في تحديد ولاية الحاكم بولايتين فقط، لا يستطيع بعدهما، حتى المشرع الدستوري نفسه (= مجموع الشعب) تمديدهما لولاية ثالثة، أياً كانت الأسباب، ومهما كانت قدرات الحاكم وكايرزميته. فهنا –بحق– تكمن القدرة المدهشة للديمقراطية، كنظام حكم. فهذا، بالفعل، يعد أهم إنجاز حققه البشر، على صعيد أنظمة الحكم، عبر التاريخ، على الإطلاق، والباقي تفاصيل. (للتأكيد على أهمية ذلك، يكفي أن نتساءل: لو افترضنا، أن المسلمين الأوائل، كانوا، في اجتماع السقيفة، المنعقد عقب وفاة الرسول (ص)، قد اهتدوا إلى اتفاق، على طريقة لاختيار الخليفة، وعلى –وهذا هو الأهم– تحديد مدة ولايته، ألم يكن من الممكن أن يتخذ التاريخ الإسلامي، مساراً آخر، مختلفاً جذرياً، عن المسار الذي اتخذه فعلاً؟!). إن حل مشكلة السلطة، في المجتمعات الديمقراطية، على هذا النحو، حرر الحاكم من عقده (الشخصية)، إذ لم يعد مهجوساً بهموم البقاء في السلطة، وشخصنتها، ممارساً إياها، كامتياز شخصي له، ولأسرته وعشيرته، بل صار يمارسها –متحرراً– بوصفه (أميناً) على هذه السلطة، يمارسها، بصورة مؤقتة، نيابة عن الجماعة ولصالحها. ومن ثم يكون للجماعة أن تضع على سلطاته من القيود ما تراه كفيلاً بعدم إساءة استعمالها، وتوجيهها إلى ما فيه خير الجماعة وسعادتها. وفي مقابل تحرر الحاكم من عقده، ومن إغراءات السلطة وامتيازاتها، الدنيوية، صار يجد العزاء عن كل ذلك في فكرة الخلود، من خلال إخلاصه، واجتهاده، ودأبه، على تقديم أفضل ما لديه لبلده، ليخلد في ذاكرة شعبه وتاريخه (يخلد الحاكم الديمقراطي، بإنجازاته وليس بالامتداد البيولوجي، عن طريق التوريث).

وتحديد فترة ولاية الحاكم، هو بالذات، ما يجعل التداول السلمي للسلطة ممكناً. وبدون ذلك، لا معنى للحديث عن الديمقراطية، بل إن الحديث عنها، في هذه الحالة، يصير إساءة لها، تماماً كما هو حاصل في بلادنا، حيث صار الحديث عن الديمقراطية بديلاً عن العمل بها. وإلا فكيف نفهم الحديث عن الديمقراطية، مع بقاء الرئيس في الحكم لأكثر من 30 عاماً، هي فترة حكمه، وفترة حديثه عن الديمقراطية في آن، عاصر خلالها 6 رؤساء أمريكيين، كمثال، هم جميعاً أقل منه حديثاً عن الديمقراطية، ولا زال الحبل على الجرار، كما يقال؟! وكيف نفهم فوز "حزب الحاكم" بالأغلبية، الكاسحة، باستمرار، في كل الدورات الانتخابية، وإلى ما شاء له الحاكم؟! وما الجدوى من التعددية الحزبية إذن؟!

إن الديمقراطية، هي، في جوهرها ومظهرها، "عقلانية" قبل كل شيء، وقبل التفكير بالديمقراطية، كمنظومة قيم، علينا "التفكير بـ"العقلانية" التي أنتجت تلك القيم، ومواءمتها مع قيمنا الثقافية الخاصة، ذلك أن "العقل وحده عالمي" –بحسب هيجل– وليس القيم. فهل من العقل أن يستمر رجل في الحكم، لأكثر من 30 عاماً، وفق منطق العقلانية الديمقراطية، حتى ولو كان كلي القدرة؟!

تونى بلير، يجيب على هذا السؤال، وفق منطق العقلانية الديمقراطية ذاتها، إذ يقول، في عبارة لافتة: "من المفارقة في هذا المنصب –رئيس الحكومة– أن شعبيتك تقل كلما استمررت فيه، رغم اكتسابك دراية أكثر بكيفية إنجاز العمل"!

ومع ملاحظة أن تونى بلير، قصد بعبارته هذه، أن شعبية رئيس الحكومة تقل كلما استمر في العمل، في نطاق الأمد الزمني، المحدد له كفترة ولاية، وليس في أمد أبعد من فترتي الولايتين كحد أقصى، فإن بقاء رجل في الحكم، لأكثر من 3 عقود، ليس مسألة شعبية إذن، وليس مسألة ديمقراطية، قطعاً. فما الذي يلجأ إلى التمسح بمسوح الديمقراطية؟ أي لماذا ادعاء الديمقراطية لتسويغ البقاء في الحكم طيلة تلك المدة، ولا زال الزمن مفتوحاً، على الرغم من أن ذلك يتناقض، صميمياً، مع جوهر ومظهر الديمقراطية كنظام حكم؟!

الإجابة على هذا السؤال تكمن في تأمل طبيعة الحكم القائم، من حيث هو حكم قبلي، عشائري، أو بتعبير "مشروع رؤية الإنقاذ الوطني"، من حيث كونه "حكماً فردياً مشخصناً، ومركزاً سياسياً عصبوياً". ذلك أن القبيلة، لا تسعى إلى السلطة –ابتداءً– بدافع تعميم، أو تنفيذ "برنامج" أو "نظرية" من أي نوع، بمعنى أنها لا تسعى للاستيلاء على السلطة باعتبار كونها وسيلة للتغيير الاجتماعي، بل تسعى لذلك، مدفوعة بـ"مفعول القبيلة" ذاته (= الغنيمة)، باعتبار السلطة كذلك "غنيمة"، أي بوصفها

إن انتخابات، يسقط فيها، الراحل فيصل بن شملان، هي انتخابات جديرة بالمقاطعة والقطيعة، أي بمراجعة نقدية، جذرية وشاملة، سواءً أكان ذلك السقوط، راجعاً إلى خيارات الناخبين (وهذا مستبعد)، أو إلى تزوير الانتخابات (وهذا هو الأرجح). إذ إن معنى ذلك، في الحالين، وجود خلل عميق، ومزمن، ينهض مانعاً بين الانتخابات، وبين التغيير

مركزاً لتجميع الثروات، وموقعاً استثنائياً، يتيح إمكانية مثلى، لـ"اعتراض كل القوافل"، وباستحواذها على السلطة، فإن برنامجها الوحيد، بل الممكن، بالنظر إلى طبيعتها ذاتها، هو الحفاظ على تلك الغنيمة والدفاع عنها. والقبيلة (المتحكمة) بالسلطة، لا يمكن أن تقوم بـ"التغيير" المنشود، أو تسمح به، حتى إذ هو –أي التغيير– بالبداهة، يتم على حسابها، أي تغيير باتجاه مفاهيم "المصلحة العامة، المواطنة، النظام والقانون..."، تعده سلباً لـ"الغنيمة" منها. ولأن الغنيمة تُكتسب أصلاً بالحرب، فمن المشكوك فيه، أن تقبل بتداولها سلماً، الأمر الذي يثير تساؤلات جدية، عن جدوى التعددية في ظل سيطرة "القبيلة". فقيمة التعددية لا تكمن في ذاتها، بل في ما تبتغيه من أهداف، أهمها، على الإطلاق، تداول سلمي، حقيقي، للسلطة بين أحزاب "برامجية" تتنافس على تقديم أفضل ما لديها للناس. وهو ما لا يتأتى إلا من خلال قيام "دولة" أخرى، مؤسسة، على أسس مختلفة تماماً، عن تلك التي تكرسها القبيلة والغنيمة(5).

ومع غياب أي مشروع نهضوي، من أي نوع، ولافتقادها أية شرعية، تسوغ، وتبرر، استحواذها على السلطة، واستئثارها بالحكم، اضطرت "القبيلة" إلى استعارة فكرة "الديمقراطية"، وبالذات الانتخابات، كغطاء غربي، لـ"الاستبداد الشرقي"، لا أقل ولا أكثر، أي أنها تتدثر بـ"الديمقراطية" وتتوسل بـ"الانتخابات" إعادة إنتاج نفسها، مسخرة في ذلك، إمكانيات الدولة المستحوذ عليها كـ"غنيمة"، في انتخابات شكلية، مهرجانية، احتفالية، تنتهي، كل مرة، بإعادة إنتاج ذاتها. فالانتخابات هنا، ليست وسيلة للتغيير، هي، بالأحرى، وسيلة للحيلولة دون حدوث هذا التغيير. إنها بمثابة ورقة توت، يراد بها، ستر عورة "الحكم"، بحيث لو نزعت ورقة التوت هذه (بالنظر إلى غياب أي مشروع نهضوي) لظهر "الحاكم" عارياً، مجرداً، متلبساً بإثم اغتصاب الحكم، مما يدفع الناس إلى المطالبة بـ"التغيير"، ولتجنب ذلك، تلجأ "عصبية" القبيلة، إلى تأبيد بقائها في الحكم، توسلاً بالانتخابات، بغية الإيهام بأنها مستمرة فيه، بتفويض شعبي.

فالانتخابات هنا، لا تعني إلا "انتخاباً" دائماً للحاكم وحزبه، و"انتخاباً" دائماً لمنافسيهما، وفي أحسن الأحوال، لا تأتي إلا بأغلبية كاسحة لحزب الحاكم، وأقلية، كسيحة، لمنافسيه، على الدوام. إذ الحاكم لا يقبل إلا بوجود رمزي، محدود لمعارضيه، بما يكفيه لتزيين المشهد، ولتسويق ديكتاتوريته، بزعم كونها ديمقراطية ناشئة. "الديمقراطية" هنا، هي، بالأحرى، "ديموكتاتورية" لا غرض منها سوى إدامة بقاء الحاكم في الحكم. وهي ديكتاتورية ذات مسؤولية محدودة بالنظر إلى افتقار الحاكم إلى أي مشروع، من أي نوع، إذ هو، ليس من صنف "المستبد العادل"، وحكمه، قطعاً، ليس من نوع "الاستبداد المستنير"، ولا من طراز ما يعرف في تاريخ الفكر السياسي بـ"ديكتاتورية الغايات النبيلة" (= الاستبداد من أجل تحقيق أهداف وغايات وطنية/ قومية، كبرى)، بل هو طراز قائم بذاته، يمكن وصفه، بـ"ديكتاتورية الغايات الوبيلة"، إذ تتحدد غاياته في الاستحواذ والاستئثار بالسلطة والثروة، على حساب غايات الشعب في النهوض والتقدم. ومسؤوليته إنما تتحدد، حصراً وقصراً، في تأبيد بقائه في السلطة، دون أي اهتمام بقضايا الوطن والشعب، إلا بمقدار ما يؤثر ذلك على استمراره في الحكم.

وإذا كانت فكرة الانتخابات الديمقراطية، قد ولدت، أو تعززت، بوحي من نظرية داروين (النشوء والارتقاء)، القائمة على مبدأ الانتخاب الطبيعي (البقاء للأصلح)، التي استعيرت، ووظفت اجتماعياً، عن طريق ما عرف بـ"الداروينية الاجتماعية" التي أسست لفكرة الانتخابات الديمقراطية، لتعني، اجتماعياً، اختيار أو انتخاب، الأكفأ، الأقدر، الأجدر، الأصلح، ... لتولي الشؤون العامة، فإن الانتخابات مع سيطرة "العصبية القبلية"، لا تنتج، إلا الأسوأ من "حزب الحاكم" على حساب الأكفأ، الأقدر، الأجدر ... من حزب معارض، وليس ذلك فقط (أو ليت ذلك فقط)، بل الأسوأ حتى من حزب الحاكم، على حساب الأكفأ، الأقدر، الأجدر ... من حزب الحاكم نفسه!

إن انتخابات، يسقط فيها، الراحل فيصل بن شملان، هي انتخابات جديرة بالمقاطعة والقطيعة، أي بمراجعة نقدية، جذرية وشاملة، سواءً أكان ذلك السقوط، راجعاً إلى خيارات الناخبين (وهذا مستبعد)، أو إلى تزوير الانتخابات (وهذا هو الأرجح). إذ إن معنى ذلك، في الحالين، وجود خلل عميق، ومزمن، ينهض مانعاً بين الانتخابات، وبين التغيير. ونتائج الانتخابات النيابية، في الدورات الانتخابية المتعاقبة، ليست إلا شواهد تؤكد صحة هذا النظر. فمع طبيعة الحكم، العصبوي، من جهة، وارتباط الانتخابات بسياسة الفساد والإفساد التي ينتهجها هذا الحكم، كأسلوب أصيل، لا يمتلك غيره، في إدارة البلد من جهة أخرى، تصير الانتخابات، موسم إفساد عميم، تدمر فيه قيم ومعايير الحياة في المجتمع، وتنتج، الأسوأ غير الأكفأ، غير الأجدر، غير الأقدر، غير الأصلح، ... وهي على هذا النحو تؤدي وظيفتها، بشكل معكوس، إذ تفرض على المجتمع أن ينتج "زبده" وليس "زبدته". كما أن نتائج الانتخابات المحلية لا تعني سوى أن الهدف منها، هو تعميم الفساد على كامل مديريات البلاد، ليصبح الجميع مدانين تحت الطلب. ليس من إمكانية للتغيير إذن إلا بـ"خض" المجتمع بوسيلة أخرى، غير الانتخابات. والقول بأن "التجربة" ستصحح نفسها، هو تفاؤل مفرط في السذاجة؛ ذلك أن استمرار هكذا انتخابات، والمشاركة فيها، من شأنه فحسب، تأسيس أزمة الديمقراطية، وتأزيم أسسها نهائياً، ما سيؤدي إلى كفر الناس بها كلياً، وذلك سيضاعف المشكلة على الجيل/ الأجيال القادمة، إذ إن تصحيح "مبنى" مأزوم الأسس، أكثر صعوبة، من تشييد "مبنى" على أساس جديد. وعلينا أن ندرك، أن "الدعامة" الوحيدة، الباقية الآن، للنظام السياسي، هي "المعارضة"، التي يراد بها –بإشراكها في الانتخابات– إنعاش النظام وإضفاء مسحة من الشرعية على الحاكم، تبرر بقاءه في الحكم، وأن قبول الحاكم لهذه المعارضة، هو لهذا الغرض تحديداً، وليس لنيته التخلي، الكلي، أو التدريجي، عن السلطة، تسليماً بتداولها سلمياً. وأن قبول المعارضة لاستخدام الحاكم لها على هذا النحو –بمشاركتها في الانتخابات– سيرجعه الناس إلى أسباب خفية، ليس من بينها –بالتأكيد– ثقتها بأن تجد نفسها في السلطة، في المرة القادمة. مما سيدفع بهم إلى فقدان الثقة بصدقية المعارضة، وإلى الشعور بعدم جدوى العمل العام، وإلى التفتيش عن حلول أخرى (غير سياسية) لتنفيس غضبهم العارم، وعنفهم المحتدم.

ومع التأكيد على أننا لسنا في موقع من يملي على الآخرين قراراتهم، نود أن نشير إلى أن ملاحظاتنا، هذه، هي استخلاصات، ووجهات نظر شخصية، نقدمها كـ"مادة" للنقاش العام، أقصى ما تتوخاه، هو تحفيز التفكير، على أي نحو، وبأي قدر، بشأن الأسئلة، والتساؤلات، والأفكار المثارة. ولكننا، مع ذلك، نجزم بأن دراسة وتقييم تجربة الانتخابات، من قبل أحزاب المعارضة، خاصة، هي خطوة منهجية، ضرورية، لتحديد مسار الأداء السياسي لهذه الأحزاب. فبقطع النظر، هنا، عما يسمى بـ"القضية الجنوبية" و"قضية صعدة"، فإن الحديث عن "النضال السلمي" –تصريحاً أو تلميحاً– هو أمر غير منطقي، غير مبرر، بالنظر إلى وجود "انتخابات" حق المشاركة فيها متاح لهذه الأحزاب. ما لم يكن ذلك ناتجاً عن دراسة، ومراجعة، شاملة من قبل هذه الأحزاب، لتجربة الانتخابات، في ضوء تجارب مشاركاتها السابقة، وخبرتها، السلبية أساساً (لكونها، بوجه عام، خبرة فشل وخسارة، لا خبرة فوز وانتصار)، تفضي –أي الدراسة والمراجعة– إلى التقرير بتعذر حصول التغيير بواسطة الانتخابات، لأسباب تعود إلى طبيعة النظام الحاكم، أو لرفض، هذا النظام، إدخال إصلاحات جوهرية، للنظام الانتخابي، (إذا ما انتهت الدراسة والمراجعة، إلى التقرير بإمكانية التغيير بواسطة الانتخابات، شريطة إصلاح، محدود، لهذا النظام). فكمواطنين، نقبل أن يقال لنا، إن التغيير المنشود، ممكن بواسطة الانتخابات، ولو بعد 20 دورة انتخابية، شريطة، وجود إستراتيجية محكمة للتغيير بهذه الوسيلة، تضمن تحقيق نتائج متصاعدة، باستمرار، خلال الدورات الانتخابية المقبلة. أما أن تقرر، هذه الأحزاب، المشاركة في الانتخابات، لتنتهي إلى "انتحاب" عقب كل "انتخاب"، فأمر لم يعد بوسع الناس قبوله. أما إذا أعملنا النظر في ما يسمى بـ"القضية الجنوبية" و"قضية صعدة"، فسيؤدي ذلك –ولا شك– إلى نتائج مختلفة، تفرض حلولاً أخرى، كما سنرى، في الفقرة التالية، من هذا التحليل.

قال الديلمي إن استمرار السلطة في اعتقال العشرات على ذمة أحداث صعدة وتعذيبهم يضاعف من أعداد المقاتلين في صفوف الحوثي بدافع الانتقام، وحذر من التحريض الطائفي والمذهبي بين السجناء

أسرهم تتساءل متى ستصل الوساطة القطرية إلى بند المعتقلين؟

قالت شقيقة المعتقل محمد محمد القاولي إن مسؤولي الأمن السياسي منعوا عنهم الزيارة منذ شهر تقريباً، بعد أن اعتدى على أخيها عدد من المعتقلين على ذمة القاعدة حتى كسروا أنفه وأصابوه في مناطق متعددة من جسده.

وأضافت: عندما زرناه في المرة الأخيرة لم يستطع أن يتكلم جراء الاعتداء، لكن مسؤولي الأمن السياسي قللوا من خطورة وضعه، وقالوا إنه يعاني من زائدة لحمية في الأنف. وزادت: حينذاك أبلغونا أنهم سينقلونه إلى المستشفى لإجراء عملية جراحية، لكنهم بدلا من ذلك نقلوه إلى المعتقل المرفق بمبنى رئيس الجهاز، ومنعوا عنه الزيارة حتى اللحظة.

ومحمد القاولي، 34 عاماً، اعتقل في 6 فبراير 2007 على ذمة أحداث صعدة، واحتجز في البحث الجنائي لأشهر، ثم نقل إلى معتقل الأمن السياسي، بعدها تم تقديمه إلى المحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في نوفمبر المنصرم.

وفي فعالية تضامنية مع أسر المعتقلين على ذمة أحداث صعدة والحراك الجنوبي، دعت لها حملة "المعتقلون أولاً"، بالتنسيق مع المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، عقدت في مقر الحزب الاشتراكي بصنعاء، الخميس الفائت، تحدثت شقيقة السجين القاولي أمام مجموعة من الحقوقيين والصحفيين وأسر المعتقلين عما يتعرض له ذووهم من اعتداءات داخل السجون بسبب ما قالت إن الأمن يتذرع بأنهم يكبرون داخل السجن "الله أكبر، الموت لأمريكا الموت لإسرائيل". ولفتت إلى أن عناصر الأمن اعتدوا على أخيها بعد أن أفصح لأسرته عن تلك الأشياء، مؤكدة أن عناصر الأمن قد زودت عناصر القاعدة بالعصي وأشياء حادة، وأدخلوهم للاعتداء على أخيها ومعتقلين على ذمة حرب صعدة.

وإلى القاولي تحدثت عدد من أسر وذوي المعتقلين على ذمة حرب صعدة. وقالت علياء الوزير، زوجة المعتقل وليد شرف الدين، إن الأسر تعاني بشكل يومي جراء اعتقال ذويهم. كما تمس المعاناة بشكل رئيسي الأطفال الذين يبحثون عن آبائهم طوال الوقت، ويحرمون من حنانهم وعطفهم. واستغربت أن يصبح الدستور والقانون مجرد "حبر على ورق" وألا يعمل به ككافل للحقوق والحريات بمختلف أنواعها.

الفعالية التي جرت مناقشاتها حول الانتهاكات والاعتداءات التي يتعرض لها المعتقلون على ذمة أحداث صعدة داخل معتقلات الأمن السياسي، ومعاناة أسرهم في الخارج ومنعهم من الزيارة، ناقشت موضوع الوساطة القطرية إلى أين، ومدى فاعلية الوساطة على المعتقلوين الذين يمثلون المحور الرئيس لا سيما المعتقلين المدنيين الذين اعتقلوا من العاصمة صنعاء، وتم تقديم عدد منهم بعد سنوات من الاعتقال والإخفاء القسري، إلى المحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، أو كما يطلق عليها محكمة أمن الدولة.

علياء الوزير، التي تحدثت باسم أسر المعتقلين، وعلي الديلمي رئيس المنظمة اليمنية، ناشدا الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني السعي من أجل إطلاق سراح المعتقلين. كما تساءلا عن فاعلية الوساطة القطرية التي يرجون أن تقوم بدورها في إطلاق سراح المعتقلين على ذمة أحداث صعدة.

وتخللت الفعالية مشاركات لمتضامنين وحقوقيين وسياسيين، وتحدث رئيس الدائرة الخارجية في الحزب الاشتراكي محمد أحمد غالب عن معاناة معتقلي الجنوب وعن الصبغة التي تريد السلطة أن تصبغها على النشطاء في الحراك الجنوبي من خلال دسّ أصحاب السوابق بينهم فتقوم باعتقال نشطاء "الحراك المسالمين وتترك المسلحين والمجرمين والقتلة، الذين ينادون بما يسمونه الكفاح المسلح". مؤكداً أن هؤلاء المدسوسين يستلمون رواتب من السلطة ويتم التساهل معهم والسماح لهم باجتياز عدد من النقاط التفتيشية والعسكرية وهم مدججون بالأسلحة، ممثلاً بشخص يسمي نفسه قيادياً تجاوز كل النقاط من شبوة إلى جبال ردفان بطقم وهو مسلح لإلقاء خطابات هناك. مستغرباً كيف بإمكان هذا أن يتجاوز كل تلك النقاط.

وبشأن قضية المعتقلين على ذمة أحداث صعدة، قال غالب إن السلطة تقوم باختراق الدستور والقانون. وبالرغم من ذلك ومن تدخل دول خارجية لحل قضية صعدة، إلا أن المعتقلين على ذمتها ما زالوا معتقلين دون أن تضع السلطة أي اعتبار للوساطات الخارجية التي أوقفت الحرب.

علي الديلمي استنكر ما يتعرض له المعتقلون على ذمة صعدة من تعذيب وسط المعتقلات، وكشف عما تمارسه الأجهزة الأمنية لاسيما الأمن السياسي من "تحريض بين معتقلي صعدة ومعتقلي القاعدة على أساس طائفي ومذهبي ينبذه الجميع". وحذر الأجهزة الأمنية من استمرار تعذيب واعتقال هؤلاء "ظلماً لأنه لا يولد سوى الكراهية والحقد ضد النظام، بل إنه يزيد من أعداد المقاتلين في صفوف الحوثي بدافع الانتقام من السلطة التي تمارس ضدهم أشد أصناف العذاب".

ولفت الديلمي إلى "وفاة 4 حالات داخل السجن جراء التعذيب الذي يمارس عليهم من قبل الأمن، في حين يمضي عدد منهم سنوات داخل معتقلات سرية لأجهزة المخابرات والأمن في مخالفة صريحة للقانون".

وعقّب نقيب الصحفيين الأسبق عبدالباري طاهر، على المتحدثين بعد أن لفت إلى معاناتهم جراء اعتقال ذويهم، ونصح المشاركين بالضغط وممارسة احتجاجات ومقاومة شديدة. داعياً الحاضرين إلى تنفيذ احتجاجات قوية لردع السلط، وتنفيذ اعتصامات واحتجاجات سلمية قوية جداً، مؤكداً على أن السلطة "لا ترتدع إلا بالقوة، وأن الاحتجاجات الضعيفة لا تزيد الظالم إلا تجبراً وعنجهية".

وخرجت الفعالية بمقترح مفاده: تنظيم اعتصام كبير أمام مبنى الأمن السياسي للضغط من أجل إطلاق المعتقلين، وتوجيه رسالة احتجاجية إلى الرئيس صالح ورسالة إلى الوساطة القطرية.

... والحوثي يتهم السلطة بتقييد المعتقلين داخل السياسي وتدخل عناصر القاعدة للاعتداء عليهم

اتهم بيان صادر عن المكتب الإعلامي للسيد عبدالملك الحوثي، أمس الأحد، السلطة بتقييد مجموعة من المعتقلين، على ذمة الحرب في المحافظات الشمالية، داخل السجن السياسي بصنعاء، وإدخال عناصر ما يسمى بالقاعدة للاعتداء عليهم بالضرب الشديد.

وأكد أن هذه الممارسات تكررت في ظل وضع مأساوي يعيشه "المعتقلون الذين تصر السلطة على استمرار اعتقالهم وإبقائهم تحت التعذيب المستمر والتغييب ومنع الزيارة عنهم، ورفضها المطلق لمعالجة المرضى منهم والذين يسقطون شهداء بين فترة وأخرى ضحايا التعذيب وسوء التغذية".

واعتبر البيان الاعتداءات التي يتهم السلطة بالقيام بها بأنها صورة "تكشف الانسلاخ من القيم والأخلاق البشرية وتؤكد مدى قدرة المعتدين لتنفيذ جرائمهم حتى بحق معتقلين في زنازن الأمن القومي والسياسي، ولا يملكون أي حول أو قوة إلا حول الله ورعايته".

وكشف عن معتقلين قال إنهما من ضحايا التعذيب هما "محمد عبدالله الكبير، تم تعذيبه حتى كسرت أنفه، وأغمي عليه، والمعتقل محمد القاضي، كسرت يداه جراء التعذيب وتم تغييبهما من السجن". وزاد محذراً من خطورة الوضع الصحي للسجين أحمد العصري، في "سجن قحزة بمحافظة صعدة، إذ يعاني من تورم شديد في جسمه متأثراً بمرض الكبد".

ولفت بيان الحوثي إلى أن السلطة تمنع "الزيارة للمعتقلين، أو تلقيهم للعلاج بصورة مستمرة منذ عيد الأضحى المبارك وحتى اليوم". كما ترفض "معالجة العصري أو الإفراج عنه للعلاج وهو في حالة صحية حرجة للغاية، وهذه الحالة هي حالة العشرات ممن أصيبوا بمرض الكبد جراء التعذيب وتوفوا متأثرين منه ولم يفرج عنهم من السجن إلا شهداء".

احدى طالبات اللجوء: تعرض النساء المحتجزات في بيوت المهربين للإساءة، والضرب كما يقوم المهربون بتهديد أية امرأة تعجبهم بالسلاح ومن ثم يقومون باغتصابها

اللاجئون الأفارقة يواجهون المشقات على أيدي المهربين على الحدود اليمنية السعودية

تحدد الفوارق الشاسعة في الثروة على جانبي الحدود غير المرئية بين أغنى الدول العربية وأفقرها –السعودية واليمن– مدينة حرض الصغيرة، حيث تتبارى المنظمات الإنسانية لمساعدة العدد المتزايد من اللاجئين الأفارقة الذين تعرضوا لسوء المعاملة وتقطعت بهم السبل.

فبالإضافة إلى تهريب المخدرات والأسلحة، أصبحت حرض مشهورة على نحو متزايد لدورها في الاتجار في المهاجرين الأفارقة الباحثين عن عمل في السعودية. فهنا يصبح المواطنون من منطقة القرن الأفريقي ضحايا للمهربين القساة الذين ينتمون لجنسيات مختلفة، ويزعم أنهم يتلقون المساعدة من شرطة الحدود السعودية واليمنية.

وقال محمد عبدالله، بهدوء وهو يتحدث بالعربية قبل أن يأتي مترجمنا من اللغة الأمهرية إلى الإنجليزية: "لقد أخذوا زوجتي وقريبتي". وكان محمد، وهو إثيوبي يبلغ من العمر 23 عاماً، يتنقل بين اليمن والسعودية خلال الأعوام الـ6 الماضية، إلى أن وقع مؤخرا ضحية لما يقول عنه بعض موظفي الإغاثة بأنه سياسة سعودية غير رسمية لإلقاء المهاجرين الأفارقة عبر الحدود ليتركوا تحت رحمة المهربين.

وكان محمد تمكن من الوصول إلى السعودية قبل 3 سنوات، والعمل كسائس قبل أن يتم ترحيله في النهاية. وقد حاول عبور الحدود مرة أخرى في الأسبوع الماضي، ولكن هذه المرة برفقة زوجته البالغة 20 عاماً، وقريبته البالغة 28 عاماً، فألقت السلطات السعودية القبض عليهم وقامت بتعبئة حافلتين بالأفارقة تمهيداً لترحيلهم. ولكن عندما وصلوا إلى الحدود قام الجنود السعوديون بالاتصال بالمهربين على الجانب اليمني من الحدود.

وروى محمد ما حدث قائلاً: "طلب المهربون من الجنود إرسال النساء أولاً. فتم إنزال النساء عن الحافلات والسير بهن عبر الحدود، وهناك انتظرن مع الجنود اليمنيين إلى أن جاء المهربون وأخذوهن. ثم تم السماح لنا بالعبور". وأضاف وهو يكشف عن جرح عميق في رقبته، قائلاً: "حاول أحد الجنود اليمنيين أن يأخذ هاتفي المحمول، وقام بضربي عندما رفضت". وبعدما أجرى محمد اتصالا مع زوجته، قام أحد المهربين بأخذ الهاتف من زوجته وطلب 50،000 ريال يمني (235 دولاراً) للإفراج عن كل فرد من أفراد أسرته.

تعد المزاعم التي تشير إلى التعاون بين المهربين وشرطة الحدود شائعة جداً. فبعد قضاء 10 أيام في السجون السعودية قبل ترحيلها، قالت طالبة اللجوء كيميا، إن الشرطة السعودية أخذتها إلى الحدود. وأضافت: "قالوا لنا: "هذه هي اليمن". وأطلقوا الرصاص في الهواء 3 مرات، وطلبوا منا السير. وعندما عبرنا الحدود اليمنية قبض علينا الجنود اليمنيون، وقاموا بالاتصال بالمهربين الذين حضروا وأخذونا".

وأشارت كيميا إلى تعرض النساء المحتجزات في بيوت المهربين للإساءة، مضيفة أنهن "يتعرضن للضرب ويجبرن على الاتصال بأسرهن في إثيوبيا لتحويل الأموال. كما يقوم المهربون بتهديد أية امرأة تعجبهم بالسلاح ومن ثم يقومون باغتصابها".

تتزايد مثل هذه القصص نتيجة الواقع الجديد في حرض في الشهور الأخيرة. فمنذ بداية سبتمبر وردت تقارير تفيد بأن السعودية قد بدأت في تنفيذ سياسة لترحيل اللاجئين الأفارقة إلى اليمن.

ويوجد ما يزيد عن 2،800 لاجئ أفريقي مسجل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حرض. وعلى الرغم من التواجد النشط للمنظمات الإنسانية هناك، إلا أن الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة موجودة في حرض للتعامل مع اليمنيين النازحين والفارين من النزاع في صعدة بين رجال القبائل الحوثيين والحكومة اليمنية. ويوجد ما يقرب من 17،000 أسرة نازحة في حرض ومحيطها، وتعتمد بشكل رئيسي على المؤن الغذائية التي يقدمها لهم برنامج الأغذية العالمي.

وتحاول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تعاني أصلاً من نقص التمويل والإجهاد بسبب تلك الأزمة الإنسانية، التعامل مع هذا الموقف الجديد أيضاً. فقد قامت منظمة أطباء بلا حدود بفتح مستشفى للاجئين كان قد أقيم في الأصل لخدمة النازحين، في الوقت الذي خصصت فيه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موظفين للتعامل مع الأزمة الناشئة.

كما قامت المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتخصيص التمويل والموظفين لتسهيل عودة الإثيوبيين في حرض طوعا إلى وطنهم. وطبقا لما ذكره بيل لورينز، مسؤول العمليات في المنظمة الدولية للهجرة، عاد 613 إثيوبيا إلى وطنهم طوعاً في منتصف نوفمبر، ومن المتوقع عودة 484 غيرهم في ديسمبر الجاري. وتسعى المنظمة الدولية للهجرة إلى الحصول على مليون دولار من أجل المساعدة في تمويل المزيد من عمليات العودة الطوعية.

وأوضح لورينز قائلا: "هذا جزء من منهج شامل يشمل حملات إعلامية في الصومال وإثيوبيا في الوقت الذي يتم فيه العمل مع السلطات اليمنية من أجل تحسين معاملة اللاجئين"، مشيراً إلى جهود فريق عمل الهجرة المختلطة الذي يتكون من مجموعة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية.

السير لمدة أسبوعين

تتمنى مدينة محمد، إثيوبية 25 عاماً، لو أنها علمت بالصعوبات التي تنطوي على رحلتها قبل القيام بها. فقد مشت على قدميها لحوالي أسبوعين للوصول إلى ساحل جيبوتي، حيث دفعت 6،000 بير إثيوبي (365 دولاراً) للمهربين لأخذها إلى اليمن في رحلة تستغرق 5 ساعات.

وأضافت مدينة قائلة: "ما إن تركونا على الساحل حتى قام مهربون بأخذنا وقالوا إن علينا دفع المزيد من الأموال. وعندما قلنا لهم إنه ليس لدينا أي مال بدأوا بضربنا. قاموا بتفتيشنا بحثاً عن أموال ثم أطلقوا سراحنا، وكان علينا أن نشق طريقنا سيراً على الأقدام من جديد". وقد استغرق الأمر 3 أسابيع أخرى قبل أن تتمكن مدينة من الوصول إلى صنعاء. وعندما سئلت كيف استطاعت أن تبقى على قيد الحياة كل هذه الفترة بدون أموال، أجابت: "العرب أناس طيبون. عندما قلنا لهم إننا جوعى قدموا لنا الغذاء والمياه".

وبعدما شقت طريقها إلى حرض فشلت مدينة في الوصول إلى السعودية، حيث قالت: "لم نستطع الدخول لأن الجنود كانوا يطلقون النار علينا". وعن محنتها منذ أن تركت إثيوبيا قالت: "لم نكن نعرف أن الأمر سيكون بهذه الصعوبة والخطورة.. ليتنا الآن في إثيوبيا".

رئيس شرطة حرض

ويعيش العديد من اللاجئين في شوارع حرض، وتعتبر جهود حمايتهم من المهربين معقدة بسبب انتشار الفساد.

وقال رئيس الشرطة في حرض عبدالحفيظ الخطيب إنه على علم بشبكات المهربين، مضيفاً أن المهربين في حرض هم أساساً من اليمنيين، ولكن العديد منهم يأتون أيضا من القرن الأفريقي، وخاصة من إثيوبيا والصومال.

وأضاف: "تجري أحياناً ترتيبات بين المهربين وجنود حرس الحدود السعوديين واليمنيين. لقد سمعت أنه يتم إجبار المهاجرين على الاتصال بأسرهم والتوسل من أجل إرسال المال لهم. وأحياناً يتم اغتصاب النساء... لا يبلغ الأشخاص عن ذلك لأن العملية بأكملها غير قانونية. وعندما يتم إبلاغي أقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة".

وقال أحد موظفي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إنه رافق الخطيب في مداهمة لمنزل أحد المهربين، حيث تم تحرير 13 امرأة. ومن المؤسف أن بعض النساء عدن إلى المهربين بعد وقت قصير على أمل إتمام الرحلة إلى السعودية.

وعند إبلاغه أن زوجة محمد عبدالله وقريبته كانتا محتجزتين بالقوة من قبل المهربين، قال رئيس الشرطة إنه سيحررهما إذا استطاعت الشرطة تحديد مكانهما. وعلمت "إيرين" منذ ذلك الحين أنه قد تم إنقاذهما بواسطة الخطيب.

وعلى الرغم من أن رئيس الشرطة قد ساعد في تحرير اللاجئين، إلا أن موظفي الإغاثة في حرض يقولون إن المهربين يتجولون بحرية في حرض، وأن منازلهم المشهورة بالانتهاكات التي تحدث داخلها معروفة للجميع.

ومن الواضح أن سياسة السعودية المتمثلة بترك اللاجئين الأفارقة على حدود جارتها الفقيرة، تزيد من تفاقم الوضع في حرض. وقال القائم بعمل مدير المنظمة الدولية للهجرة فوزي زيود، إنه تحدث مؤخراً مع السفير السعودي في اليمن، وأن هناك مناقشات جارية بشأن أفضل السبل للتعامل مع الموقف على الرغم من أنه لم يتم التوصل بعد إلى أي حلول.

وبالنسبة للعديد من المهاجرين فإن الخطوة التالية واضحة على الأقل، حيث قالت كاشا البالغة من العمر 22 عاماً: "كيف يمكننا الذهاب إلى السعودية الآن؟ كل شيء مغلق أمامنا. نريد العودة إلى ديارنا".

● شبكة إيرين

● مهاجرون إثيوبيون خارج مكاتب الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية في حرض

● محمد الاثيوبي

الاثنين 6 محرم 1432هـ الموافق 13 ديسمبر 2010 العدد (257)
Mon. 6/1/1432 - 13 December 2010

قالت أسرته إنها بِسبب سوء التشخيص والأخطاء الطبية

الطفل ربيع أدخل إلى المستشفى مصاباً بحادث صدام وخرج منه مشلولاً وفقداً النطق

■ إب - إبراهيم البعداني:
تصوير: خليل النسري

كان طفلاً بشوشاً، ذكياً ومثابراً، يحب اللعب والجد، دخل المدرسة كبداية للالتحاق بعالم آخر لتنمية مواهبه وفكره، ولتزيد معارفه وقدراته وتعرفه أكثر بكل ما يحيط به.

ربيع صادق الحداد من منطقة دار القدسي -مديرية المشنة م/إب، لم يكمل عامه الثامن. لكن ورغم صغر سنه كان تواقاً للمعرفة، ووجد في المدرسة مبتغاه، وكان يختلف عن كثير من الأطفال في مثل سنه، من خلال تلهفه وحرصه على الذهاب إلى المدرسة حين يستيقظ باكراً.

صباح الـ18 من أكتوبر الماضي، وككل مرة، خرج ربيع من منزله مودعاً والدته التي كانت تقف خلف باب المنزل تترقب طفلها بعد إفطاره وهو يهرول بخطى سريعة نحو المدرسة والفرحة تغمرها.. لتعود إلى الداخل كعادتها تباشر عملها المنزلي، تنتظر عودة طفلها من المدرسة، حيث اعتادت استقباله كل يوم عند مدرج باب المنزل، تحمل منه حقيبته المحشورة بكتبه وألوانه، ولتبدأ معه فصلاً آخر يبدأ من تناوله طعام الغداء وحتى ساعات النهار، تتدارس معه وتعينه على المذاكرة. ذلك اليوم كان قد حمل فصلاً مختلفاً حين تأخر طرق الباب ككل مرة حين تعودت أم ربيع سماعها عند الظهيرة، ولأنها أرجعت تأخر طفلها ربما لانشغاله بأصدقائه.

لكن، وأثناء ما كانت منهمكة في إعداد الطعام، فاجأها صوت آتى من صوب باب المنزل يصيح: "ربيع صدم.. ربيع صدمته سيارة". ولا زال المنادي يصيح حتى وصل إلى مسامع أم ربيع المسكينة التي لم تتحمل هول الفاجعة ليغمى عليها.

في هذه الأثناء كان مواطنون متواجدين ساعة الحادث، قاموا بإسعاف ربيع إلى مستشفى النصر الأهلي بمدينة إب، ليدخل في العناية المركزة فاقداً الوعي لأكثر من 40 يوماً.

بعد ساعة من دخول ربيع إلى المستشفى وصلت والدته برفقة خاله جمال، وبالسؤال عن حالته أفادهم الطبيب الروسي المشرف على علاجه بأن ربيع مصاب بضربة بالرأس وكسر في اليد اليمنى.

مر أسبوع على وجود ربيع في العناية المركزة دون أن تتمكن أسرته من رؤيته، وكلما سألوا عن حالته تجيبهم إدارة المستشفى بأن حالته خطيرة ولا يمكن لأحد زيارته أو الاقتراب منه، مع تشديد وحرص إدارة المستشفى على مطالبة والد ربيع بسرعة دفع مبلغ 10 آلاف ريال يومياً إيجار الغرفة، ومبلغ 15 ألفاً بشكل يومي ثمن الأدوية التي يتم شراؤها من صيدلية المستشفى. مر الأسبوع الثاني والثالث والرابع دون أن تعلم أسرة ربيع شيئاً عن حالته، مكتفية بالاطمئنان عليه شفهياً من إدارة المستشفى التي تحرص على التزام أسرة ربيع بدفع المبالغ المالية اليومية.

وبعد مرور حوالي 45 يوماً من وجود ربيع في العناية المركزة، سمح لوالديه بالدخول وزيارته، لكن الدهشة كانت كبيرة عليهما حين وجدا طفلهما مستلقياً على سرير المرض دون تغيير شيء، وقد ازدادت حالته سوءاً، فأصبح جثة شبه هامدة لم تتمكن أسرته من معرفته، فقد هزل جسمه وتغير شكله وملامحه في حين يده المكسورة لم يتم معالجتها، وأصبحت شبه مفصولة عن جسده. ساعتها تساءل والداه عما كان يعمله الأطباء طيلة 45 يوماً، ليتوجه خاله جمال إلى الطبيب الروسي الذي أشرف على حالته، والذي بدوره أحاله إلى إدارة المستشفى للتفاهم مع المدير.

بعد لقاء جمال مع مدير المستشفى عبدالغني غابشة، نصحه بإخراجه من المستشفى واستكمال علاجه في البيت لأن حالته أصبحت ميؤوساً منها.

لم يكن أمام أسرة ربيع سوى البحث عن حل سريع لإنقاذ حالة طفلهم الذي دخل إلى المستشفى مصاباً بكسور كان يمكن علاجها، ليخرج منه مشلولاً وفاقداً البصر وإصابته بتخلف عقلي.

توجه به والده وخاله إلى صنعاء وعرضه على مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا الذين طلبوا منهم دفع مبالغ طائلة لم يستطيعوا دفعها إلى المستشفى، لكن وحسب إفادة جمال أن أطباء مستشفى العلوم، وبعد اطلاعهم على حالته، أكدوا أن المستشفى الخاص الذي عالج ربيع سبب له عاهات جسيمة بسبب سوء التشخيص والأخطاء الطبية، مما نتج عنها فقده الكلام وتخلف عقلي وشلل، فيما كان يعاني من نزيف داخلي لم يتم التخلص منه.

بعدها عاد خاله به إلى إب وأدخله مستشفى الثورة لاستكمال العلاج ومحاولة لإنقاذ حياته.

حالياً تمكن الأطباء في مستشفى الثورة الحكومي بإب من معالجة النزيف الداخلي والكسور، لكن حالة ربيع أصبحت صعبة بسبب الإهمال الذي سببه له المستشفى الذي أسعف إليه بداية.

يحيى المجاهد أخصائي أمراض المخ والأعصاب بمستشفى الثورة، المشرف على علاج ربيع، أكد أن المستشفى الخاص سبب للطفل هذه العاهات. وحين حاولنا أخذ تصريح منه عن حالة ربيع تراجع ورفض الإدلاء أو الحديث عن الحالة بحجة أنه لا يستطيع أن يزعل صديقه مدير مستشفى النصر، الذي يعمل كذلك رئيساً لنقابة الأطباء بإب.

والدة ربيع التي كانت بجوار طفلها بمستشفى الثورة، وهي تذرف الدموع، تحدثت بمرارة عن حالة ولدها، موضحة أن ربيع كان طفلاً مرحاً بشوشاً يحب اللعب مع أصدقائه، وكان سعيداً جداً بذهابه إلى المدرسة التي دخلها لأول مرة.

وقالت إن حالة طفلها لم تتحسن، وأن إدارة المستشفى أعادته لها جثة هامدة، محملة المستشفى والطبيب الروسي مسؤولية ما تعرض له طفلها الوحيد.

أما خاله جمال الذي كانت تربطه بربيع علاقة حميمة، فقال إن ابن شقيقته أصبح ضحية من ضحايا الأخطاء الطبية التي تمارسها بعض المستشفيات الخاصة، متهماً مستشفى النصر بتعرض ربيع إلى ما يشبه التعذيب في هذا المستشفى، متسائلاً عن صمت وزارة الصحة التي لم تحرك ساكناً، ومتهماً إياها بأنها تتواطأ مع هذه المستشفيات التي حولت أطفالهم إلى فئران تجارب.

حالة ربيع ليست الوحيدة، فهناك عشرات الضحايا الذين فقدوا أجسامهم وأزهقت أرواحهم بسبب الأخطاء الطبية والتشخيص السيئ من قبل بعض المستشفيات الخاصة.

طالب المحافظ والوزير بتمكينه من أرضية مساحتها 3 لبن

الحميدي يشكو تحايل موظف بأوقاف إب لصالح أجير سابق

■"النداء" - إب:

يشكو الكثير من مواطني محافظة إب من الإجراءات غير القانونية والتحايل عليهم من قبل إدارة مكتب الأوقاف بالمحافظة، من خلال قيامه بعرقلة قلة العديد من معاملاتهم، وكذلك تعمد بعض موظفي الوقف التزوير والتلاعب بمعاملات أراضي الوقف لإرضاء أطراف ليس لها حق على حساب المستحقين لأراضي الوقف.

آخر تلك المهازل قيام أحد موظفي الوقف (ن.ح) والذي تربطه صلة قرابة بمدير الأعيان، بالتحايل والتضليل على المواطن أحمد عبده الحميدي من خلال تعمده التواطؤ مع أجير الوقف "ن.ع" الذي كان قام بالتنازل عن أرضية تتبع الوقف للمواطن الحميدي بغرض البناء مساحتها 3 لبن بناءً على محضر رسمي من إدارة الوقف.

لكن، وبعد الانتهاء من محضر التسليم، تفاجأ الحميدي بمماطلة الأجير الذي رفض تسليم الأرض بحجة أن المساحة الخاصة بالحميدي تزيد عما هو متفق بمحضر التسليم، حيث قام موظف الوقف بالتواطؤ مع الأجير بمحاولة التضليل على إدارة الوقف وبأن مساحة الأرض تزيد عما اتفق عليه، ومحاولته بعملية تجديد العقد (الإجارة) للأجير، ما تتبع عن ذلك عرقلة إجارة الحميدي لأكثر من 4 سنوات، خسر فيها أموالاً كثيرة بسبب غياب الضمير والأمانة لدى موظف الوقف المختص.

مكتب الأوقاف بالمحافظة، وبعد إبلاغ الحميدي عن هذه المخالفات، وبدلاً من حل القضية وإنصاف الرجل بناءً على الوثائق التي تثبت أحقيته للأرض الواقعة في منطقة شعب المنيل بمدينة إب، قام بتحويل القضية إلى النيابة حتى يخلي مسؤوليته، وحتى لا يقع مسؤولو الوقف في الإحراج الذي أوقعهم فيه الموظف قريب مدير الأعيان، ليدخل الحميدي مع الأجير في جدال وشريعة ليس لها نهاية بسبب ادعاء الأجير بوجود زيادة بالمساحة المتعلقة بأرض الحميدي.

وكان عديد من مهندسي مكتب الأشغال أفادوا في تقارير رفعوها للوقف بأن الأرض المذكورة مساحتها متطابقة مع ما جاء في عقد التنازل، مرجحة ما جاء بالتنازل، وأن الأجير السابق ليس له أي حق، وأن الزيادة في المساحة ليس لها علاقة بمساحة أرض الحميدي، بل تخص الشارع المجاور للأرض.

ويطالب الحميدي محافظ إب ووزير الأوقاف بمحاسبة المتسببين بعرقلته، وتمكينه من أرضه لبناء منزل له ولأسرته.

في إطار مشروع تطوير إنتاج البن في اليمن

تبدأ اليوم أعمال المؤتمر العالمي الثاني للبن الطبيعي

في إطار مشروع تطوير إنتاج البن في اليمن، وبعد 3 سنوات من المؤتمر الأول المنعقد في المكسيك، تبدأ اليوم في صنعاء أعمال المؤتمر العالمي الثاني للبن الطبيعي.

وقال وسام قائد المدير العام لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، إن المؤتمر الذي "سيحضره تجار وخبراء ومزارعون للبن الطبيعي من حول العالم، ستكون لهم فرصة للتعرف على تجار ومزارعي اليمن، ومن خلال هذه اللقاءات يمكنهم تبادل الخبرات وإجراء علاقات تجارية جديدة تصب في مصلحة إنتاج البن في اليمن".

ويستمر المؤتمر الذي تموله الحكومة اليمنية من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي تتبعه وكالة تنمية المنشآت الصغيرة، مدة يومين.

وضمن مشروع تطوير إنتاج البن في اليمن قامت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، الاثنين الماضي، ولمدة 4 أيام، بتدريب 25 شاباً وشابة على أساليب تذوق البن وتقييمه.

عملية التدريب التي قام بها المدرب المكسيكي مانيول دياز الذي لديه أكثر من 20 سنة من خبرة تراكمية في مجال البن الطبيعي، تعد الخطوة الأولى من برنامج تدريبي طويل المدى مدته عام.

وقالت مسؤولة التدريب في الوكالة فائزة السليماني "في البداية طلبنا من 80 شخصاً بصفات معينة الحضور لاختبار التذوق الأولي، ومن هؤلاء اخترنا 25 شخصاً نجحوا في هذا التقييم، والذين سيتم إعدادهم ليكونوا أول دفعة من متذوقي البن في اليمن".

وشملت عملية التذوق فحص حبة البن من ناحية اللون والشكل والوزن، ومن ثم استنشاق رائحة القهوة، تمييز طعمها من ناحية الحلاوة أو المرارة، بالإضافة إلى كثافتها ولونها بعد مزجها بالماء. بعد عدد من المراحل يتم تقييم البن ووضع درجة أقصاها 100% له تسمح بتسعيره للسوق الخارجية.

وقالت ميرفت حيدر مسؤول مشروع إنتاج البن في الوكالة: "بالرغم من أن اليمن تعتبر من أشهر الدول المنتجة للبن إلا أننا لسنا الذين نحدد سعر البن الذي نبيعه، إنما من قبل المشتري، وبالتالي نقع تحت رحمة تقييمهم ببساطة لأنه لا يوجد لدينا مقيمون أو متذوقون".

وأشارت إلى أن التدريب سيسمح لليمن أن تتحكم بسعر البن، وبالتالي الاستفادة أكثر من هذا المنتج القيم.

وضمن مراحل المشروع المتضمنة إجراء دراسات ميدانية لحقول إنتاج البن في اليمن، بدأت الوكالة، الشهر الماضي، بعمل دراسة إنتاجية في محافظتين منتجتين للبن في اليمن هما تعز ويافع.

الدراسة التي تعد الأولى من نوعها بسبب اعتمادها على المعطيات الميدانية الواقعية، بعد الانتهاء منها سوف تخرج بمقترحات لتحسين جودة وكمية البن المنتج في هاتين المحافظتين.

وتنتج اليمن حاليا ما لا يزيد عن 19 ألف طن من البن الطبيعي المجفف بأشعة الشمس، يتم تصدير أقل من 30 بالمائة منه إلى السعودية، أمريكا، ألمانيا واليابان وبعض الدول الأخرى.

يذكر أن اليمن انضمت منتصف هذا العام إلى منظمة البن العالمية، الأمر الذي سوف يساعدها على تسويق منتجها وبيعه بأسعار أعلى في الأسواق الخارجية.

مجموعة هائل سعيد توقع مع الحكومة اتفاقية تطوير المنطقة الحرة بعدن

وقعت كل من شركة عدن جلف للتطوير المحدودة -إحدى شركات مجموعة هائل سعيد أنعم، والمنطقة الحرة بعدن، الأربعاء الماضي، اتفاقية تطوير وتشغيل المنطقة الصناعية والتخزينية اللوجستية السكنية بالمنطقة الحرة.

وتتضمن الاتفاقية تنفيذ مشروع للتطوير يتكون من 5 مكونات رئيسية تتضمن منطقة لوجستية ومنطقة تجارية خدمية ومنطقة الصناعات الخفيفة، بالإضافة إلى منطقة سكنية ورصيف بحري بكامل مرافقه.

وقال عبدالجبار هائل سعيد، رئيس مجلس إدارة شركة عدن جلف للتطوير المحدودة، إن العمل المشترك بين المنطقة الحرة والشركة سوف يسهم في استعادة عدن لدورها الريادي ومكانتها التجارية التي تمتعت بها منذ القدم لكونها أحد المراكز والموانئ البحرية الهامة التي تتمتع بموقع إستراتيجي هام، وبوابة رئيسية لعمليات الاستيراد والتصدير وتجارة الترانزيت.

وأشار إلى أن العمل في المشروع يتطلب بذل الجهود وتكاتف الجميع من أجل إنجاحه، مؤكداً التزام الشركة بتحقيق رؤيتها وشعارها "التقدم باليمن إلى الأمام".

ووصف عبدالجليل الشعيبي، رئيس المنطقة الحرة بعدن، المشروع بالحيوي والرائد، وسيعمل على تنمية ورفد الاقتصاد الوطني ونموه، وسيساهم في خلق فرص عمل عديدة من شأنها القضاء على البطالة ورفع مستوى معيشة ورفاهية الشعب.

وقال إن المشروع سيعمل على تحقيق التكامل المطلوب والربط بين أنشطة ميناء عدن للحاويات ومطار عدن الدولي وبقية المناطق الصناعية بعدن كونه سيحتوي على تسهيلات لوجستية عالية المستوى تتوافق مع متطلبات تطوير عدن وتحويلها إلى قاعدة لوجستية صناعية ومحور عالمي للنقل البحري والجوي.

الاتفاقية وقعها كل رئيس المنطقة الحرة بعدن ورئيس مجلس إدارة شركة عدن جلف للتطوير المحدودة، بحضور رئيس الوزراء علي محمد مجور، والشيخ علي محمد سعيد رئيس المجلس الإشرافي الأعلى لمجموعة هائل سعيد.

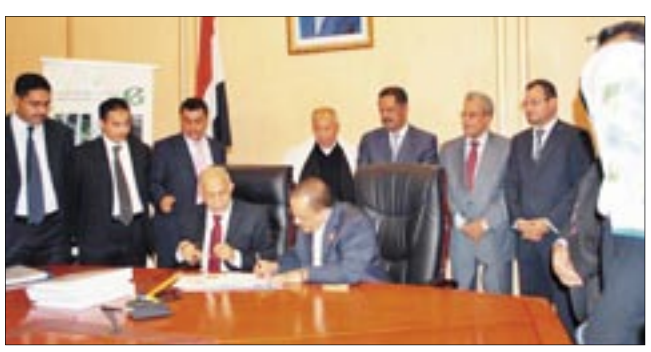

قال: هناك شروط يتعين على الحكومة اليمنية تنفيذها لزيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة

رئيس الغرفتين التجاريتين الماليزية والوطنية المالاوية في حوار خاص:

ثمة اختلال في الميزان التجاري بين اليمن وماليزيا

قبل قرون من الزمن قدم أجداده مهاجرين من حضرموت إلى بلاد شرق آسيا طلبا للرزق والعيش الكريم.. حينها كان ما يزال محمولا على ظهر الغيب، حتى قدر أن يكون له هناك في بلد المهجر شأن ما.

فهل كان ذلك الفتى اليمني الأصل الماليزي الجنسية يعلم أنه سيصبح ذات يوم رجل اقتصاد كبيراً تعرفه وتحترمه وتقدره بلدان آسيا بأسرها، بل وتكن له الكثير.

بجده واجتهاده ذاع صيته وزادت أمواله وأصبح مقربا من صانعي القرار الاقتصادي والسياسي ليس في ماليزيا فحسب، بل في دول عدة في منطقة شرق آسيا.. وهو إلى جانب مرجعيته الاقتصادية الكبيرة أمين عام فخري لجمعية علماء ماليزيا ككل.

سيد علي العطاس، رئيس الغرفة التجارية الماليزية، ورئيس الغرفة الوطنية في ذات الوقت، لم تقف به نخوته لنسيان أصله حتى عاد أرض الآباء والأجداد أكثر من مرة يروج للاستثمار في بلاد اليمن الموحد ويدعو لتطوير اقتصاده.

"النداء" عادت به أيضا إلى أرض الآباء والأجداد ولكن هذه المرة كمراقب ومحلل وناصح من أجل رفعة الاقتصاد اليمني.. وإلى نص الحوار:

■ حاوره في كوالالمبور: فاروق ثابت
ترجمة الدكتور: رياض القرشي

■ كيف تنظر للعلاقة الاستثمارية والتجارية بين اليمن وماليزيا؟ وما الذي يمكن أن يسهم في رفع مستوى هذه العلاقة برأيك؟

– أعتقد أن التجارة بين البلدين مبنية على أسس متينة؛ فالتجارة الثنائية شهدت تناميا ملحوظا تجاوز خلال الـ20 سنة المنصرمة ما نسبته 100%. فمثلا كان حجم التبادل التجاري في 1990، 47.7 مليون دولار، في حين وصل حجم هذا التبادل بين البلدين عام 2008 إلى 401.8 مليون دولار.. وهنا يجب أن أعترف أن أرقام هذا التبادل التجاري جاءت لصالح ماليزيا، فقد وصل صافي الواردات ما يعادل 66.8 مليون دولار في 2008 بالمقارنة مع الصادرات التي وصلت إلى ما يقارب 335 مليون دولار.

وبرغم وجود اختلال في الميزان التجاري بين البلدين نتيجة عدم إلمامنا –نحن رجال الأعمال والمستثمرين الماليزيين– بالسوق اليمنية بشكل كامل، نرى أن ثمة تناميا للاقتصاد اليمني في الآونة الأخيرة، ونعتقد أن فتح الأسواق من قبل الحكومة اليمنية حتما سيجذب مجتمع الأعمال الماليزي لينظر بجدية للاستثمار في اليمن باعتبارها ساحة جديدة للمال والأعمال في المستقبل.

خارطة طريق

■ أفهم أن المستوى التجاري الحالي بين البلدين لا يعكس العلاقة الحقيقية بينهما؟ بأعتقادك ما هي المتطلبات اللازمة لزيادة حجم التبادل التجاري بين اليمن وماليزيا؟

– كلا الحكومتين يجب أن تعزز وتشجع البعثات التجارية الثنائية من الجانبين، مع التركيز على المجالات الإستراتيجية التي يمكن أن يستفيد منها الجميع.. فماليزيا لديها سجل هائل بالتطورات الاقتصادية والتنموية.. ومن هنا يجب أن يكون للحكومتين خارطة طريق توضح إستراتيجية علاقات التعاون الاقتصادي. كذلك يجب أن يكون ثمة مبادرة متينة ومنظمة لتعزيز الفهم الاقتصادي بين اليمن وماليزيا. كما لابد أن يكون هناك تخطيط جيد ومدروس للعلاقات التجارية بين البلدين، وللبعثات التجارية الثنائية، كما يجب دعم وتعزيز التعاون المشترك في مجالات نشر وتبادل المعلومة المتعلقة بفرص الاستثمار المتاحة في البلدين.

■ كيف ترون المناخ الاستثماري في اليمن؟ وما الفرص الاستثمارية التي جذبت انتباهك؟

– هناك إمكانات وفرص استثمارية هائلة في اليمن خلال السنوات المقبلة، خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تبذلها الحكومة اليمنية حاليا، وهذا يعطي علامة هامة وانطباعاً لدى المستثمر الماليزي باعتبار اليمن كمحطة هامة للاستثمار الأجنبي المباشر (إف دي آي). فمع نية الحكومة اليمنية وإصرارها القوي للدفع باليمن كاقتصاد يكافئ اقتصاديات الدول المجاورة أعضاء مجلس تعاون الخليج العربي، وبالتالي الانضمام إلى هذا المجلس.. نعتقد أن ثمة تطوراً هائلاً وضخماً سيكون في اليمن في مجالات البنية التحتية والإنشائية والطاقة والاتصالات، وماليزيا لديها الخبرة والمقدرة لإنجاز هذه المشاريع وتنفيذها في اليمن.

■ ما مدى جاهزية اليمن للاستثمارات الأجنبية برأيك؟ وما المتطلبات التي يمكن أن تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

– أنا على يقين بأن الحكومة اليمنية ترحب بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن هناك بعض الشروط المهمة يتعين عليها معالجتها في ما يتعلق برفع مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن، تتمثل في 4 نقاط؛ أولاها: يجب على الحكومة النظر في النظام المالي الذي يلائم احتياجات الاستثمار الأجنبي، ثانيا: وجود نظام مالي فعال وآمن يعتبر أحد أهم عناصر جذب الاستثمارات الخارجية، ثالثا: تقديم الحوافز الضريبية وغيرها.. رابعا: في ما يخص القوى العاملة يجب أن يكون ثمة معايير لإدارة سياسة الموارد البشرية.. فالاستثمارات الأجنبية تحتاج إلى قوى عاملة مدربة ومؤهلة، وبالتالي فإن على الحكومة اليمنية الاهتمام بهذا الجانب ببرامج تدريبية تلبي احتياجات المستثمرين.

نقل التجربة إلى اليمن

■ القطاعان التجاري والاستثماري في اليمن يتطلعان إلى الاستفادة من التجربة الماليزية.. كيف يمكن نقل هذه المعرفة إلى اليمن؟

– ثمة 3 طرق: الأولى يجب الأخذ بالاعتبار تبادل الخبرة وممارستها من قبل كلا البلدين، بحيث يكون ذلك قائماً على برامج متبادلة للعاملين والمختصين في الحكومة في ما يتصل بالمسائل التجارية الثنائية في قطاع الهيئات الحكومية ذات العلاقة بالشؤون التجارية.

ثانيا: ماليزيا على استعداد لإرسال خبراء لتطوير أسواق رأس المال في اليمن، وفي هذا الجانب نتوقع أيضا أن نرى مبادرة تعاون من أجل اليمن من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي.

ثالثا: نحن نرحب باليمنيين باعتبار ماليزيا محوراً مهماً لتطوير رأس المال خاصة بين الدول الإسلامية. فنحن لدينا الخبرة والخبراء والمهارات اللازمة لتدريب اليمنيين في مؤسسات التعليم العالي لدينا، وفي المعاهد التقنية ومعاهد التدريب الفني والمهني، وذلك كجزء من التزاماتنا لنقل المعرفة إلى أشقائنا في اليمن.

مستقبل واعد

■ ما تطلعاتكم من خلال إقامة المهرجانات التجارية الماليزية في صنعاء؟ وكيف يسهم ذلك في تعزيز العلاقات الاقتصادية؟

– تدشين مثل هذه الفعاليات يعمل على تنمية وعي وإدراك القطاع التجاري ومجتمع رجال الأعمال الماليزيين بأن اليمن دولة ذات مستقبل اقتصادي واعد. وإن إقامة مثل هذه المهرجانات تؤدي إلى تقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. والأهم من ذلك أن فعاليات أخرى تنتم على هامش هذه المعارض التجارية، وهي إبرام العديد من مذكرات التفاهم التجارية بين الشركات اليمنية والماليزية، والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على كل الأطراف، وفي القريب العاجل.

علاقات ثنائية

■ كلمة أخيرة ربما لم يسعفنا الحظ في طرحها على السيد العطاس..

– ستقوم ماليزيا في القريب العاجل بتقديم دور هام وخلق مساع متينة لتعزيز العلاقات الثنائية بين كل من دول ما يعرف بالمسمى الاقتصادي: دول جنوب الجنوب، واليمن، وذلك بإشراف من منظمة المؤتمر الإسلامي.

وعندما يكون الحضور الماليزي في اليمن واقعياً وملموساً، فإنني على يقين أنه ستكون ثمة فائدة كبيرة إزاء هذه العلاقات التجارية الثنائية مع اليمن. ونحن جاهزون في ماليزيا في ما يتعلق بتنفيذ وإنجاز مشاريع البنية التحتية في اليمن للعمل على تعزيز الفائدة الاقتصادية.

العطاس في سطور

الاسم: سيد علي بن أحمد العطاس.. وهو ماليزي من أصل يمني يعود إلى آل العطاس في محافظة حضرموت
المناصب والأنشطة:
- رئيس الغرفة الوطنية الماليزية للتجارة (إن سي سي آي إم) حتى الوقت الراهن
- رئيس غرفة تجارة ماليزيا في ذات الوقت (دي بي إم إم)
- رئيس غرفة تجارة الملايو –جوهور
- الأمين العام الفخري لجمعية علماء ماليزيا
- رئيس رابطة الأخوة والصداقة الماليزية الفلسطينية
- رئيس لجنة التنسيق للمنظمات الآسيوية غير الحكومية حول فلسطين في الأمم المتحدة
- عضو مجلس جوهور سنغافورة إندونيسيا -مثلث النمو الاقتصادي
- عضو في مجلس إدارة جامعة مالايا (يو إم)، وهي كبرى وأقدم الجامعات الحكومية الماليزية، والتي تخرج منها رواد النهضة الماليزية الحديثة، وعلى رأسهم رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد
- رئيس ومؤسس نظام تقييم التكنولوجيا المتقدمة (ياسان حبيب محمد العطاس -جاكرتا إندونيسيا)
- منح أكبر جائزة في الاقتصاد الماليزي بتوجيه من رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد (راج يانغ موليا جوهان سيتيا ماهكوتا -صاحب السمو الملكي يانغ DIPERTUAN أجونج ماليزيا).
- عضو مجلس الصناعة الدفاعية بوزارة الدفاع الماليزية
- رئيس ومهندس المهرجانات والفعاليات التجارية الماليزية التي تقام في اليمن.. آخرها المهرجان الماليزي اليمني 2010 الذي أقيم في صنعاء مارس الماضي

وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون

نتقدم بخالص العزاء
وعظيم المواساة
إلى الزميل العزيز
عبدالعزيز المجيدي
بوفاة المغفور له
بإذن الله تعالى شقيقه
عبدالرقيب
تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة
وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
أسرة «النداء»

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

ببالغ الأسى
تلقينا نبأ وفاة الأخ الغالي
محمد صالح مساعد حسين
الذي وافته المنية إثر المرض
وفي هذا المصاب نتقدم إلى الوالد
العميد صالح مساعد حسين
وكافة أفراد أسرته
بأصدق التعازي
سامي غالب، نبيل سبيع
وأسرة «النداء»

وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون

نتقدم بخالص العزاء
وعظيم المواساة
إلى الزميل العزيز
ماجد المذحجي
بوفاة المغفور لها
بإذن الله تعالى جدته
تغمد الله الفقيدة بواسع الرحمة والمغفرة
وأسكنها فسيح جناته وألهم أهلها وذويها
الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
أسرة «النداء»

في إطار اللعب بنتائج خليجي 20:

عائدات خليجي 20 بين تصريحات الفقيه وبامشموس!

الرئيس يفاجئ الجميع في ملعب "حقات"!

■ المحرر الرياضي:

انتهت فعاليات دورة خليجي 20 التي احتضنتها محافظتا عدن وأبين خلال الفترة 22 نوفمبر- 5 ديسمبر 2010، لكن تداعياتها لم تنته، وما زال كل طرف يغني على مواله، ومن بين تلك المواويل التي أثارت علامات الاستغراب والاندهاش بين أوساط المتابعين للحدث عن قرب، تصريحات وزير السياحة نبيل الفقيه، الذي أكد من خلالها أن عائدات استضافة اليمن لبطولة خليجي 20، تفوق الـ600 مليون دولار، مشيرا إلى أن وزارة السياحة أكثر المستفيدين من الاستضافة.

وأضاف الفقيه في تصريح للموقع الرسمي لخليجي 20 على الإنترنت، أن عدن استقبلت أكثر من 20 ألف مشجع جاؤوا لحضور المباريات، واعتبر خليجي 20 بوابة السياحة القادمة إلى اليمن. مشيراً إلى إنه سيقوم بالتنسيق مع وزير الشباب والرياضة حمود عباد للإعداد لاستضافة العديد من البطولات المختلفة.

تصريحات الفقيه جعلت المتابعين يتساءلون عن المصدر الحقيقي لتلك العائدات في ظل عزوف جماهيري عن البطولة بالذات من دول الخليج التي اكتفت بأبناء جالياتها المتواجدين في اليمن.

على أن الأغرب من تصريحات الفقيه ما ذهب إليه رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بعدن محمد عمر بامشموس، الذي أكد أن العائدات المالية التي حققتها اليمن من فعاليات دورة كأس الخليج العربي في نسخته الـ20، بلغت أكثر من مليار دولار.

وأشار إلى أن هذا الرقم المالي كان متوقعا خاصة بوصول المشجعين إلى أكثر من 600 ألف مشجع من المحافظات اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي.

وفي سياق متصل، أكد بامشموس أن عددا من المستثمرين من دول الخليج والذين زاروا عدن أثناء إقامة بطولة خليجي 20، أعلنوا رغبتهم الدخول في مشاريع استثمارية سياحية وصناعية بمحافظة عدن.

انظروا كم هو الفارق بين تصريحات وزير السياحة ورئيس الغرفة التجارية والصناعية بمحافظة عدن حاضنة البطولة. إنه فارق يثير شكوكاً حول مصداقية تلك الأرقام، التي يعتبرها البعض في إطار اللعبة السياسية التي منحت البطولة لقب "ناجحة بامتياز".

وكان الرئيس علي عبدالله صالح أكد الاهتمام بتطوير الرياضة في بلادنا بمختلف أنواعها وتخصصاتها وتشجيع الشباب على الانخراط فيها وبما يكفل لهم البناء الرياضي السليم، خاصة بعد أن توفرت لهم بنية تحتية ومنشآت رياضية متطورة وفي العديد من مناطق الجمهورية. مشيرا إلى أهمية منافسات الدوري العام لكرة القدم بين الأندية الرياضية في اكتشاف المواهب الرياضية وإيجاد نجوم محترفين في المجال الكروي وعلى مستوى عال من المهارات الفنية والبدنية للعب في صفوف المنتخب الوطني وبما يكفل له تحقيق نتائج رياضية أفضل ومشرفة ترفع اسم اليمن عالياً خلال المنافسات والبطولات الكروية القادمة.

جاء ذلك أثناء حضوره المفاجئ لمباراة التلال وضيفه شعب إب بعد منتصف شوطها الثاني، والتي أقيمت عصر الجمعة على ملعب "حقات" بمحافظة عدن، في ختام منافسات الجولة الرابعة من الدوري العام لكرة القدم لأندية الدرجة الأولى، حيث يقع الملعب بالقرب من قصر الرئاسة بمنطقة "معاشيق"، دون سابق إنذار، حيث ظل ضيوف المباراة مشدوهين من الموقف في المقصورة الرئيسية للملعب.

وأكدت مصادر أن الرئيس تفاجأ بغياب المسؤولين عن الرياضة وعدم حضورهم المباراة برغم تواجدهم في عدن. وأضافت تلك المصادر أنه شوهد عودة وزير الشباب والرياضة حمود عباد ورئيس نادي التلال عارف الزوكا وعلامات الارتباك بادية على وجهيهما، في الوقت الذي غادرا فيه الملعب عقب نهاية شوط المباراة الأول.

ووجه الرئيس صالح عقب المباراة الجهات المعنية بالاهتمام بالمواهب المتنوعة التي تزخر بها اليمن سواء في المجال الرياضي أو الثقافي أو الفني أو العلمي أو غيره، وبما يصقل مواهبها ويطورها على أسس علمية، ويحقق الأهداف المنشودة منها.

وقال إن العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن، وبعد أن احتضنت وبنجاح متميز فعاليات بطولة خليجي 20، وبشهادة الجميع، سوف تحتضن خلال الفترة القليلة القادمة العديد من المنافسات والبطولات الرياضية الإقليمية والدولية.. موضحا أن لعبة كرة القدم في بلادنا لها تاريخ عريق يمتد لأكثر من 105 سنوات، ومن أوائل الدول التي دخلتها هذه اللعبة في المنطقة.

في وقت سابق، وفي إطار "النشوة" السياسية ذاتها بنجاح خليجي 20، قال وزير الشباب والرياضة حمود عباد في إطار تصريحات صحفية إن الرئيس صالح وجه بالترتيب لتنظيم بطولة كروية على مستوى منطقة القرن الأفريقي و"تجمع صنعاء" تستضيفها عدن خلال الفترة القادمة.

وأشار عباد إلى أن مثل هذه البطولة ستمتحن الكرة اليمنية، وستعمل على استمرار تطويرها، وأن الكرة الخليجية لم تتقدم إلا على مدى سنوات طويلة وبإمكانيات ضخمة.

بعد توقف لأكثر من شهر بسبب خليجي 20

التلال يواصل تصدره لدوري النخبة

■ ريام محمد مخشف

واصل تلال عدن تصدره لقائمة ترتيب فرق الدوري العام لكرة القدم لأندية الدرجة الأولى، إثر فوزه الثمين على ضيفه شعب إب بـ3 أهداف مقابل هدف في المباراة التي جرت بينهما الجمعة، على ملعب حقات بعدن، في ختام منافسات الجولة الرابعة من البطولة، بحضور فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، وجمهور غفير امتلأت بهم مدرجات الملعب.

وأنهى التلال شوط المباراة الأول متقدماً بهدف سجله لاعبه المحترف الإثيوبي تايفيس في الدقيقة 45 من هذا الشوط، وأضاف نفس اللاعب الهدفين الثاني والثالث في الدقيقتين 12 و30 من زمن الشوط الثاني، وقلص شعب إب الفارق في الدقيقة 45 من نفس الشوط عن طريق لاعبه المحترف الإثيوبي فبيانو.

بهذا الفوز الثمين عزز التلال رصيده إلى 10 نقاط في صدارة الترتيب، بينما تراجع شعب إب بهذه الخسارة التي تعد الأولى له هذا الموسم، للمركز الثالث برصيده السابق (7 نقاط).

وفي مدينة إب حقق حامل اللقب صقر تعز أول فوز له هذا الموسم على حساب مضيفه اتحاد إب بهدفين نظيفين سجلهما لاعبه جلال القطاع في الدقيقة 27 من الشوط الأول، ومعاذ المزجاجي في الدقيقة الثانية من الوقت بدل الضائع من المباراة، رافعاً رصيده بهذا الفوز إلى 5 نقاط متقدماً خطوات للأمام في المركز الثامن، بينما توقف اتحاد إب عند رصيده السابق (6 نقاط) متخلفاً للمرتبة السادسة.

وفي العاصمة صنعاء انتزع هلال الحديدة فوزاً ثميناً وصعباً من أنياب مضيفه وحدة صنعاء بهدف وحيد أحرزه لاعبه المحترف الإثيوبي براهانو قاسم في الدقيقة 20 من الشوط الثاني، ليعزز الهلال رصيده بهذا الفوز إلى 9 نقاط متقدماً خطوة للأمام في المركز الثاني، فيما ظل وحدة صنعاء على حاله بنقطته الوحيدة قابعاً في ذيل القائمة.

وعلى ملعب الوحدة الدولي بمحافظة أبين ألحق العروبة من صنعاء بممثلها الوحيد في دوري الأضواء حسان هزيمة مريرة في عقر داره بهدفين لهدف، وبدأ العروبة التسجيل مع بداية الشوط الأول من المباراة عن طريق لاعبه أمين الصباحي، وأضاف اللاعب عبدالله شريان الهدف الثاني للعروبة مع منتصف الشوط الأول، وقلص حسان الفارق قبل انتهاء هذا الشوط عن طريق لاعبه مارسيل عبدالله.

بهذه النتيجة رفع العروبة رصيده إلى 6 نقاط متقدماً للترتيب الرابع، فيما تجمد حسان عند رصيده السابق (3 نقاط) متراجعاً للمرتبة الـ12.

وفي المدينة الحالمة تعز مني أهلي صنعاء بالهزيمة الثانية له هذا الموسم من مضيفه الصاعد من جديد لدوري النخبة الرشيد، بهدف وحيد سجله المهاجم نشوان الهجام في دقائق شوط المباراة الثاني، ورفع الرشيد رصيده 4 نقاط متقدماً للترتيب الـ11، فيما بقي أهلي صنعاء عند رصيده السابق (4 نقاط) متخلفاً للمركز التاسع.

وفي محافظة البيضاء أوقف الحكم مجاهد الظفيري مباراة شباب البيضاء وأهلي تعز في الدقيقة 17 من الشوط الثاني، بعد أن سجل نجم الشباب والمنتخب الوطني الأول الدولي عبدالغني الغرابي هدف التعادل لفريقه، إلا أن حكم الخط رفع إشارة تسلسل مما أثار جمهور الشباب الذي نزل أرضية الملعب واعتدى على حكم المباراة الذي اضطر إلى وقفها. وكان أهلي تعز سجل هدفاً عن طريق لاعبه المحترف مكيبو. وينتظر أن تصدر اللجنة العليا للمسابقات في اتحاد كرة القدم قرارها بهذا الشأن بعد الاطلاع على تقرير المراقب الفني للمباراة.

وكانت منافسات هذه الجولة التي انطلقت الخميس الماضي بمباراة واحدة أسفرت عن انتزاع شعب حضرموت فوزاً ثميناً وغالياً خارج قواعده من مضيفه شعب صنعاء بهدف وحيد، رافعا رصيده بهذا الفوز إلى 6 نقاط في المركز الخامس.

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة (خط الأمان)
لاستقبال شكاوى ضحايا التعذيب.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً إلى 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

من مُخيلة المئزر الجمعية:

الذهنية القبلية في الصميم من تصميم شعار "خليجي 20"

أروى عثمان
arwaothman@yahoo.com

.. في مقالتي هذه لا أريد أن أتطفل على الفن وخصوصياته، أو على النقد الفني، أو أنتقص من الحدث الكبير والهام في تاريخ اليمن المعاصر (خليجي 20)، ولا أستخف بالمواطن القبيلي ذي الفطرة السليمة، بقدر ما أريد تسجيل انطباعاتي حول تصميم شعار "خليجي 20" من خلال قراءة انثربولوجية -إن جاز التعبير-. فحين وقع بصري لأول مرة على الشعار رأيته براقاً جاذباً يخطف الألباب في بداية الدهشة، إلا أن هذا الانطباع سرعان ما تبخر وأنا أحدق في تفاصيل التصميم وخطوطه العريضة.

ثقافتان مختلفتان ومتناقضتان

بداية -أعتقد- أن الفنان الذي صمم الشعار، يتمتع بخيال كسيح وحبيس تحت سقف "شؤون القبائل" قبل أن يكون فناناً.. فقد خلط خصوصيات المعطى القبائلي مع كرة القدم كمعطى مدني، واتضح ذلك من خلال ملبس اللاعب في الشعار، فلا هو ملبس قبيلي، ولا هو مدني، وبمعنى أكثر وضوحاً تم خلط خصوصيات البنية القبلية في الملبس، مع خصوصيات اللبس في بيئة مدنية تنطلق بالكرة كثقافة لها خصوصياتها الثقافية في العالم أجمع. فكيف يتم الجمع بين بيئتين مختلفتين، بل ومتناقضتين؟!

ففي ذلك الملبس القبلي المعروف بـ: (المئزر/ المقطب + السُّماطة + حذاءين مثل الحذاءين التشيكيين)، وهذه ملابس لها دلالة معروفة عند اليمني وغير اليمني الذي يعيش أو يعرف اليمن، إنها ملابس ترمز إلى الذكورة القبلية، وإن كانت تنقصها بقية العدة واللوازم الأخرى التي تكتمل بها ومعها صورة القبلي الصرف: الجنبية، القات، والكلاشنكوف والبازوكا، وأطقم الحرس، والرعية اليابسون، الغبر الدُّبر)، وليس ثمة ضرورة لأن يكتمل العمل الفني برصد فوتوغرافي لكل هذه العدة القبلية، إذ تكفي الرمزية لاكتمال عمل فني.. لكن في ملصق خليجي 20 لم تكن هناك رمزية، بقدر ما نضح تصميم الشعار بأشكال صرفة وفجة في الذهنية قبل متعينات اللوحة، وأظن أنه حتى لو لم تظهر تلك الأشكال طافحة وطافية في الشعار، فإنها مختزنة في أعماق العقل /اللاوعي.

ومع اشتداد الخلط، يتضح أن الفنان لم يميز حدث المناسبة الرياضية الهامة، عن أي حدث يمكن أن يواجهه القبيلي، وأخفق في تصميم الشعار الذي يرمز إلى اللاعبين -المنتخب، من خلال ملابس من المفترض أن تكون رياضية كما هو متعارف عليه في العالم، أو على الأقل يكون فيها رمزية للخفة والانطلاق.. فمهندس التصميم لم يفرق بين اللاعب، والفلاح أو أي رجل عادي يتسوق أو يمشي في الشارع، أو ينتظر دباب، أو مولعي في سوق القات. وإذا ما نظرنا إلى مجمل الصورة، وجدناها ترجعنا إلى ذكريات المغتربين اليمنيين الذين يأتون من أمريكا "مريكن"، فتجده مختالا، يمشي مشية طاووسية، بالمقطب الملون، والقميص، والشراب الملون "أبو تمساح" الذي يمطه إلى تحت الركبة، والجزمة الشيكية اللامعة، وأخيراً السماطة الرشواني، أبو عذابل.

هذه هي الفكرة ببساطة، وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على ذهنيتنا اليمنية المتعصبة، بل والعصبوية بامتياز، والتي تظهر جلياً أننا أصحاب شخصية منغلقة، "متراسية" لا تطلع على فنون وإبداعات الآخرين، وتساهم وسائل الإعلام عندنا في تكريس ثقافة الانغلاق من حيث تدري ولا تدري، عبر إبرازها لهذه الصور المقترنة باليمن، وامتناعها عن إمداد المشاهد والمتلقي بمادة عن ثقافات العالم، وكيف يخلق هذا العالم أدواته الجديدة في كل يوم على مستوى الفن والإبداع والترقي.

فصول السنة تجتمع في ملبس واحد

فنحن -لا أتكلم هنا عن نخبة النخب- لا نمتلك ثقافة الملبس كالملابس التي تخص المناسبات، ولا نميز ملابس الصيف عن ملابس الشتاء، أو الربيع.. الخ، وذلك ما ورد في انطباعات أحد أفراد البعثة العسكرية العراقية عام 1940، من أن: "اليمنيين يرتدون ملابس من نسيج واحد طول فصول السنة الأربعة، فهم لا يقتنون ملابس خاصة بالشتاء وأخرى بالربيع أو الخريف وأخرى بالصيف، بل يكتفون بالملابس الربيعية والخريفية فقط لكل فصول السنة".

لكن -ما أعرفه- أن أجدادنا كانوا يعيشون حياة طبيعية في ظل ظروف الفقر والعزلة، وكان لكل منطقة زيها الخاص بها، تبعاً لتقلبات الطقس والتضاريس والمناخ، وكانوا يعرفون ما هي الأزياء التي تناسب الجبال ولا تتناسب والبحر، وملابس الصحراء التي تختلف عن غيرها من الأقاليم، كما كانوا يدركون بفطرتهم كل المتغيرات، إلى أن اجتاح البلاد الطوفان الكارثي (الدين -سياسي، والدين -قبائلي)، فلخبط الطبيعة والحياة، والثقافة، وكل شيء، بما في ذلك حتى الهواء الذي نتنفسه، وخصوصاً نحن النساء.

لذلك لم يعد من حقنا أن نستغرب من أن هذه الذهنية هي التي صممت شعار خليجي 20، وتعسفت كل شيء، ومسخت هذا الحدث الكروي الهام، وحوّلت المنتخب إلى قبائل /قبيلي صرف (بدليل تضمين الاستمارات الخاصة بأسماء المشاركين خانة يكتب فيها اسم القبيلة التي ينتمي إليها).

الركلة المئزرية

ملابس الرياضة متعارف عليها في كل العالم: (الشورت، والحذاء والشراب والحذاء الخاص...)، في ذلك الشعار، ترى، من هو هذا الرياضي.. الذي سيركل/ يشوت الكرة، وهو يلبس المقطب والسماطة (أبو علم وطني)، فكيف سيتأتى لصاحب المعوز/ المئزر أن يخطو خطوة واسعة بسعة الركلة/ الشوتة؟ أم هي نفس المعجزات التي ننفرد بها وحدنا دوناً عن العالمين، بحيث ستجعل هذا القبيلي/ اللاعب يزيح الكرة ويحقق الأهداف وهو ملتحف مئزره وسماطته! -هذه المعجزة الأولى.

المعجزة الثانية.. الرسمة تقول بأن اللاعب في حركة العدو والكرة في قامة صدره، فكيف بمئزر لاعبنا (السحري) ظل منسدلاً ثابتاً، فلم ينتشع أو يرتفع قليلاً أثناء العدو واللعب وركل الكرة. فهذه لعمري خصيصة يمنية ومعجزة يمنية بامتياز، خصوصاً لذوي الذهنيات المئزرية.

لقد نسي فناننا أن يفرق بين الركلة، والنطحة/ المرادعة، فالمناطحة تختلف شكلاً ومضموناً عن ركلات ثقافة كرة القدم.

الهنجمة إحدى سمات اللاعب المئزري

وأنت ترى رسمة اللاعب (منتخبنا الوطني) في الملصق وهو يعدو بالكرة، وبتلك الهنجمة، تحضرك صورة المواطن العادي الذي نراه يتكرر في الحياة اليومية في القاع أو باب اليمن، مواطن حامي، في عجلة من أمره، أكمل وجبة الغداء في مطعم للسلتة، ويستعجل الذهاب إلى مقيل الشيخ، ليتحصل على بقعة في رأس الديوان، أو هرول باندفاع من يعتزم مواجهة عدو، أو "مفارعة" من العيار الثقيل أو حل مشكل أو ثأر أو معركة قبلية، وحرص ألا تفوته فرصة تهجير ونحر الأثوار، وبينما هو مسرع (خاطي) في الطريق رأى أطفالاً صغاراً يلعبون الكرة، فتحولت الكرة صوبه ولم يجد بداً من زبطها زبطة مهنجمة كان لها وقع حسن في مزاج الأطفال.. لكن يظل السؤال كيف لهذا (السمخ) المئزري المهنجم والمتجهم أن يحتفظ بفوطته/ مئزره ثابتاً راسخاً رسوخ الجبال؟

وأظن أن ذلك هو مغزى الهنجمة الطافحة على وجه لاعبنا في الملصق -على أساس شموخ المنتخب- ما هي إلا هنجمة شيخ متمرس ومتمترس في أصول الهنجمة المشيخية.

هل في الشورت أو البنطلون ما ينتقص من قيم الرجولة والفحولة؟

خليجي 20، مناسبة كروية، ما الذي كان سيضير لو ظهرت صورة لاعبنا في الملصق وهو يلبس شورتاً؟ وماذا لو ظهر برأس طليق لا يعتمر "سماطة"، أو يتسمط بالعلم الوطني وغيره من الأثقال والمهلكة على غرار الأثقال التي أثخنت (فتة الأوبريت)؟

إنها نفس الذهنية المئزرية/ الواحدية، التي لخبطت وسممت كل مفاصل حياتنا، في البيت، والحوش، المدرسة، والشارع، وأماكن العمل والمناسبات، واكتسحت ولخبطت كل خصوصيات البلاد، اقتلعت منها ألفباء المدنية التي كنا نتطلع إلى غرسها، وكانت مقدمتها قد بزغت في عدن، إلا أنها صارت اليوم عرضة للاندثار بمعاول القبيلة.

تلك الذهنية المئزرية المهنجمة، أما كانت تدرك أنها تقف أمام مشترك إنساني رائع واستثنائي، وأنها تستضيف بطولة من أهم البطولات التي تستضيفها اليمن في تاريخها المعاصر "خليجي 20"، وكان حرياً بها أن تنسى أو تتناسى فرض فكر المئزر والموزر (بندقية قديمة)؟

ولأن زمن المعجزات قد انتهى، شئنا ذلك أم أبينا، فقد أصابت اللعنة المئزرية أبو سماطة، وثقالات أخرى منتخبنا الوطني، وخرج من اللعب من أول ركلة (هذا ليس استهانة بمنتخبنا الوطني، الذي قدم ما بوسعه)، لكن ربما لعبوا وهم متخمون ومخنوقون بالوعي المئزري المهنجم والكابس على مساماتهم فـ(حكلل لاعبينا)، ومن الطبيعي أن يتحكولوا، فهذه من سمات المؤتزرين.

نعم هناك فروق..

مرة أخرى، ماذا تريد أن تقول هذه الذهنية القبائلية، وبالأحرى أن تفرضه؟

فمثلما تعسفت قوانين الطبيعة والقوانين الإنسانية، وخرجت بنظريات ثابتة، صارمة (لا تبتدع إلا في اليمن)، من أنه:

• لا فرق بين الدولة والقبيلة، الدولة هي القبيلة، القبيلة هي الدولة (حتى تقبيلت البلاد برمتها وتشرشفت بعده بعتاد الموزر).

• وكذلك فعلت مع نساء اليمن وجرى شرشفتهن بالتكييس الأسود كجزء من التمسك بالدين وبالتقاليد والشرف، وإننا مجتمع محافظ وو.. الخ من هذه المطلقات التي أفرغت من جوهرها، وتحولت إلى شعارات (تجاري -سياسي -ديني)، وبمنطق أيديولوجيا الفرض العسكري يريدون أن يقولوا لنا إن: القبيلي أبو وزرة المعتمر سماطة، المتروس بكل أنواع الثقالات والمتارس والمعدات الحربية، يستطيع أن يلعب، وينافس، ويحقق، وينجح، ويفوز، ويسافر، ويحضر مهرجانات دولية، ومؤتمرات سياسية دولية، ويرقص الصلصة والروك آند رول، وهو مؤتزر بوزرة وبسماطة وعدة القبيلي -ذكرناها سلفاً- المحافظ على تراثه، وتراث أجداده الأقيال الذين شيدوا الحضارات... الخ، وبذا فإنه لا يتشبه بأردية النصارى واليهود والغرب الكافر.

الفن حرية.. وكذلك اللعب

الفنان لا بد أن يكون حراً، أن يقرأ ويشاهد ويرسم، أن يمتلك الثقافة، وفي الناصية الأخرى يملك القدرة على معرفة تجارب الآخرين، ليرسم بذهنية مفتوحة، متحرراً من كل المسبقات، ولا ينصت إلى نظريات وإرشادات خبراء الفنون (وما أكثرهم) في مقايل الوزارات (الدسمة).. فمسبقات الفنان هي الريشة، الألوان، والخيال المنفتح والمبدع، وحضور اللحظة الفنية.. فإن غاب أحد هذه الأسس فإنه حتماً يتحول إلى أي شيء آخر تماماً، لكن لن يكون فناناً.

وإلا كيف تشوفوا؟؟؟

أين صاحبنا "حسن"؟

صلاح السقلدي

لا زلت أتذكر مقالا صحفيا كتبه العميد محمد علي الأكوع، قبل سنوات، بعنوان "وحدويون ورب الكعبة"، تحدث فيه عن زيارة الوفد الخليجي إلى عدن قبيل توقيع اتفاقية الـ30 من نوفمبر 1989 بين الجمهورية العربية واليمن الديمقراطي، التي أفضت إلى وحدة 22 مايو 90 التي تعامل معها الطرف الشمالي كصاحب (الـ99 نعجة). ذاك الوفد أتى إلى عدن لإثناء الجنوب عن الدخول في وحدة مع الشمال (لسنا بصدد شرح الأسباب التي دعته لعرض خدماته المالية والاقتصادية على الجنوب)، كاد هذا الوفد حينها أن يُطرد من القاعة التي جمعته بقيادات جنوبية وفق كلام العميد الأكوع، وذلك حين شعر الجنوبيون أن ثمة مسعى خليجياً بساومه على هدف ظل يعتبر تحقيقه حلما كبيرا، وقد رأوا أن الساعة قد أزفت لتحقيقه، طبعا قبل أن تدوي مدفعية يوليو الأسود التي دكت بيان ذلك الحلم المزعوم. فوجد هؤلاء الذين أسكرهم حلم "مايو" قد أيقظتهم حرب "يوليو"، ومن حينها ذهبت السكرة وحضرت الفكرة..!

قصة الطرف الجنوبي مع الوحدة ومع الموقف الخليجي تحديدا تشبه إلى حد كبير قصة "المعتمد بن عباد"، أحد أشهر ملوك الطوائف بالأندلس، في نزاعه مع ملك النصرانيين هناك واسمه "ألفونسو"، واستعانته -أي المعتمد بن عباد- بزعيم المرابطين بالمغرب "يوسف بن تاشفين"، لنصرته على ملك النصرانية. فبرغم التحذيرات الكثيرة التي كان يسمعها ابن عباد من أصحابه من طمع ابن تاشفين بالحكم إذا ما قدر وأن هزموا ملك النصارى، إلا أن جواب ابن عباد عليهم كان قاطعا ووائقا بعبارته الشهيرة: "لأن أكون راعي إبل في صحراء أفريقيا خيرٌ من أن أكون راعي خنازير في أوروبا". وحينها فعلا انتصر ابن عباد بالحرب بمساعدة ابن تاشفين بتلك المعركة المسماة "الزلاق"، وانقلب بعد ذلك ابن تاشفين على ابن عباد حسب ما كان متوقعا، وسطا على ملكه ودولته، وأودعه السجن حتى مماته. وتفرد بعد ذلك ابن تاشفين بالملك والإمارة بفضل إمعان ابن عباد بعزته ومروءته وثقته المفرطة بشخص ظن أن رابطة الدين ستحميه من غدره وطمعه، ورفضه القاطع الخضوع لمساومات الخارج وتهديداته، على إثر ذلك فقد ابن عباد دولته، وتوسع حليف الأمس وخصم اليوم يوسف بن تاشفين بالأرض والملك والثروة..! ولكن حفظ التاريخ لابن عباد أنه رجل عاش صادقا وحرا وفيا لما يعتقده ويؤمن به، ومات مغدورا ومظلوما من حليفه وبني دينه وجلدته (يوسف بن تاشفين) في غيهب زنزانته الموحشة، وحفظ لابن تاشفين أن دولته المسماة دولة المرابطين لم تربط إلا قدمي ويدي الرجل المخلص لدينه وأمته (ابن عباد)، حتى وإن جمّلت صورته بعض المراجع التاريخية لسبب (طائفي) محض كونه سُني المذهب واجه التيارات ذات الميول الشيعي (الفاطمي والعلوي) في بلاد المغرب.

إذن، هي السياسة تنشب أظافرها بالأجساد حتى وإن تدثرت برداء الدين أو التوحد. فانظروا كيف تكتظ اليوم السجون في (عدن وأخواتها) وتطفح بكتل بشرية مكومة وسط زنازينها، لا لذنب اقترفوه غير أنهم تمثلوا ذات يوم بمقولة ابن عباد: "لأن أكون راعي إبل في صحراء أفريقيا خيرٌ من أن أكون راعي خنازير في أوروبا"، وهم يهتفون بوجه وفد دول الخليج: "لأن نكون فقراء بالوحدة خيرٌ من أن نكون أثرياء بالتشطير..". يا للوقعة يا للوقعة..! فقد كان مآل ابن عباد السجن حتى الممات، تماما كالمصير الذي يواجهه اليوم حسن باعوم المثخن بالأمراض الخطيرة التي تهدد حياته، وعشرات المعتقلين معه، والسبب والنتيجة يتشابهان وإن كان فاصل الزمن بينهما كبيرا.

• باعوم

خاتمة: .. لم أجد ما أهديه إلى معتقلنا حسن باعوم وباقي المعتقلين وإلى سجانيهم أيضا غير مقطوعة شعرية قالها الشاعر العراقي أحمد مطر، وهو يبحث عن صديقه "حسن" الذي غيبه حكم جبروت الطاغية:

"زار الرئيس المؤتمن بعض ولايات الوطن
وحين زار حينا، قال لنا: هاتوا شكاواكم بصدق في العلن..
ولا تخافوا أحداً.. فقد مضى ذاك الزمن..
فقال صاحبي حسن: يا سيدي.. أين الرغيف واللبن؟
وأين تأمين السكن؟ وأين توفير المهن؟
وأين من يوفر الدواء للفقير دونما ثمن؟
يا سيدي.. لم نر من ذلك شيئاً أبداً..
قال الرئيس في حزن: أحرق ربي جسدي
أكل هذا حاصل في بلدي؟
شكراً على صدقك في تنبيهنا يا ولدي، سوف ترى الخير غدا
وبعد عام زارنا ومرة ثانية قال لنا: هاتوا شكاواكم بصدق في العلن
ولا تخافوا أحداً فقد مضى ذاك الزمن..
لم يشتك الناس.. فقمت معلناً: أين الرغيف واللبن؟
وأين تأمين السكن؟ وأين توفير المهن؟
وأين من يوفر الدواء للفقير دونما ثمن؟
معذرة يا سيدي: وأين صاحبي "حسن"؟!

ملكية وسائل الإعلام (1-2)

عبدالباري طاهر

مدخل:

ترتبطُ ملكيةُ وسائلِ الإعلامِ بمناخِ الحريةِ ومجتمعِ المعرفةِ والحقِّ في الاتصالِ والحَقِّ في الحصولِ على المعلومةِ، ويشكلُ الإعلانُ العالمي لحقوقِ الإنسانِ والعهدُ الدوليُّ للحقوقِ المدنيةِ والسياسيةِ حجرَ الزاويةِ، وبالتالي فإن الدساتيرَ الوطنيةَ في المادةِ 19 من الإعلامِ العالمي تنصُّ على الحقِّ في اعتناقِ الآراءِ دون مضايقةٍ وعلى الحقِّ في حريةِ الرأيِ والتعبيرِ. ويشملُ هذا الحقُّ الحريةَ في التماسِ مختلفِ ضروبِ المعلوماتِ والأفكارِ وتلقيها ونقلِها إلى الآخرينَ دونَما اعتبارٍ للحدودِ، سواءً على شكلٍ مكتوبٍ أو مطبوعٍ أو في قالبٍ فنيٍّ أو بأيِّ وسيلةٍ أخرى يختارها (البداية).

البداية:

يحددُ صلاحُ الدينِ حافظ العامَ 69 كبدايةٍ للاهتمامِ بحقِّ الإنسانِ في الاتصالِ ليكونَ مكملاً لحقِّ الإنسانِ في الإعلامِ. حريةُ الإعلامِ وحريةُ الرأيِ وامتلاكِ وسائلِهما لازمتانِ للممارسةِ الديمقراطيةِ، لأن هذه الحريةَ هي الوحيدةُ الكفيلةُ بمراقبةِ ونقدِ وتوجيهِ السلطةِ التنفيذيةِ(1).

نشرتِ اليونسكو مؤخراً دراسةً حولَ ذلك الحقِّ الجديدِ الذي برزَ للوجودِ عامَ 69 وهو يحاولُ تأكيدَ ذاتِه وإثباتَ وجودِه ضمنَ حقوقِ الإنسانِ وحرياتِه، وأعني حقَّ الاتصالِ، أعدَّ الدراسةَ "جانَ دارسي"، وعملَ على تأصيلِ هذا الحقِّ وتعريفِه وتقنينِه في ظلِّ تجاربِ التاريخِ. وفي ظلِّ المتغيراتِ الكثيرةِ التي دخلَت على ممارساتِ حريةِ الإعلامِ والتعبيرِ.. كذلك في ظلِّ انفجارِ ثورةِ العلومِ والتكنولوجيا بكلِّ ما قدمتهُ للعالمِ من انقلابٍ في صناعةِ الالكتروناتِ، وثورةِ المعلوماتِ. وكلِّ ما يحتاجُه عالمُنا احتياجاً شاملاً فرضَ ظروفَ جديدةٍ ومفاهيمَ جديدةٍ، وحاجياتٍ جديدةٍ في مقدمتِها حقُّ الاتصالِ(2).

حقوقُ الإنسانِ متجددةٌ نامياً ومتطورةٌ تتصاعد كل يوم مثلما تتجدد وتتصاعد احتياجاته المادية وإنجازاته العلمية، فالتيار يدفع مسارها ويمنحنا -إذا صمدت عزيمتنا- حريات متزايدة وحقوقاً ووجبات جديدة(3).

من الواضح أن الوقت أصبح حافزا جديدا لإقرار حق جديد هو حق الإنسان في الاتصال الذي نتجت عنه الانتصارات السريعة الأخيرة في مجال القضاء، والذي به تأكدت وتزايدت أهمية الإدراك العالمي لظاهرة الاتصال. ولقد كان هذا الحق الأساسي يكمن ضمنًا وفي صورة مبهمة منذ البداية في جميع الحريات المكتسبة: حرية الرأي، وحرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية الإعلام. غير أن ظهور الآلات التي يتم الاتصال البشري عن طريقها جعلنا ننسى وجوده. واليوم نعود لنشهد أنه يشمل كل الحريات، ولكنه يضيف إليها لصالح الأفراد ولصالح المجتمعات على السواء مفاهيم الانتفاع بالإعلام والمشاركة فيه، وتبادل المعلومات، وكلها مفاهيم ضرورية لتحقيق التنمية المتناسقة للإنسان وللمجتمع الإنساني(4).

ومع تطور حقوق الإنسان في الرأي والتعبير والاتصال وامتلاك وسائل الإعلامية تدأب السلطات الحاكمة والمحتكمة في زمن قيود جديدة واشتراطات جائرة، باحتكار هذه الوسائل.

يلاحظ الدكتور حافظ أنه رغم أهمية الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام، إلا أن هناك ما يشيب هذا الدور، متمثلا في الآتي:

أولا: إن التدفق في المعلومات يتم في اتجاه رأسي واحد، أي من أجهزة الإعلام المرسلة إلى الجماهير المستقبلة.

ثانيا: إن هذا التدفق السائر من أعلى إلى أسفل، يخرج من بين أيدي قلة قليلة هم الحاكمون أو الإعلاميون، إلى عقول الجماهير الواسعة الغزيرة(5).

ومن هنا برزت معركة اليونسكو وبلدان العالم الثالث في السبعينيات ضد الاحتكارات الاستعمارية لوسائل الإعلام وتبادل المعلومات تبادلا رأسيا، وهو الأسلوب السائد دون مشاركة فعالة وإيجابية، مما يسبب السلبية ويرسب الإحساس بالإحباط لدى الأفراد والشعوب.

ويشير الباحث إلى أن السحرة والمشعوذين والكهنة هم الذين بدأوا تاريخيا احتكار السيطرة على الاتصال، إلا أنه سرعان ما تحول احتكار السلطة لأجهزة الاتصال ووسائله إلى وسيلة من وسائل قهر للمعادين لها.. إذ إن هذه الأجهزة أصبحت من القدرة على التأثير بشكل يساعد من يمتلكها من الأفراد على مناوأة الحكومة وإقلاقها وربما إسقاطها(6).

في الماضي نجحت السلطات الحاكمة باحتكار الإعلام لحرمان المتآمرين والمعادين من هذه الوسائل الحديثة للاتصال. وقد أصبح في وسع أغبى المتآمرين والمعادين الحصول على وسائل أحدث أنواع الشفرة وأصغر أجهزة الاتصال اللاسلكي، وأعقد وسائل التنصت والتسمع والإرسال، ناهيك عن إمكانية الاتصال المباشر حاليا بشبكات المعلومات العنكبوتية الجبارة(7).

اعترفت المحكمة الدستورية الإيطالية عام 75 بحق امتلاك إذاعات محلية، ورفض احتكار الدولة أو الأقلية لهذا الحق. كذلك اعترف البوليس الأمريكي بأن إذاعات المواطنين الخاصة المنتشرة في أمريكا، تسهم بشكل فعال في المحافظة على الأمن والنظام، ولا تهدد الأمن والنظام كما كان متصوراً(8). ويفرق الدكتور صلاح بين مصطلحي: وسائل الاتصال ووسائل الإعلام، فالاتصال يعتمد على التفاعل والمشاركة والإيجابية. أما الإعلام بمفهومه الحالي فيعمل في اتجاه رأسي واحد من أعلى إلى أسفل فقط.

لقد أحس الإنسان المعاصر بأزمته الخانقة في ظل ثورة التكنولوجيا المعقدة وسيطرتها وسطوتها المادية الغلابة والقاهرة.. في ظل التقدم الهائل الذي أحرزته وسائل الإعلام الجماهيري، ومارست من خلاله إحكام حصارها حول الإنسان (الفرد) الذي أحس مؤخرا بوحدته وعزلته أمام أجهزة طاغية تحكمها سلطات قوية تريد أن تقبض على مجريات الأمور مثل القبضة الحديدية المغلفة بحرير(9).

تنوع وتعدد وسائل الإعلام.. من أهم معايير الديمقراطية

في كتاب "حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان"، والذي حرره بهي الدين حسن، وقدم له الدكتور محمد سعيد، والكتاب حصاد مناقشات إضافية عن الحريات الصحفية وحقوق الإنسان، يتناول الباحث معايير الأداء القانونية، فيرى: "تكمن أهمية معايير الأداء القانونية والضرورية للالتزام بحماية حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير عموما في أنها تمثل الترتيبات المحددة التي تكشف عما إذا كان التزام الدولة بها نوعا من التلاعب أم تعبيرا صادقا عن ضمان الحرية والتوازن بين المصالح والحقوق. ومن ناحية المبدأ فإن الأمم المتحدة وجماعة الدول الديمقراطية والرأي العام الديمقراطي في العالم كله يكاد يجمع على أن حق الرأي والتعبير هو الركن الأساسي في كافة الحقوق الممنوحة للإنسان في المواثيق والعهود الدولية. وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا المعنى بقولها إن "حرية المعلومات هي حق إنساني أساسي، وهي محك لاختبار كل الحريات التي عمدتها الأمم المتحدة". وأكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على أن "حق حرية التعبير يشكل واحداً من الأسس الجوهرية للمجتمع الديمقراطي، وواحداً من الشروط الأساسية لتقدمهم ولتنمية كل إنسان"...".

يضيف: "وعلى المستوى النوعي تبرز ممارسات معينة كمعايير للأداء التي تحمي حرية الرأي والتعبير على نحو إيجابي، ومنها:

– حق معارضي الحكومة في التعبير عن آرائهم ونشرها في وسائل الاتصال الجماهيرية التي تملكها الحكومة بما في ذلك الراديو والتلفزيون بالتساوي مع الآخرين، أي حزب الحكومة أو حزب أو منظمة سياسية أخرى، وخاصة في أوقات الانتخابات العامة.

– إلزامية التعبير وحمايته عن المصالح العامة.

– حق الحصول على المعلومة وجمعها من مصادر حكومية.

– حماية الحريات الأكاديمية والعلمية والتعليمية والتعبير الفني والأدبي.

– الحصول على دعم حكوميٍّ لحقِّ التعبيرِ على أسسٍ غيرِ سياسيةٍ وبهدفِ ضمانِ التعدديةِ.

– حمايةُ حقِّ التوزيعِ.

– الحقُّ في تحديدِ شكلِ وأسلوبِ عرضِ الموضوعِ.

– الحقُّ في إنشاءِ الإذاعاتِ والمحطاتِ التلفزيونيةِ.

– ضمانُ تعدديةِ الصحافةِ ووسائلِ الاتصالِ الأخرى بوسائلَ سلميةٍ (مثلَ قوانينَ محافظةِ الاحتكاراتِ) وإيجابيةٍ مثلَ (الدعمِ الماليِّ والاقتصاديِّ وغيرِه) بهدفِ ضمانِ التعدديةِ، أي للصحفِ الأصغرِ، إذا ما ابتلعتِ الصحفُ الأكبرُ نسبةً معينةً من السوقِ بما يعدُّ احتكارًا.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات فإن الحد الأدنى من معايير الأداء التي تترجم مبدأ حرية الصحافة لدى وضع تشريع شامل لها يشمل المطالب التالية:

1 – إقرار الحق الكامل غير المقيد في إصدار وتملك وإدارة وتداول الصحف وكافة المطبوعات الأخرى.

2 – إقرار الحق الكامل القابل للتقييد فقط باعتبارات فنية صرفة وبالقيود المباحة في نص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بإنشاء وتملك وإدارة محطات الإذاعة والتلفزيون.

3 – النص الصريح على أن التشريع الدولي لحقوق الإنسان هو جزء لا يتجزأ من التشريع الشامل للصحافة المطبوعة والمرئية.

4 – النص الصريح على أن نقد مؤسسات الدولة والموظفين العموميين والشخصيات النيابية مباح دون قيد سوى ما استقرت عليه التقاليد المرعية في مجتمع ديمقراطي (القذف والتشهير لأغراض التربح).

5 – إلزامية حق الصحفي في الحصول على المعلومات وفقا لما تجري عليه التقاليد في مجتمع ديمقراطي بالنسبة لهيئات الدولة والهيئات العامة الأخرى.

6 – الحظر التام لعقوبة الحبس في ما يسمى بجرائم القذف وجرائم النشر عموما.

7 – حرية تداول الصحف والمطبوعات وحظر قيود الاستيراد والتصدير إلا في حدود قواعد الإباحة المشروعة في التشريع الدولي لحقوق الإنسان"(10).

في كتابها "دراسات في الصحافة العربية المعاصرة"، ترى الدكتورة عواطف عبدالرحمن بأنه إذا كان الحق في الاتصال يمثل الوجه الاجتماعي للحرية بمعناها المتكامل، فإن من الطبيعي أن توجد بعض الضوابط في مجال تطبيقه مثل ضرورة توافر فرص متكافئة لجميع أفراد المجتمع للمشاركة في العمليات الاتصالية الأساسية أخذا وعطاءً. ويترتب على ذلك نتيجتان هامتان: أولاهما تتعلق بضرورة الاهتمام بالحقوق الاتصالية للأقليات في تطوير ثقافاتها ولغاتها من خلال وسائلها الاتصالية الخاصة بها. وثانيهما تؤكد أهمية الإدراك بأن ديمقراطية الاتصالات ليست مسألة فنيه "تترك" في أيدي المديرين الإعلاميين والباحثين، وإنما هي مسألة أشمل من ذلك، وتستلزم مشاركة كاملة من جانب السواد الأعظم من الناس للإسهام في وضع القرار الإعلامي والاتصالي على مختلف المستويات. وترى أن العمليات الاتصالية لا يمكن أن تصبح ديمقراطية ما لم تتحقق في المجال الاجتماعي(11).

وإذا كانت الأوضاع الإعلامية والاتصالية الراهنة تستمد مشروعيتها من كونها انعكاسا للأوضاع السياسية والاجتماعية التي تجسد الإجماع، فإن الشرط الرئيسي للمشروعية (وهو الشرط الغائب) يتمثل في ضرورة تمثيل الهياكل الاتصالية للقوى الاجتماعية الرئيسية داخل الأوطان والمجتمعات المحلية، فالنقابات المهنية والعمالية وتنظيمات الشباب والنساء وسائر الأحزاب السياسية جميعها لها الحق في خلق وسائلها الإعلامية والاتصالية الملائمة لها، وليس من حق الأقلية ذات النفوذ السياسي والاقتصادي أن تحتكر العمليات الاتصالية والإعلامية لنفسها دون سواها(12).

أما الشرط الثاني الذي يحدد مشروعية وسائل الاتصال فهو يتمثل في قدرتها على ممارسة الديمقراطية من خلال تعبيرها عن التنوع الثقافي والاجتماعي الذي تجسده حياة وأفكار وهموم وطموحات الشرائح الاجتماعية المختلفة. ورغم وضوح هذا المبدأ الديمقراطي الأساسي، إلا أن التطبيق في المجال الإعلامي والاتصالي تصادفه بعض العقبات التي نقلت بطبيعة العمليات الاتصالية ذاتها(13).

والواقع أنه لا يمكن الارتكان إلى عنصر الملكية لضمان تحقيق الديمقراطية في مجال الاتصال، أي لا يمكن ضمان أن الملكية العامة والخاصة لوسائل الاتصال هي الكفيلة بضمان تحقيق الديمقراطية في هذا المجال(14).

تحدد الدكتورة 3 أشكال لممارسة الديمقراطية الاتصالية في أنماط الملكية المختلفة:

1 – في ظل الملكية الخاصة يمكن أن يؤدي التدخل المحدود لجهاز الدولة لضمان نشر وإذاعة أخبار الفئات الاجتماعية المختلفة، إلى سيادة الحد الأدنى من الديمقراطية في مجال الإعلام.

2 – في ظل ملكية الدولة لوسائل الإعلام يجب أن يكفل لجميع القوى الاجتماعية حق التعبير عن نفسها والمشاركة في إدارة وسائل الإعلام الحكومية.

3 – في ظل ما يسمى بالملكية الاجتماعية، وهي ليست ملكية الدول أو الملكية الخاصة، يمكن أن تحقق إحدى الصور الحقيقية ديمقراطية الاتصال. وهناك بعض التجارب التي يمكن الاستفادة منها مثل تجربة تلفزيون تشيلي الذي ظلت إدارته عام 1973 في أيدي الجماعات التي لم تقم بإدارته كجهاز ثقافي إعلامي تربوي. وفي بيرو هناك تجربة للملكية الاجتماعية لوسائل الإعلام 1968 – 1974، كانت في مجال الصحافة، حيث كان يتم إدارتها بواسطة مجموعات منتخبة. والواقع أنه لا يوجد نموذج قابل للتطبيق في كل المجتمعات والأزمنة، ولكنها تجارب تستحق الدراسة للتعلم من إيجابياتها. ومهما كانت الملكية الإعلامية فإن القضية الجوهرية تكمن في انتهاج الأساليب الديمقراطية في صنع القرارات الاستراتيجية التي تؤثر على العمليات الإعلامية الاتصالية(15).

تلاحظ الدكتورة أن رجال الأعمال يمتلكون قدرات هائلة للتأثير على الرأي العام أكثر من أية فئة أخرى بمن فيهم النواب، إذ يمكن سحب الثقة منهم، وعدم انتخابهم. كما تلاحظ، ومعها الحق، أن الإعلام العربي قد نشأ على يد الحكام، وخصوصا الصحافة، وهي لذلك تكرس عملها للتسبيح والتهليل بمجد الحكام ومعجزاتهم ومنجزاتهم، وتضع القضايا الثقافية والاجتماعية للشعوب.

المستثمرون الجدد

محمد شمس الدين
mshamsaddin@yahoo.com

لم تحقق برامج الإصلاح المالي والإداري التي تبنتها الحكومات المتعاقبة بالتعاون مع الصناديق والمجتمع الدولي، أياً من أهدافها رغم مرور 20 عاماً على عمرها. كما أن 10 سنوات من حديث السلطة وعلمائها عن مواجهة الإرهاب والأفكار المتطرفة لم تفلح هي الأخرى.

الفشل في تحقيق هذين الهدفين بالطبع لا يعود إلى سياسة الحاكم ورغبته في إبقاء الفساد والفاسدين والسير في البلاد نحو المجهول، ولم تفشل جهود محاربة الإرهاب لأن 16 شخصاً من منفذي أحداث 11 سبتمبر يحملون الجنسية اليمنية، أو لأن اليمن منبع للإرهاب كما ادعى الأمير تركي بن سلطان، بل إن مرد ذلك افتقار تلك الحكومات للمقتدرين على القيام بهذه المهام الجسيمة في الوقت الذي كان المقربون من الحاكم منهمكين بالتحصيل العلمي خارج الوطن.

وبعيداً عما يطرحه الحاسدون والمشككون والمرجفون، فإن عودة هؤلاء من رحلاتهم العلمية وتقافزهم على خدمة وطنهم كفيل بإنجاز هذه المهام التي فشلت الحكومات السابقة في إنجازها، ابتداء من حكومة حيدر العطاس، مروراً بحكومة فرج بن غانم والإرياني، وانتهاءً بحكومة مجور.

الآن يمكننا القول إن هذه الأهداف ستتحقق قريباً على يد نجل الرئيس الصالح مهندس الأولويات الـ10، وأبناء عمومته الذين تقافزوا عبر منظمات المجتمع المدني لإصلاح ما أفسده الدهر، فقد استقدم نجل الرئيس ومعه شلة "اليويو" المحيطة به شركة "ماكنزي" الأمريكية، التي تولت تخطيط وهيكلة إمارة دبي، للقيام بذات المهمة في اليمن.. في حين استقدمت هيئة التوعية الوطنية وجمعية الصالح الداعية المصري عمرو خالد لنشر الوسطية وسحب البساط على تنظيم القاعدة والحوثيين بعد فشل العلماء المحليين في ترويض عناصر القاعدة للالتزام بطاعة ولي الأمر ومواجهة التطرف الفكري.

بهذا الإبداع الرائع للجيل الصاعد ينبغي على اليمنيين أن يتنفسوا الصعداء، فدولة النظام والقانون قادمة والمستثمرون سيتقاطرون من مشارق الأرض ومغاربها، وأمراء الشقيقة الكبرى لن يتطاولوا علينا بعد اليوم بادعائهم أن أموالهم ومساعداتهم المقدمة للسلطات اليمنية تذهب إلى سويسرا أو لا يتم استيعابها كاستيعاب المشائخ ورجال الدين السعودي في اليمن للمرتبات التي تقدمها الرياض. لن يستطيع أمراء المملكة وقتلة الرئيس الحمدي تزييف الحقيقة والتشكيك بجدية اليمن في محاربة الإرهاب بعد اليوم، وبعد أن تناسوا منبعه الحقيقي والأسباب التي أوصلت اليمن إلى هذا الوضع المزري.

إن تولي نجل الرئيس ملف هيكلة الحكومة والاستثمار يحتم على أصحاب الوساطة والفاسدين والمستهترين والمتحزبين البحث عن وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم العلمية والعملية، فشركة "ماكنزي" وشلة "اليويو" المحيطة بأحمد قد وضعت خارطة طريق لانتشال اليمن إلى مصاف الدول الغنية، بل وقد تصبح في مقدمة الدول المانحة خلال الأعوام القادمة..! كما أن قفز أبناء عمومته لمحاربة الأفكار المتطرفة ونشر الوسطية عبر منظمات المجتمع، يحتم على قيادة تنظيم القاعدة والحوثيين أن يبحثوا لهم عن وطن جديد أو قضايا تحفظ لهم ماء الوجه، على ألا يكون استثمار الدين ضمن هذه القضايا، وعليهم أن يتخلصوا من أسلحتهم ويستغلوا ما تبقى لهم من انتحاريين يشبعون لهم رغباتهم وإدمانهم على قتل الأبرياء قبل أن ينطلق دعاة عمرو خالد والهيئة الوطنية إلى معاقلهم ودحر أفكارهم الظلامية!

من غير المنطقي أن تسطح الحلول من قبل الجيل الجديد والقادم من أعرق الجامعات العالمية، وبذات التسطيح البسيط الذي نهج عليه الرئيس الصالح خلال 3 عقود حين قضى على هيبة وفكرة الدولة، وأقنع نفسه أن تسليم مبلغ مالي كفدية للخاطفين والقتلة أفضل من إخراج دبابة أو حملة عسكرية لفرض سيادة الدولة..

قناعات الرئيس بهكذا حلول، والتي نقلها عنه الشيخ سنان أبو لحوم، لم تحل أية مشكلة، ولم تحفظ لليمنيين دماءهم، بل شجعت على الاختطاف والتمرد حتى أصبح إخراج الدبابة وتحريك الطائرات غير مجد، وأصبح الخطف والتمرد وسيلة لابتزاز الدولة، وبدلاً من التضحية بالخارجين عن القانون والمتمردين صار الجنود والأبرياء والوطن برمته ضحية لتلك القناعات، والمتمردون والخاطفون الذين كان يكفي لإحضارهم طقم عسكري واحد لا يتجاوز عدد أفراده أصابع اليد الواحدة، قد لا تتمكن عشرات الأطقم من إحضارهم اليوم!

لا أعرف من أين ستبدأ شركة "ماكنزي" لتحويل اليمن إلى دولة مؤسسات مثلها مثل إمارة دبي؟ ترى هل ستبدأ بحل الخلافات وتقريب وجهات النظر بين قيادات تلك المؤسسات والوزارات التي ستقوم "ماكنزي" بتعيين وكلاء وزارات ومدراء عموم فيها وفق مواصفات ومرتبات تضعها الشركة، ثم تتركهم لقيادات تلك المؤسسات تتصارع عليهم وبهم كما هو سائد في معظم مؤسسات الدولة اليوم؟! ولا نعرف من أين سيبدأ الداعية المصري وهيئة التوعية الوطنية نشر الوسطية والتسامح، من مران أم من جامعة الإيمان؟! أم أن محاربتهم للتطرف ستنحصر في فنادق الـ5 نجوم؟ ليلتحق الداعية عمرو خالد وشركاه من المنظمات المحلية إلى قائمة المستثمرين للدين الإسلامي الذين وجدوا اليمن بيئة خصبة لهذا النوع من الاستثمار..!

أعتقد جازماً أن "ماكنزي" وأنصارها لن ينجحوا في هكذا مهمة، وسيفشلون في مهمتهم في أول وزارة وضعها المصلحون الجدد على رأس القائمة، فإقناع نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي بترك الشلة التي اعتمد عليها في التخطيط، وأعاقت الاستفادة من القروض والمساعدات، وأساءت إليه لصالح القيادات القادمة عبر "ماكنزي"، يحتاج إلى معجزة سماوية، في حين أن إعادة نائبه إلى الصواب وإقناعه أن قرار تعيينه نص على أنه نائب وزير التخطيط وليس شيخاً يمارس ذات المخالفات والأساليب التي يستنكرها على وزيره، واضعاً كل جهده لخدمة من مهدوا له طريق الصعود.. يحتاج إلى دولة بالمعنى المتعارف عليه.

كان يفترض في نجل الرئيس، وقد امتطى حصان الإصلاحات والاستثمار، أن يبدأ بعقد مقارنة بين الشوارع والطرقات التي تم تعبيدها في سبعينيات ومطلع ثمانينيات القرن الماضي، والشوارع التي تم تعبيدها بعد ذلك التاريخ، وكيف أن بعض تلك الطرقات تجاوزت العمر الافتراضي ولا زالت تحت الخدمة، في حين أن الشوارع والطرقات التي رصفت بعد ذلك التاريخ لا تخدم أكثر من عام واحد، بل إن خدمة بعضها لا تتجاوز أشهراً محدودة، ورغم هذا تمنح المناقصات لذات الشركات وذات الأشخاص المشرفين عليها. كان يفترض في نجل الرئيس والمحيطين به أن يبدأوا بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم دون أن تجد من ينفذها. القضايا كثيرة والهدم طال كل شيء، والإصلاحات تحتاج إلى ثورة تنطلق من عمق المشكلة وليس ظاهرها، وإلى أشخاص يعرفون مفهوم الدولة!

ثم هل سأل نجل الرئيس وأنصار "ماكنزي"، وقد شحذوا الهمم للإصلاحات، هل نحن بحاجة إلى خبراء وشركات دولية تقول لنا إن تسليم قيادة وزارة الشباب واتحاداتها لخطيب جامع ومجموعة من المشائخ ليس لهم صلة بالرياضة، هو عين العبث؟! العشوائية سائدة في معظم أجهزة الدولة، ونعرف أن رفع المرتبات وفتح باب التنافس على الوظائف ليس حلاً في ظل غياب فكرة الدولة والحلول الشكلية، فمن قاموا بنهب الأراضي في عدن قد انتقلوا إلى النهب في الحديدة في ظل غياب الدولة وعدم وجود من يصد شهيتهم المفتوحة، والأمر لن يختلف مع من ستنصبهم "ماكنزي".

ليس من أحد سيروض هذا الحنين سواي...
لا الشعر..
هذا الذي كلما جئته
خاشعا/ تائبا
لاذا... من شجوني إليه
غسل القلب بالهذيان
وأمطرني... لوعة وشجن.

عبدالله باكرمان

المحرر: محمد الشلفي
alshalfi@hotmail.com
الاثنين 6 محرم 1432هـ الموافق 13 ديسمبر 2010 العدد (257)
Mon. 6/1/1432 - 13 December 2010

أقــرب

محمد الشلفي

وحــين أجهل ما أريــد لا أجهل الكتابة، تلك التي لــم يكتبها أحد.. تتقافز الأفكار في رأســي كما في رأس رسول حمزاتوف، هو الحمّل كما يقول: "إذا فكرت –فكأنك حملت. الطفل ســيولد حتمــا، عليك فقط أن تحمله، كما تحمل المرأة الجنين في أحشائها، ثم تلده بعرق جبينها وبالآلام، وأما الكتاب فولادته كتابته". وكما يسترســل بها الأمريكي بول أوســتر أو ميلان كونديرا، يعشق رسول الأرض، ويعشق بول اللغة، كما يحن لها صاحب الجهل.

يقــول حمزاتوف ما أدركته متأخرا: "ألا تعــرف أنه حتى لو أنفقت حياتك كلهــا في البحث، فإنه يلزمك على أية حال يوم واحد، لا بل لحظة واحدة، كي تجد ما تبحث عنه؟".

فــي كتابــه "بلدي داغســتان" يخرج حمزاتــوف إلى العالــم مرتديا بلده داغســتان وهي تعلمه كيف يبقى ويخلد. أحب كل شــيء في بلده، بل أحبته كل الأشــياء فيه، الجبال التي لا تلتقي كالرجال، والنهر الذي لا ينتبه ســوى للجميلات، والأحجار الســارحة بمراقبة المارة في الطريق الجبلي، والساقية المتلهفة للوصول إلى تحت التراب لتنبت، والأشــجار الواقفة بانتظار ما يليق بها.

والكتابة مبرر كاف عند بول أوســتر ليواصل الحياة.. أمزجة الكتابة مليئة بالشك والطفولة، بالغِياب في حضرة الحضور، بالموت في حضرة الحياة.

فــي روايته "ليلة التنبؤ" للكتابــة طقوس كمن يحضر روحا وعليه أن يختار أدواتــه وأماكنــه بعناية يختار قلما أزرق وكراســاً بلــون أزرق أوراقه بدون ســطور، والجلــوس في غرفة مغلقة. ذلك يجدي في بنــاء مدن ورقية متدفقة. تتوقف الحيــاة فيها تارة لتكمــل الكتابة، وتتوقف الكتابــة لتكمل الحياة. لا خيارات، أحياناً قد يفرض عليك الوقت ذلك.

●

لم أحلق ذقني منذ مدة، وهذا يعني أشــياء كثيــرة منها أنك لم تذهب إلى موعــد غرامــي منذ مدة طويلة، ويعني أنك لم تعد تأبــه بالحياة. في العادة لا تهتــم، ليس فــي تفكيرك أن تكون كالســاعة أو كماكينة المصنــع، من الملهم كســر القوانين والقوالب. عندها ستكتشف قدرتك على الإعادة وعلى الحنين كما اكتشــفها ميلان كونديرا في روايته "الجهل": "الذاكرة تحتاج، كي تعمل جيدا ، لتمرين لا ينقطع: تختفي الذكريات إذا لم تُســتحضر مرة وأخرى في أحاديث الأصدقاء".

لا تعريف للحنين عندك كما تورده الثقافات، فالحنين كلمة تســتخدمها إذا دعتــك رغبة في الكتابة، والنوم، والتأمل، ومنح ابتســامة، والهروب إلى جبل ليــس أمامك، أو مشــاهدة فيلم، أو قراءة كتاب، أو إبقــاء العلاقات دافئة، أو الصمت، أو العيش مغمض العينين.

هكــذا بطريقة قد لا يوافق عليها أحد ســواك. من المهم مواصلة الإصرار على ما أنت عليه حتى نجد من يعرف أننا على حق، أو أشــخاصاً يوافقوننا في طريقتنا في العيش. يشهد محارب باول كويلو على ذلك: "يقوم فارس النور دائما بحركات تخرج عن المألوف والمعتاد.

يمكنه أن يرقص في الشــارع وهو متجه إلى عمله، أو أن يحدق في عيني شــخص غريب والتحدث عن الحب من أول نظرة. أو أن يدافع عن فكرة تبدو سخيفة. فارس النور يسمح لنفسه بمثل هذه الأشياء.

لا يخشــى البكاء مسترجعا أحزانا قديمة، أو الابتهاج لاكتشافات جديدة. عندما يشــعر أن الوقت حان، يترك كل شيء، وينطلق إلى المغامرة التي طالما حلم بها. وحين يشــعر أنه أعطى كل ما في طاقته من صمود، ينســحب من المعركــة، دون الشــعور بتأنيب ضمير لاقتراف حماقــة أو حماقتين لم يكونا متوقعتــين. فارس النــور لا يقضي أيامه محاولا لعب الــدور الذي اختاره له الآخرون".

●

المحارب يقبل ذاته كما هي. بنشــر الخير يسافر للبحث عنه، وكلما أدركه التوقف جدد نفسه.

لوحة «الشارع» للألماني كيرشنر تنحي الجانب التقني (الهندسي) من حياة المدينة جانباً لمصلحة الجانب البشري، إذ تغيب المباني والشوارع والمادة نفسها كي يخلو المكان كله للبشر.

في مرسم كون..

المدرسة التعبيرية الألمانية وكيرشنر المليء بالفن والقلق

■ محمد عبده

الحركة التعبيرية الألمانية، كانت عنوان فعالية أقامها مركز كون الذي تديره الفنانة آمنة النصيري، الخميس الماضي. في البداية استعرض مدير البيت الألماني في صنعاء، أهم مقومات التعبيرية واتجاهاتها، وبعض أسماء الذين كوَّنوا تلك الحركة من خلال تعبيرات مغايرة تماما لما هو مألوف.

كانت البداية نهاية القرن الـ19، في مرحلة حملت تبادل التأثيرات بين الفنون، الشعر والأدب عموما والرسم، ومكونات أخرى، كما أن الحركة أثرت على كل التعبيريين في العالم، ومن المدارس التي تأثرت بها هي السريالية، كما حصل شبابها على الدعم والمساندة من كثير من الثوريين الألمان في تلك الفترة.

ومن أهم ممثلي هذه الحركة "انسور/ فان جوخ/ بليل/ كرشنر/ هيكيل/ نولدي/ مونش".

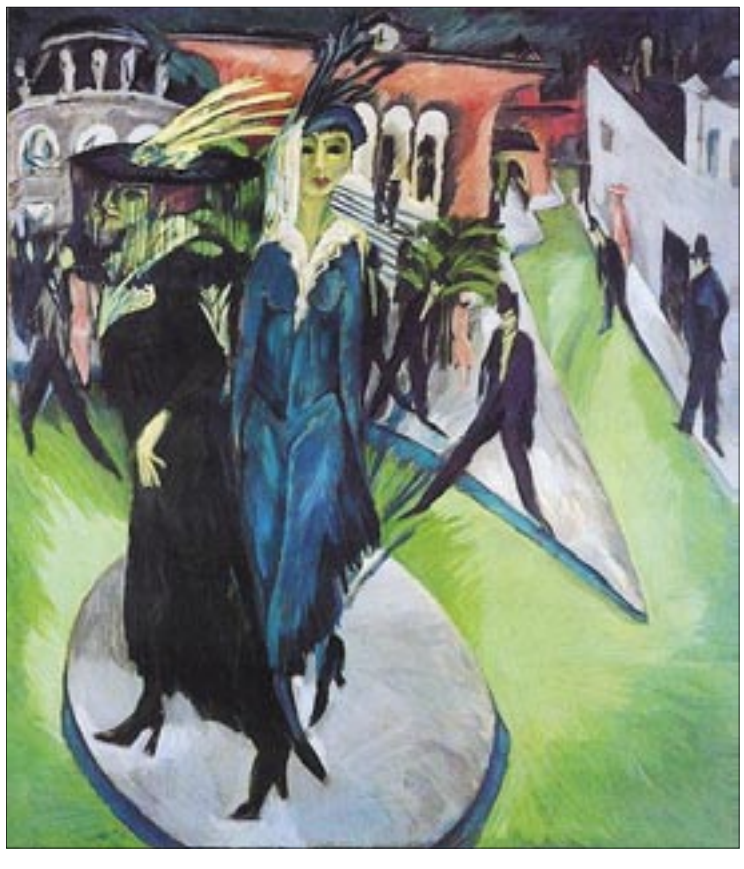

محاولة التحرر

ركزت هذه الفعالية على الفنان الألماني "إيرنست لودفيك كيرشنر" (1880–1938)، وكان واحداً من جماعة رفعت لواء التعبيرية الألمانية أول مرة عام 1905، عرفت باسم "الجسر".. وكان زعيم التعبيريين في ذلك الوقت، حيث تم عرض فيلم لمدة 80 دقيقة، حمل فكرة عامة عن الماضي الفني والعمراني في ألمانيا، وجاءت المشاهد بالأسود والأبيض والألوان أيضا، عبرت عن الحياة بطريقة درامية حية، حاولت تجسيد أكثر الجوانب صخبا وجاذبية من خلال ظهور حالات الفقر الشديد وحياة البؤس لمناطق وأشخاص، وبالمقابل حياة الترف والبذخ داخل البيوت وفي النوادي وعلى الطرقات والشوارع العامة.

وهو ما ركزت عليه هذه المدرسة، حيث كانت جماعات هذه المدرسة تحاول التحرر من كل القيود، فعمدت إلى نسيان المشكلات، وإقامة الحفلات، وإظهار حبهم للحياة والعيش فيها، وعشق الحرية بشغف، وكسر التقاليد بشكل عام، حيث بدأوا يرصدون الحياة الليلية للمدن من خلال تصوير البارات، وأماكن العري، وألعاب السيرك، والنساء عموما، وحياة البسطاء أيضا، وهذا ما طرح من خلال الفيلم، كما أنهم استخدموا الألوان الوحشية الصارخة، كالأحمر والأصفر، وهي تعبيرات انفعالية جاءت انعكاسا لحياة الحرب. والواضح في رسومات "كيرشنر" تصويره للدمار الذي حل بالطبيعة والنفس البشرية من الداخل، التي شعرت بانكسار حقيقي، أي أن الروح السافرة والتعبير الفاضح والنظرة الحادة كانت حاضرة باستمرار لدى هذه الجماعة.

تداخل المشاهد في الفيلم سار على 3 محاور رئيسية؛ استعراض لوحات الفنان، ومشاهد لحياة الترف والسفور، والفقر والبساطة، وبإخراج رائع تداخل استغلال البشر سواء الذهاب لمشاهدة النساء الراقصات، التي أصبحت سلعة معروضة كجزء من الثورة الصناعية، مع تداخل الآلة المنتجة، من الطابعة اليدوية، وآلات المصانع، وحركة عجلات القطارات المستمرة، وفخامة المباني، مع العلم أن الحركة هي نتاج جاء مع الثورة الصناعية.

عمل "كيرشنر" كسائق شاحنات تحمل معدات حربية، حيث دخل بعدها في حالة مرض نفسي طويل كانت سببا في ما بعد لينهي الرجل حياته بالانتحار، بعد أن خلف مجموعة كبيرة من اللوحات التعبيرية، فكان لاسمه وإبداعه نصيب كبير في الحركة. وفي حال المقارنة بينها وبين أوروبا عموما وفرنسا خصوصا، فإن الاختلاف كان كبيرا، حيث كان الطابع السوداوي والرمادي حاضرا بقوة في الألمانية، والشحنات العالية وتأثرها بالحرب، على عكس فرنسا التي حاولت الحياة بالموسيقى والغناء.

ألوان قلقة

تجد إحساس الصراع لدى "كيرشنر" من خلال اللون في اللوحات، وتصويره للترف الذي ارتبط بالمرأة من جهة، واستغلالها من جهة أخرى ليلا في النوادي والبارات وعلى السواحل الساحرة. والغريب أن الحياة الليلية بما فيها الأضواء في الشوارع والبيوت الفخمة، كانت الوجبة الشهية التي ارتبطت بها هذه الجماعة.

إذن فإن الرجل قد عاش تجربة ذاتية أدت إلى الانتحار، بعد حالة اكتئاب حادة، ولطالما أن لكل فنان درجة معينة في التعامل مع الأشياء، فإن الرجل قد عبر عن الحياة والحرب بطريقة غير مباشرة، نظرا لما خلفته من انكسار وفوضى.

وأخيرا يمكن إجمالا أن الحركة قد تدرجت في تعبيرها، فجعلت من الحرية هدفا أوليا، رسمت ببساطة، وجسدت الجوانب الأخلاقية والدينية والاجتماعية، ولكن بطريقة صارخة وعنيفة حرفت الطبيعة، ورصدت التشوهات والاضطرابات بطريقتها، حتى كان الحكم النازي الذي حارب هذه الجماعة، ونفى البعض منهم، وتم إحراق أعمال كثيرة تابعة لهم، معتبرا أن فنهم مرفوض تماماً.

بينهم الفنان أيوب طارش

قطر تكرم عدداً من الرواد والمبدعين اليمنيين

كــرم وزيــر الثقافة القطري حمــد بن عبدالعزيز الكــواري عدداً من الــرواد والمبدعين اليمنيــين، في حفل اختتام مهرجان ملتقى الــرواد والمبدعين العرب، الذي نظمته دولة قطر نهاية الشهر الماضي.

ومن المكرمين من قبل حمد بن عبدالعزيز الكواري رئيس اللجنة العليا للمهرجان، الفنان أيوب طارش والأديب محمد الغربي عمران والصحفي عماد الســقاف ورسام الكاريكاتير رشــاد السامعي والممثل عادل علي سمنان والأستاذ عبدالعزيز الحرازي والدكتور عبدالله مرشد الأهدل.

المهرجان الذي أقيم تحت رعاية صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، تبنته الجامعة العربية قبل 5 سنوات، وكل دورة تقام في دولة عربية، وهذا العام أقيم في الدوحة بمناسبة اختيارها عاصمة للثقافة العربية 2010.

ويهــدف المهرجان إلى توطيد العلاقة بــين الرواد والمبدعين العرب الذين تم تكريمهم من 17 دولة عربية.

أين تذهب؟

أين تذهب

الأربعاء القادم يستضيف المركز الثقافي بصنعاء فرقة خليج عدن بقيادة المخرج والمؤلف عمرو جمال لعرض مسرحيته الخامسة "معك نازل".

ويأتي هذه العرض تكريما للفرقة من قبل البيت الثقافي الألماني الذي تبنى المسرحية منذ البداية. والمسرحية مقتبسة عن المسرحية الألمانية "الخط رقم 1". وقد عرضت بداية العام في صنعاء وعدن، كما عرضت في ألمانيا، ولاقت نجاحا لافتا.

كمــا أن الفرقــة انتهــت قبل أيام من عرض مســرحية جديدة عنوانها "كرت أحمر" في عدن، على خشــبة ســينما هيريكن.

الاثنين 6 محرم 1432هـ الموافق 13 ديسمبر 2010 العدد (257)
Mon. 6/1/1432 - 13 December 2010

الطرق إلى الحداثة (1-3)

الكتاب: الطرق إلى الحداثة (التنوير البريطاني والتنوير الفرنسي والتنوير الأمريكي)
المؤلفة: غيرتورود هيملفارب
ترجمة: د. محمود سيد أحمد
تاريخ الطبعة: رمضان 1430هـ-سبتمبر 2009
الناشر: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
دولة: الكويت

■ **عرض: محمد الشجاع**

يحمل كتاب "طرق التنوير" مجمل ما قال به كبار فلاسفة ومفكري أوروبا، وتحديدا الفرنسيين والبريطانيين، منذ القرنين الـ16 والـ17، حيث الحركة التنويرية، التي انطلقت بقوة، مع قليل من الحذر، وكثير من الشجاعة، والعمق.

ومن خلال القراءة لتلك الفترة، يتضح كيف نهضت هذه الشعوب، وعلى ماذا ارتكزت في بناء الدولة ذات المؤسسات، التي تحترم الإنسان والعقل، وتجعل منه حقيقة النهوض بهذا الواقع، من خلال التشريعات والقنوات الديمقراطية المتعددة، والجمعيات والأعمال الخيرية والفكرية التي اشتغل عليها هؤلاء. وهنا نستطيع القول إن أمامنا نحن العرب عقوداً وقروناً قادمة حتى نحاول بناء مجتمع يعي قيمه وهويته العالمية وحقوقه الفطرية!

في مقدمة الكتاب أشارت المؤلفة إلى أن كل ما تريده هو تخليص "التنوير" من كل من وقف مع أو ضد أو أنكر وقلل من شأنه وحط من قدره، أو من استحوذ عليه.

كما أوردت تعريفاً تصفه بالأكذوبة، وأنه على غرار مسميات ومصطلحات سابقة، فارغة المضمون أو غير عملية. وأكدت على أن هذا الكتاب "ممارسة في تاريخ الأفكار"، أي أنه ليس دفاعيا ولا تهكميا، ويقترح على الإنجليز والفرنسيين إعادة معنى الظاهرة إلى "الثالوث الإنجليزي المبجل" (بيكون/لوك/نيوتن). والمؤلفة هنا تحاول أن تقصي المفهوم عن الفرنسيين، فتضيف بقولها "إن الجمهورية الأمريكية كانت أيضا نتاج الفكر، مع أنه نوع مختلف".

كما فسرت ما جاء على لسان "هيجل" حين وصف أمريكا "بأرض المستقبل" فقال إن أرض المستقبل كما يرى، لم تدن بشيء للفرنسيين، ودانت بالكثير للإنجليز، الذين أتاح دستورهم لها الفرصة بأن تصمد "وسط الاضطراب العام"، وبهذا فإنها تقصي فرنسا مرتين، المرة الأولى من المفهوم الذي التصق بها "التنوير"، والثانية بإنكار أن لها فضلاً على الأمريكيين.

تواصل المؤلفة دفاعها عن الإنجليز، فتذكر أنهم إذا لم يكن لهم مثقفون حسب "فنتوري"، فإن لهم مفكرين وكتاباً ومبشرين عملوا وفق "نظام" إلى جانب الصالونات والجامعات.

ثم تواصل تحييد الفرنسيين، فتذكر أنه إذا كان من تمييز لهم عن الإنجليز والأمريكان، فهو، لفظ "التنوير" نفسه، معتبرة أن اللغة الملائمة في التعبير عن المفهوم قد خانت الإنجليز الذين امتلكوا حقيقة التنوير. وتضيف أن استبعاد هذا الأخير من قبل مفكرين جدد غير منطقي نظرا للتعاون الكبير بين مفكري الطرفين.

سوسيولوجيا الفضيلة
المشاعر الاجتماعية والميول الدينية

في الجزء الأول من هذا الفصل وضحت المؤلفة بداية السبب الذي جعل من مفهوم وفكرة "التنوير" أكثر ارتباطا بالفرنسيين من غيرهم. وهو حسب تعبيرها أنه لم يكن لدى البريطانيين فلاسفة Philosophes، إنما فلاسفة أخلاقيون، لأن ملامح الفلاسفة حسب رأيها تختلف تماما.

وتوضح المؤلفة الصورة التي كانت عليها بريطانيا ومفكروها آنذاك، وكيف سارت حياة تلك المرحلة؟ وما حملته من صراع فكري وحضور أخذ طابع الغموض في بعض جوانبه. وتذكر القضايا والمفاهيم التي شغلت الوسط الفكري، وتسيدت الصراع العام في الطرح والردود والنقاش، كالعقل وارتباطاته، دوره وعلاقته بالأخلاق والذات، وتأثيراته. إضافة إلى ذلك، الأفكار الفطرية، حقيقة مصدرها وحركتها، الفضيلة أو الخير، وما يتبعهما من مفاهيم العدالة والمساواة والمنفعة، ثم تأتي "الأريحية، الشفقة، التعاطف، المشاركة الوجدانية"، واستخدام المفكرين لها، وكيف ترتب على كل ذلك من اختلاف، وتصنيفات دينية وإلحادية.

لقد استطاع بعض الممثلين للتنوير البريطاني أن يمضوا في "جعل الدين طبيعياً" من دون أن ينكروا، أو يرفضوا الدين نفسه، وإلى أي مدى استطاع آخرون أن يمضوا في رفض حتى الدين الطبيعي من دون أن يرفضوا الكنيسة نفسها. وهي -أي المؤلفة- تشير هنا إلى مسألة مهمة ورئيسية مختلفة، في حال المقارنة، لما كان في فرنسا.

وفي مقارنتها تقول المؤلفة "بيد أن شيئا شائعا غير سعة الأفق في المسائل الدينية والتسامح، كان مسؤولا عن المناخ العقلي المختلف تماما في بريطانيا، وهو أنه لم تكن هناك كنيسة مضطهدة، أو لاهوت دوغمائي يؤدي للتمرد عليهما". تواصل دفاعها عن فلسفة الأخلاق البريطانية بالقول: إنها كانت إصلاحية ولم تكن هدامة، كما أنها بجلت الماضي والحاضر، ولم تكن تشاؤمية، وكانت تؤمن بالمساواة بين البشر. تظل هناك وحدة مختلفة لصيقة تمتعت بها بريطانيا ومن عاش فيها، هي وحدة بين العالم الديني والسياسي، وبين الفضيلة العامة والخاصة، وبين المسيحية والحرية. وهنا تستعير المؤلفة مقولة لـ"مونتسكيو" تختم موضوعها "المشاعر الاجتماعية والميول الدينية"، إن الإنجليز يعرفون أفضل من أي شعب آخر على الأرض كيف يقيّمون، في الوقت نفسه، هذه المزايا العظيمة الثلاث، وهي "الدين، والتجارة، والحرية".

الاقتصاد السياسي والعواطف الأخلاقية

بداية أود أن أعترف أنني شعرت بصعوبة في فهم "سميث" ومذهبه وما جاء في هذا الفصل، وهذا أرجعه بدرجة أولى إلى طريقة تقديم المؤلفة لنظرية أو مذهب "سميث"، كما أن عدم اطلاعي على فلسفته وأفكاره من قبل أفقدني التركيز.

قضية الاقتصاد السياسي والعواطف الأخلاقية، وما يدور في فلكهما داخل الدولة والمجتمع، ارتبطت بشكل عام بالمفكر "أوليفر جولد سميث" من خلال ما أوردته المؤلفة عنه، مع بعض المقارنة مع نظريات أخرى، والنقد الذي تعرض له، وكيف ظهر "سميث" ازدواجيا أو غائيا وغامضا.

"ربما يكون الجانب الذي يسترعي الانتباه إلى حد كبير من الاقتصاد السياسي عند سميث هو الطابع الديمقراطي الضمني -ديمقراطي ليس بمعنى سياسي فقط، بل بمعنى طبيعي وإنساني".

بهذه العبارة التي جاءت في الهامش من الصفحة الأولى، حاولت الكاتبة تلخيص دور سميث (صاحب كتابي "ثروة الأمم" و"العواطف الأخلاقية")، الدور المزدوج في التنوير البريطاني، من حيث إنه كان فيلسوفاً أخلاقياً واقتصادياً سياسياً، غير أنه لم يضع أسسا لهما، لذا تعرض لانتقادات دللت على إخفاقه، حيث تذكر المؤلفة أن حديثه عن الاقتصاد السياسي والأخلاقي في كتابه، لم يكن هدفه رفع شأن الطبقة العاملة وتمجيدها، وإنما كان ضدها، وتدلل المؤلفة في أن استخدامه لبعض الكلمات في كتابه كان يبدو واضحا في مناقشته لموضوع الطبقات أنه يعالج نظام الطبقات الوظيفي، وليس النظام الاجتماعي. وحين انتقد المذهب التجاري تم اتهامه بأن مذهبه هذا قد أعاق اقتصادا تقدميا من خلال تدخله في العمليات الطبيعية للسوق، وأنه كان متحيزا بإجحاف ضد العمال، لأنه وضع الحد الأعلى للأجور بدلا من أن يضع الحد الأدنى لها.

وإن تسمية الكتاب، ليس لها صلة بالأمم، على اعتبار أنه حاول نزع الأخلاق، أو تخليص الاقتصاد السياسي من أي مضمون أخلاقي، إلى جانب توجهه الرأسمالي، الذي لم يكن قد سمي بعد.

بالنسبة للأخلاق فهو لم يمنع الخير بين الناس تماما، وإنما يعتقد أن هذا يؤدي إلى تقاعس الفقراء وانتظار المساعدات بدلا من العمل، لكنه يترك هذا للحرية الطبيعية أو "اليد الخفية"، وهو مفهوم مختلف أو لا يشبه "دهاء أو مكر العقل" عند "هيجل"، ولا "الإرادة العامة" عند "روسو".

كما أنه كان يؤكد على نظام الحرية الطبيعية معتبرا أنها الدافع الأكثر فاعلية للتجارة، وتحث على روح الحرية بوجه عام، أي أن حب الحرية كان له أولوية في كتاباته، فهو حين يدافع عن الرأسمالية فهذا من أجل الحرية، ليست الحرية الاقتصادية فقط، بل المدنية والدينية أيضا. وفي تقسيم العمل، لم يربط العلم بالعمل أو الإنتاج، كما فعل ماركس، لذا فإن الرأسمالية قد وقعت في خطأ كبير في هذا الجانب، لم تفصح عنها إلا في فترة متأخرة.

أعتقد أن "سميث" مختلف تماما في أفكاره ومواضيعه عن "هوبز" و"روسو" و"لوك". ويمكن أن نقتطف مقطعا مما قاله في موضوع التمايز بين الناس، واختلاف المواهب الطبيعية. إنه يهدف من دعوته هذه ربما إلى تكريس الحرية الطبيعية، حرية الفرد في الحياة. وهو موضوع اختلف حوله كثيرا، فاتفق عليه البعض، فيما قلل البعض من حجم التمايز في ما بين الناس، والبعض أكد على أن هناك اختلافاً بين الناس في ما بينهم، أكثر في ما بينهم وبين البهائم، وكل منهم استدل على فكرته.

"إن اختلاف المواهب الطبيعية في أناس مختلفين هو، في حقيقة الأمر، أقل بكثير مما نعانيه، والعبقرية المختلفة تماما التي تبدو أنها تميز أناساً ذوي حرف مختلفة، عندما يصلون إلى النضج، ليست هي في مرات كثيرة علة تقسيم العمل مثلما تكون هي نتيجة. إن الفرق أو الاختلاف بين الشخصيات الأكثر تباينا، بين الفيلسوف والحمال العام في الشارع، مثلا، لا يبدو أنه ينشأ من الطبيعة كثيراً، بقدر ما ينشأ من العادة، والعرف، والتربية... فالفيلسوف لا يختلف بالطبيعة العبقرية والميل بصورة أحسن من الحمال في الشارع، مثلما يختلف الكلب الدرواس عن الكلب السلوقي، أو الكلب السلوقي عن الإسبانيل، أو الإسبانيل عن الراعي" وفي هذا الموضوع.

التنوير عند "أدموند بيرك"

أحد قادة التنوير في بريطانيا، ومن المعاصرين لسميث وتلميذه مع الافتخار بذلك من قبله. في هذا الجزء تستعرض المؤلفة أفكار "بيرك" وتوجهاته بطريقة موسعة، وهجومه ونقده لثورة العقل "الثورة الفرنسية"، ونضاله في تثبيت دعائم الحرية للفرد والمجتمع، من أجل تجارة حرة واقتصاد سوق حر. وهذا مشروع متصل مع ما بدأه "سميث". تضيف أن الاقتصاد ليس هو نقطة التشابه الوحيدة، والرئيسية بين الاثنين.

وعن التباين بين الناس من ناحية الموهبة الطبيعية، فإن "بيرك" يقول: قد يبدو للأفراد أن هناك اختلافاً في ما بينهم بالاستدلالات، وليس في السعادة، وهذا ليس حقيقيا، لأن معيار العقل والذوق هو نفسه عند كل المخلوقات البشرية. "قليلا ما يتفق أو يوافق اثنان بعضهما على الأفكار، ولعل هذين الاثنين قد شكلا ثنائياً رائعاً في الوفاء والحب والاستمرار في إلهام قضايا مثل الحرية، والاقتصاد الحر، والفضائل الأخلاقية، وكل ما هو جديد".

تعدت مناداته بالحرية إلى دعوته لامبريالية أريحية، حسب المؤلفة، امبريالية ليبرالية حسب التسمية التي جاءت في ما بعد، إمبراطورية جديرة بإنجلترا مستنيرة تحترم حقوق الشعب الهندي.

فهو في الوقت الذي شن حملة شعواء على الثورة الفرنسية، شجب وبحماس الحكم البريطاني في الهند. وهو هنا يواصل نقده للذين يقفون أمام حقوق البشر الطبيعية، كما دعم الشعب الأمريكي المحب للحرية الذي شبهه بأنه من أحفاد الإنجليز كونهم يهتمون بالحرية الطبيعية، مثل الإنجليز.

تذكر المؤلفة أنه تعاطف مع الأمريكان إلى درجة مطالبته بإعطائهم كامل الحرية في التجارة والاقتصاد، وهي نفس الدعوة التي أرادها لشعبه.

ثم تضيف: لقد أثارت الثورة الفرنسية مرة أخرى شبح اثنين "بيرك"! الأول مؤيد لأمريكا والثاني معارض لفرنسا وثورتها. وبينما تحدث الثوريون عن الحقوق والعقل، توسل "بيرك" إلى الفضيلة والحكمة، وقد اتهمه كثيرون بأنه مبالغ وهستيري... وهو يصف الثورة الفرنسية بـ"خلاعة ووحشية وصاحبت ممارسات سيئة".

تنهي هذا الجزء بقولها: لقد كان هذا الخيال الخلاق القوي، وليس أي أيديولوجيا سياسية، هو مساهمة "بيرك" المميزة لا لتحليل الثورة الفرنسية فقط، بل للتنوير البريطاني نفسه أيضا. لقد خطا بيرك خطوات في هذه الفلسفة بأن جعل عواطف الناس وآداب سلوكهم، وآراءهم الأخلاقية، أساس المجتمع نفسه.

فيلم «خزانة الألم» أوسكار مصدرها البيت الأبيض

■ **مروان كامل**

"نوبل".. "الأوسكار" حين تتبادر إلى أذهاننا أسماء كتلك مصحوبة باسم رجل، والأخيرة باسم فيلم.. يثيرنا التطلع إلى معرفة من هو ذاك الشخص أو ذاك الفيلم الذي وبلا شك سيخلد في التاريخ ويصبح أحد العظماء في مجاله، معتبرين في نفس الوقت أن الحاصل عليها يستحقها بالفعل ليس لشيء وإنما لأنه يحمل اسم النوبل، أو الأوسكار.

اسمان كبيران حقيقة، يحلم أي شخص كاتباً كان أو مخرجاً، بالحصول عليها، كون اتصافها بالحياد غير المنحاز لموطن أو توجه. وحقيقة الأمر أن ذلك عار من الصحة، والتي سنذللها في حديثنا الآتي من جهة الأوسكار، أما بالنسبة للنوبل فالكثير منا يعرف ما حدث لـ"أدونيس" الموسم الحالي والأعوام الماضية.

"the hurt locker" أو "خزانة الألم".. مكتشف الحقيقة المسبقة فيلم أمريكي أنتج نهاية العام 2008، حائز على جائزة الأوسكار للعام 2009، أخرجته "كاثرين بيجلو" زوجة أشهر مخرج في العالم "جيمس كاميرون" صاحب الأفلام كاسرة الأرقام القياسية من حيث الإيرادات والأوسكار، حصل على إيرادات 16.400.000 دولار، وميزانية إنتاج بلغت 20.000.000$، يقوم بالبطولة "جيرمي رينر، أنتوني ماكيي، و"جوي بيرس". كاتب السيناريو "مارك بوال" صحفي كان جزءاً لا يتجزأ من فريق خبراء للمتفجرات في العراق.

سيناريو

يحكي الفيلم عن حياة 3 جنود أمريكيين خبراء في إبطال مفعول المتفجرات المفخخة في العراق، يؤدون هذه المهمة الإنسانية -بمنظور الفيلم- من أجل الحفاظ على حياة المدنيين، يقومون بإبطال عدة متفجرات مفخخة من على الطرق العامة والسيارات والمباني أيضا، والتي جميعها لا تستهدف أي هدف أمريكي إطلاقا، وإنما تستهدف المواطنين العزل فقط. الأحداث على عدة مشاهد وصور ذات المضمون الواحد "الإنسانية الصفراء".

"الإنسانية الصفراء"

الفيلم ابتعد كل البعد عن حقيقة الوقائع والأحداث، محا تماما شيئا اسمه احتلال أمريكي للعراق وأعماله البشعة، عرض لنا بشيء من الدهاء إنسانية كاذبة للاحتلال، إنسانية إنقاذ المدنيين من التفجيرات الدموية التي تستهدفهم، يقابل ذلك لإنسانية فضة لمن يزرعون الألغام ويفخخون السيارات والمنشآت -يكسوهم زي عراقي محض- كزرع المتفجرات في ملجأ للأمم المتحدة، مداهمة بناية عليها طفل ميت "يحمل في أحشائه كماً من الجرامات المفخخة" التي قد تؤدي إلى خراب البناية بالكامل... كل هذه المشاهد وأكثر يتحمل الخبراء أعباء إبطال مفعول المتفجر.

السيناريو الأصفر للفيلم نسي تماماً شناعة أعمال الاحتلال الأمريكي على أرض العراق، "نسي" أبو غريب، الفسفور على مدينة الفلوجة، مجازر البصرة، ... إلخ.

نسيَ جميع الأعمال المنتهكة التي لا تعد ولا تحصى لاحتلال غاصب يعرف الجميع مدى شناعته، وركز على مهمة كذب أمريكية الصنع والتنفيذ، بطرق غير مباشرة من قبل حكومة هي الأخرى صناعتها، والتي أثبت مؤخراً موقع "ويكيليكس" حقيقة هذا الأمر.

خلاصة القول أن الفيلم يحرك مشاعر كل من يشاهده ويرغمه على التعاطف مع الاحتلال "أبطال الفيلم الذين يواجهون الأشرار بكل بسالة". ومن يجهل الحقيقة التي حلت بالعراق، قد يستحيل عليه تصديقها بعد مشاهدته... برغم كل ذلك، إلا أن المجتمع الأمريكي يعي حقيقة الأمر، إجمالي إيرادات الفيلم يدل على ذلك، والذي كان مناقضاً تماماً بالنسبة لحجم الجائزة التي نالها، والتي أيضاً قد أجزم بأن للبيت الأبيض أصبعاً في نيله الأوسكار، عسى ولعل أن تخفف قليلاً الصورة المشوهة للحكومة الأمريكية في أكثر من بلد، التي زامنتها حين الحرب على العراق.

أخيراً وليس آخراً، الأسبوع القادم لشاشة النداء سيكون معنا ضيف آخر يحكي عن البلد نفسه ومحتله بصورة أكثر واقعية وإنسانية.. والمستحق للأوسكار بالفعل، ولكونه لا يتفق مع سياسة واشنطن حرم منها.

رسالة

إلى "كاثرين بيجلو"؛ إذا كنت تبحثين عن التاريخ وتكوين فن سابع بمعناه الحقيقي، فاليمن سيصنع لك كل ذلك، لأن ما يحدث في بلدنا لا يختلف كثيراً عن العراق، عصابات نظامية تسمى "تنظيم القاعدة" تسكن جنوب اليمن، يجني من خلالها النظام أموالاً طائلة..

عصابة وهمية المسمى.. حقيقية الانتماء، سامعة مطيعة، هي الآن في إجازة وستعاود عملها فور انتهاء خليجي 20. ولو كان هناك "ويكليكس اليمن" لأثبت ذلك، بل ولكشف أكثر من ذلك.

فاتني أرجوك... عنوني الفيلم "إنسانية مقابل مال"، لأن بلدي لن يسمح حتى بكتابة السيناريو.

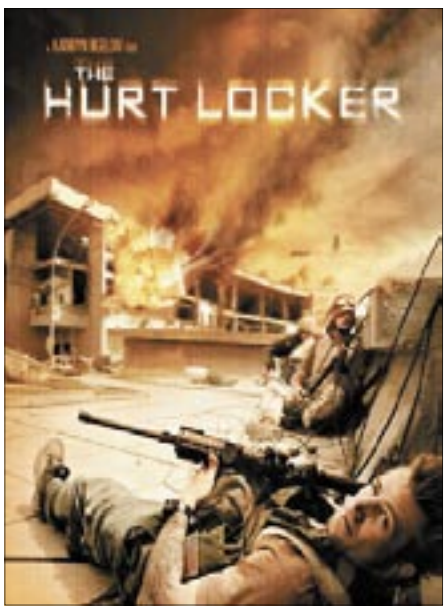

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com
الاثنين 6 محرم 1432هـ
الموافق 13 ديسمبر 2010 العدد (257)
Mon. 6/1/1432
13 December 2010

اختيار

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

لـو أني محـل الرئيس، لكنـت اهتبلت فرصـة زيارتي لمستشـفى باصهيب، ولأجريت الفحوصات الروتينية، على قـدر الإمكانيات المتاحة فيه، وبالمرة أتعرف على أحواله بصورة مباشرة وعملية، وأسعى لتوفير تكاليف إصلاحه –مثلما جرى تدبير عشرات الملايين من الدولارات لإعادة تأهيل فندق عدن الصالح للاستخدام الآدمـي– بعد أن يتبـين/ تبين لي كرئيس جرم الإهمـال المقصود من جهة، ومن جهة ثانية لكي أثبت للناس أني واحدٍ منهم، وما يسـري عليهم ينبغي أن يشملني بـ"الرعايـة" الصحيـة اللازمة، وبدلاً من أن أحمّل خزينة الدولة خسـائر لا داعي لها، وقد أثبتت النتائج المخبرية والتشـخيصية في برلين ككل مرة أني عال العال، وصحتي (بومب)، كما أكدت السـفارة في ألمانيا لاحقاً، ولأمرت بتجيير جزء من مصاريف العلاج والسـفر المفتوحة المخصصة لـي كرئيس –إضافة إلى تكاليف المرافقين– لصالح إنقاذ حيـاة المواطن الصحفي عباس غالب نائب رئيس تحرير "الجمهورية"، الـذي يتهدد حياته الموت، خصوصاً وأن الإعلام الرسـمي تحدث بتبجيل عن توجيهاتي السـامية بتكفل علاجه على حساب القصر/ الدولة، وتبين لأسرة وزملاء وأصدقاء العزيز أنها دعاية سمجة، أوقعت النقابة في موضع حرج للغاية!

على ذكر مستشفى باصهيب، وما آلت إليه أحواله، اقترحت قبل عام ونصف في صحيفة "التجمع"، تحويل مبنى خفر السواحل وملحقاته، والذي يجري استكماله على رصيف "البينو" بالتواهي، إلى مستشـفى، ومقترحي لا زال قائماً، وأرى فور الانتهاء من بنائه، الإسـراع في تجهيزه كمؤسسـة صحية نموذجية، ونقل مهام "باصهيب" إليه، شـرط أن يتم إعادة تأهيل المستشفى القديم على كامل أرضيته، حيث إن موقعه الرائع قطعاً سـيكون محط أطماع ضعاف النفوس، المعروفين في طـول البلاد وعرضها، فوقاحتهم لا حدود لها، ومديرية التواهي وضواحيها ذات كثافة سـكانية، وإلى ازدياد، وبحاجة ماسة إلى مستشفيين متكاملين، إضافة إلى مستوصفات ومراكز للأمومة والطفولة!

علـى ذكر الحاجة، مـن يصدق أنه إلى جانب تمكين خفر السـواحل من أحدِ أرصفة الميناء المدني، تجري حالياً عملية استكمال مبنى جديد معتبر ليكون مخفراً للشـرطة، بدلاً من القسم القديم، وأرى بموقعه وسط الحي يصلح أن يكون مركزاً صحيـاً، على أن ينقـل المخفر إلى مبنى الأمن السياسـي، فموضع الجهاز يثير مخـاوف الجيران، حيث يعطل بإجراءاته الاحترازية المتشـددة مصالحهم (نادي الميناء، فندق الهلال (أغلق)، حديقة النصب التذكاري، والسـكان)، وأرى الأنسب للأمـن السـري أن ينقل إلى مكانٍ آخـر، يجنبه والمجتمع الهلـع مثل ذاك الذي أصابهما قبل أشـهر نهاراً جهاراً، وأقترح منطقة "معاشـيق" كموقع مناسـب، فالمكان بعيد عن السكان والأنظار، ومحصن، وأظن أن القيادة السياسية ستتفهم الموقف، ولن تبخل به، ويكفيها القصر المدور في "الفتح"، إضافة إلى دور الضيافة المتناثرة في المحافظة، وظل الفاسـدين الباذخة، التي قطعاً سـتغطي النقص عند الحاجة، ومن يحاول الاعتراض، يتم ابتزازه بسؤال: من أين لك هذا يا ذاك؟

قـد تعتقد الفاسـدة –والعياذ بالله– أنـي أقدم مقترحاتي من بـاب المناكفة، فأنـا جاد بطرحي، وأعكس متطوعاً مطلب/ مطالب مجتمعية، وللتأكد من حسـن اختيـاري، وصواب مقصدي/ مقاصدي، يمكن أخذ رأي الشـعب، وبيني وبينكم القـرار الأخير للرئيس، فهو حسـب إعلامه ورجاله إذا قال للشـيء كن فيكون، وأتمنى عليه تنازلاً أن يفعلها، طالما هو قدير!

هشام باشراحيل يغادر إلى السعودية للعلاج

غـادر مجـددا مسـاء السـبت الماضي عبـر مطار عـدن الدولي، رئيـس تحرير صحيفة "الأيام" الموقوفة للعام الثاني على التوالي، الزميل القدير هشـام باشـراحيل، متجها إلى السـعودية، بغرض مواصلة العلاج بعد تدهور حالته الصحية.

ويرافق هشـام باشـراحيل الذي أسـعف الأسـبوع الماضي إلى أحـد مستشـفيات عدن، في رحلته العلاجيـة زوجته ونجله الأكبر باشـراحيل. وكان باشـراحيل عاد في سـبتمبر الماضـي من رحلة علاجية اسـمرت شهراً في مستشفى الملك فيصل بالرياض، أجرى خلالها فحوصات وعملية شفط سوائل دهنية بمقدار 5كجم تقريبا كانـت تؤذيـه ويتنفـس بصعوبة، وتماثل للشـفاء مع الاسـتمرار باستخدام علاج الضغط والسكر.

أسرة "النداء" تتمنى للزميل القدير الشفاء والعودة إلى أسرته ومحبيه في صحة جيدة.

بعد 3 أشهر من خطوبتها لشاب يحضر الدكتوراه اختلفت أسرتها لأنه أسرته تمتهن الجزارة

المحكمة تبت غداً في دعوى فتاة هربت من أسرتها بعد أن رفضت تزويجها من شاب لأسباب عنصرية

■ **حجة - صقر أبو حسن:**

لـم يكـن أمـام الفتاة سـوى الفـرار من منـزل والدها واللجوء إلى منزل شـيخ قبلي يحمي رغبتها بتزويجها على شـاب من نفس القرية، التي تنتمي إليها، أو البقاء فـي القريـة والرضا بالفـراق. واليوم هي أمـام خيارين؛ إمـا البقاء لدى الشـيخ حتى يصدر القاضـي حكمه غداً ويعقـد لهـا بمن تحب، أو العـودة إلى أسـرتها والموت. وقـد أكـدت للمرصد اليمني لحقوق الإنسـان أنها إذا لم تقتل من أسرتها التي تبحث عنها وتهددها على الدوام، فإنها ستنتحر لأنهم سيرفضون زواجها من الشاب الذي اختارها واختارته.

"رانيـا" شـابة مـن منطقة قفـل شـمر، محافظة حجة، تنتمي إلى أسرة قبلية معروفة، خطبت قبل أشهر للشاب علاء الحاج، وهو يحضر الدكتوراه بالجامعة الإسـلامية فـي ماليزيـا تخصص طـب بشـري، وينتمي إلى أسـرة تمتهن الجزارة. وبعد 3 أشـهر قررت أسـرة الفتاة فسخ الخطوبة بسبب أنه من درجة يعتبرونها دون مستواهم.

أبدت "رانيا" رفضها الشـديد لقرار أسـرتها القائم على العنصريـة، وتمسـكت بموقفهـا وإرادتها في الـزواج من الشـاب بحب صادق، وقررت الفـرار من منزل والدها الذي خضـع للضغـوط القبلية بعد أن كان وافـق على الخطوبة واتفق مع أسرة الشاب. حتى اليوم ما تزال في منزل شيخ مشـائخ عبس محجب عثمان محجب، الذي التزم من مبدأ قبلي بعدم تسـليمها والوقوف معها بعد أن استنجدت به. ومن منزله وجهت نداءها للمرصد اليمني لحقوق الإنسان للاستغاثة وتقديم المساعدة للخروج من مشكلتها.

صباح غد، سيستمع رئيس محكمة قفل شمر الابتدائية القاضـي محمـد الشـرفي، إلـى رأي الفتـاة بحسـب قرار المحكمة أمس الأحد، تأجيل البت في القضية والعقد للفتاة حتى سماع رأيها النهائي.

وفي جلسـة أمس شـهدت قاعة المحكمة حضـوراً لافتاً لحقوقيـين وإعلاميـين يتقدمهـم فريـق المرصـد اليمنـي لحقوق الإنسـان، غاب عن الجلسـة أسـرة الفتـاة. وكانت المحكمة وجهت للأسـرة 3 إعلانات لحضور الجلسة لكنهم تغيبـوا عنهـا، وأفـاد مدير أمن قفل شـمر المقـدم عبدالله الشـرفي المحكمة بـأن والد الفتـاة وجميع أفراد أسـرتها غيـر متواجديـن في المنطقـة، لذا نصب القاضي شـخصاً للاستماع إلى الدعوى.

وكان رئيس المحكمة كلف مدير أمن قفل شمر ومدير أمن مديريـة عبـس تأمين حياة البنت وإيصالهـا إلى المحكمة،

● مدير أمن قفل شمر وإلى جواره أسعد عمر

لكنهمـا اعتذرا وقـالا إنهما لا يسـتطيعان حمايتها. وقال الشـرفي إنه لا يوجد مكان آمـن للبنت حالياً أكثر من بيت الشـيخ محجب، لاسيما والوضع يشهد توتراً مستمراً من قبل أسـرة الفتاة والقبائل المتضامنة معها، إذ تتحرك في الجانب الآخر.

وقال رئيس فريق المساندة القانونية المكلف من المرصد أسـعد عمـر، إن رانيـا نجـت قبل يومـين مـن محاولة قتل نفذتهـا إحـدى قريباتها بعد أن تسـللت إلى منزل الشـيخ محجب بمسدس واكتشفتها النساء المتواجدات في المنزل. وأضاف: لكن محجب طلب زوج المرأة وأسمعه كلاماً شديد اللهجـة ولم يسـلم له زوجته إلا بعد أن التـزم خطياً بعدم تكرار مثل هذا التصرف.

وأشـار أسـعد إلـى أن هذه هـي ثالث جلسـة، وأن غداً سـتكون الجلسـة الفصـل وسـيتم فيها البت فـي القضية العقد للبنت.

ولفـت إلى أن تأثير الأسـرة القبلية جعل مدير مدرسـة يصـرح بأن عمر الفتاة 15 عامـاً لكونها تدرس في الصف التاسـع. لكن الفتاة وعدداً من المدرسين والأهالي دحضوا هـذا التصريـح، وأكدوا أن عمـر الفتاة أزيد مـن 21 عاماً، وأنهـا انتقلـت مـع أسـرتها إلـى الحديـدة وتوقفـت عـن الدراسة سنتين، كما أنها رسبت 3 سنوات.

وحذر أسعد عمر من التعصب القبلي الذي يودي بحياة الفتـاة، وقـال إن الفتـاة تهـدد بأنها لو رجعـت إلى أهلها فإنهم سـيقتلونها أو أنها سـتنتحر. ومـن الناحيتين فإن الوضع كارثي ويهدد حياة البنت.

وكان فريـق حقوقـي وإعلامي توجـه بمعية المرصد إلى منزل الشيخ، صباح الأربعاء. وقد وصل الفريق إلى مديرية قفل شـمر، واستمع من الشيخ محجب لتفاصيل القضيـة، وإلـى رأي العريـس الـذي ينتظـر العقد بأمر قضائي يوم غد.

يمتلك علاء رؤية عميقة وتشخيصية للموضوع، فهو الذي تعتبر أسـرة الفتاة أن أصوله لا تليق بمستواهم، وهـم الذين ينتمون إلى القبيلـة. ويقول وهو ينافح من أجل التوضيح عن المشكلة الحقيقية: "ليست زواجة ولد وبنت، بل اختراق لتقاليد خلقت لتصنع الفتن".

وتحـدث شـيخ منطقـة شـمر الأعلـى، علـي محمـد صغير، عن: العنصرية، معتبراً أنها أفشلت إتمام زفاف الشـابين. وقـال إن إصـرار الفتـاة علـى تنفيـذ رغبتها "جعله يقف بشكل محايد".

شـيخ مشائخ عبس، الذي استنجدت به رانيا، أكد أن الفتاة "حُبست وعُذبت في منزل والدها 7 أشهر" قبل أن تفر إلى منزله، لافتاً إلى أن "الإسلام أمر بالمساواة"، وقال: وفـي عرفنـا القبلـي التي تهرب مـع رجل تتزوجـه لمداراة الفتن حتى وإن كانت في ذمة رجل آخر.

ولفـت إلى أن "مثـل هذه الحالات نأخـذ ضمانات بعدم الاعتـداء عليها أو تزويجهـا غصبا من الذي اختارته، لكن هـذه القضيـة تختلف حيث مـن العادة أن تهـرب فتاة من طبقـة أدنـى مع شـاب فـي طبقة أعلـى، أما هـذه هي أول حالـة في المنطقـة أن ترغب فتـاة بالزواج مـن طبقة أدنى من طبقتها".

"القضيـة تسـير باتجاهها الصحيـح، وتدخـل نافذيـن يقلقنـا"؛ بهـذه العبـارة بدأ المحامي يحيى صالـح الأصنج، محامـي الفتـاة، وقال: إن الهدف من خلـف هذه الضغوط هو تعميق العنصرية فقط. متحدثاً عن "حالات زواج مشابهة لهذه القضية" تحدث بشكل كبير في مناطق أخرى من محافظته.

وأضـاف: المجتمـع يتقبل أي نوع من الـزواج، ولكن ما بـين يديه شـيء جديد، فهي أول حالـة في اليمن تحدث أن ترفـع فتاة دعـوى قضائية ضـد والدها لرفضـه تزويجها ممن ترغب.

المـدرس في إحدى مدارس مدينة شـمر بحجة، إبراهيم عايض، كان حاضراً في جلسة النقاش عن الطبقات، فقال: "هنـاك حـالات تفريق حتى فـي مقاعد الطـلاب، حتى وإن كانـت الدراسـة الموجودة تمنـع التفرقة، لكن تظـل الفرقة الطبقيـة موجـودة، ويعانـي منهـا الطـلاب ونفسـيتهم مضطربة من هذه الظاهرة".

نافذة

منصـور هائـل
mansoorhael@yahoo.com

أمراء خبراء ولكن.. شركاء!

انطلاقاً مـن خبرته وخلفياته ومعرفتـه أصبح الأمير تركي الفيصل، الرئيس السـابق لجهاز الاسـتخبارات العامة في السـعودية، والسـفير الأسـبق للرياض في واشنطن، "خبيراً" استراتيجياً في شؤون الإرهاب وتنظيم القاعـدة، وصار يدعى ويسـتضاف في أشـهر المنابر والأكاديميـات ليحاضـر، كما فعل مؤخـراً، في جامعة كامبريدج الأمريكية، حين بدا كمن يعلن اكتشـافاً خطيراً ومثيراً بشـأن صلة تنظيم القاعدة برجـال القبائل في اليمـن، ولفت إلى أن عناصر تنظيم القاعدة قاموا بإجراء اتفاقيـات وعقد صفقات مع عدد من قادة القبائل اليمنية، مـا ضمن لهم الحصول على مأوى آمن على غرار أماكن انتشار تنظيم القاعدة في المناطق القبلية الباكستانية!

وفي السـياق جـاء ما نشـرته الوثيقة المسـربة من ويكيليكـس، مـن تفاصيل لقـاء الأمير محمـد بن نايف مسـاعد وزير الداخلية والمسؤول الأول عن ملف الإرهاب في المملكة، مع المستشار الأمريكي الخاص هولبروك، حين قال: إن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب قد وجد في اليمن أرضية خصبة، حيث إن الطبيعة مشابهة لأفغانستان!

وكان لافتاً في إشـارته إلى أن سلطة الرئيس صالح قد "تقلصت إلى صنعاء، وفقد السيطرة على بقية البلد"، وإلى أن الرئيس صار يعتمد على ابنه وغيره من الشـبان الذين ليس لديهم روابـط جيدة بالقبائل اليمنيـة، وقال إنه على النقيض من ذلك فإن المملكة العربية السعودية لديها روابط جيدة بالقبائل –حسب الوثيقة المسربة من ويكيليكس!

وزاد أن بـلاده تعـول علـى اسـتراتيجية الصلات المباشـرة والدعم المباشـر للقبائل "لنقنـع اليمنيين بأن ينظروا إلى المتطرفين كمجرمين وليس كأبطال".

وكما حذر الأمير تركـي من التهديدات التي أصبحت تشكلها اليمن على أمن بلاده، وقال بأن "الإرهاب ينبع من اليمن وينتقل إلى المملكة"، فقد قال الأمير محمد بن نايف: "لدينا مشكلة اسمها اليمن"، واليمن "دولة فاشلة وخطيرة جداً، جداً، وفي منتهى الخطورة، وتتطلب التركيز".

وفي كل الأحوال، لسـنا فـي وارد الدفاع عن دولتنا الهشة أو عن حكومتنا "الملطشة"، ولسنا بصدد تسجيل ضربـة مرتدة على مرمـى السـعودية، ورد التهمة إلى نحرهـا، لاعتقادنـا بأن الانخـراط في هـذا النوع من التراشق السـجالي العقيم يعتبر ضرباً من "الإرهاب"، وسـوف يصب في مصلحة تمويهه والتعمية على ينابيعه وعناصـره ومفاعيله وأسـبابه، وينبغي على الأوسـاط المعنية بقضايا الإنسـان وحقوقـه وحرياته، والحريصة على إشاعة المناخات المتعافية والأجواء المفتوحة والمتاحة لنقد "الإرهاب" فكراً وممارسة، هنا وهناك، ألا تنجر إلى هذا المطب المهلك لتسـاهم بقصد أو بغيره، في التستر على الإرهاب الذي تجذر من عهد طويل، وتوطن وتفشى في الأرجاء اليمنية السـعودية بموجـب قانون "التغذية المرتـدة"، حتى صـار بمثابة تربية وصناعـة واقتصاد واسـتثمار، وشـبكة واسـعة من المنتفعين والمتكسبين والمستفيدين من الاستثمار في حقل الخدمات الإرهابية –يقال بهتاناً الدينية في الأغلب– وهي شبكة تمتد أذرعها ومراكزها ومؤسساتها ومعسكراتها، وينتشر جنرالاتها وأمراؤهـا ويتوزعون ويتبادلون الخدمـات والمنافع من أطراف نجد والحجاز إلى خواصر المدن والمراكز القبلية في الجوف ومأرب وشـبوة، وإلى أرجاء كثيرة واسـعة، معلومة ومعروفة، وسرية في البلدين!

مـن هذه الزاوية يتوجب التنويه بأننا لا نسـتكثر ولا نغبـط حق الأمراء في أن يكونـوا "خبراء"، فذلك حقهم، ومـن حقهـم أن يكونوا "خبـراء" في شـؤون الإرهاب و"القاعدة" على المسـتوى الدولي، ولكنا نعتب عليهم كل هذا التعالـي والخيلاء وما نراه من مظاهر تشـير إلى تنصلهم من واقع أنهم شـركاء أصيلـون –مع الحكام في اليمـن وحلفائهم على الأقل– فـي صياغة وصناعة الإرهاب، وينبغي أن ينسـحب منطق تلك الشـراكة إلى المستوى الذي تقتضيه عملية مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، ومراجعة الموقف منه بأفق مفتوح وشفاف.